



## رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

## سكرتير التحرير

طاهر المصري

## هيئة التحرير

ريمانزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة

## مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص . ب 2424 ، رام الله ، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني [rchr@rchr.org](mailto:rchr@rchr.org)

موقع الكتروني [www.rchr.org](http://www.rchr.org)

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine



### ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني : بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف : بشار الحروب

# المحتويات

٥	الافتتاحية	
دراسات ومقالات		
٩	احمد برقاي	الثورة وولادة الذات والدروس المستفادة
١٥	رشيد زعتري	حول الحراك العلماني في لبنان
٢١	جمال بن دحمان	تحولات التغيير وخيار الانتقال الديمقراطي - حالة المغرب -
٢٩	محمد يوسف الحاج محمد	مقاربة فقهية للثورة على الأنظمة العربية
٤٥	عاطف أبو سيف	رياح الربيع العربي والحديقة الفلسطينية
٥٥	عدنان ابو عامر	قراءة في السلوك الإسرائيلي إزاء الثورات العربية
٧٣	إياد البرغوثي	دور الإعلام في تهجير المسيحيين من فلسطين
٨٧	طاهر المصري	من أجل النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني
٩٧	خديجة حسين نصر	تقرير جولدستون
١٠٣	محمود الفطافطة	الإعلام الجديد . . . رقابة ناعمة وحرية بلا قيود
تقارير		
١٢٣	-	المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح

## قوانين وتشريعات

١٣٥	عبدالله موسى أبو عيّد	الشرعية الدولية والدولة الفلسطينية
١٤٧	محمد أمين الميداني	اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان خارج أراضي الدول الأطراف فيها

## ثقافة

١٥٧	سميح محسن	التسامح في فكر مارون عبود
١٧١	علي خليل حمد	التسامح في فكر أحمد أمين
١٨٧	ياسر علاونه	ربيع الثورات العربية



## الافتتاحية

كانت افتتاحية العدد الماضي من «تسامح» حول الانتفاضات العربية، التي تمثلت بتوق الشعوب إلى الحرية، ونضالها العنيد من أجل الكرامة الفردية والجماعية، وتطلعها إلى الوصول بشكل من أشكال العدل الاجتماعي بحيث ينتهي المشهد الدرامي الذي تعيشه كثير من بلدان العرب، حيث أن الذين يموتون من التخمة والذين يموتون من الجوع على بعد عشرات الأمتار من بعضهم البعض.

لكن ضخامة الحدث، وأهمية الانجاز، لا تلغي الصعوبات والعراقيل والتضحيات الجسام المتوقعة لإنجاز المطلوب. وليس واضحاً الآن وفي خضم الصراع بين قوى التغيير بكافة أشكالها وقوى القديم المتشبهة بمصالحها وثوابتها، ما هو المآل الذي ستستقر عليه الأمور، ومتى سيكون ذلك الاستقرار.

وفي خضم كل ذلك تأتي خطوة الفلسطينيين الذاهبين إلى الأمم المتحدة، في محاولة للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية على حدود حزيران ١٩٦٧، انسجاماً مع ما يدور في العالم العربي من أحداث، ومحاولة للخروج بالقضية إلى ساحة أرحب، لكن الطريق يبدو إلى الآن، مليئاً بالعقبات السياسية، وضبابية العلاقة بين الدولة والحقوق وندرة المخارج، وغياب الاستراتيجية.

بالطبع من حق الفلسطينيين، بل من واجبهم طرق كل الأبواب من أجل حقوقهم، لكن موازين القوى، و صلف الاحتلال، وانحياز القوى الكبرى الأعمى لإسرائيل، ووضع العالم العربي . . . كل ذلك يجعل من الخطوة الفلسطينية على الأقل في بعض جوانبها، خطوة باتجاه المجهول، يفترض على القيادة الفلسطينية أن تحاول تقليص الخسائر منها وزيادة منافعها إلى الحد الأقصى .

القضية الفلسطينية قضية في غاية التعقيد والتركيب وهي تحتاج لحشد طاقات الفلسطينيين والعرب وكل الذين تهمهم العدالة في هذا العالم . . .  
هيئة التحرير

# دراسات ومقالات





# الثورة وولادة الذات والدروس المستفادة

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

د. أحمد برقاوي \*

أجزم أنه لأول مرة في تاريخ العرب يبدأ مخاض ولادة الذات . ففي غفلة من طغاة جاهلين بالحياة والتاريخ البشري كانت نطفة الذات - الإنسان-، الإنسان الذات تكبر في رحم التاريخ، وحين اكتمل الحمل وشعر التاريخ بالأم المخاض، ولدت الذات - الإنسان شاهرة حريتها لتكنيس التاريخ من الركود ووسخه .

فمنذ عقود راح الغرب يتحدث عن موت الإنسان ونهاية التاريخ ونهاية الحداثة . لكن الغرب كان يتحدث بوصفه العالم الوحيد على هذه الأرض . فوعيه الذاتي منذ عصر النهضة الأوروبية حتى الآن مؤسس على أنه العالم الوحيد، وما العوالم الأخرى إلا موضوعات له وحقل فاعلية لإرادته . إذ لم تر تاريخ الذات إلا الذات الأوروبية، الفرد الأوروبي، وعليه فولادتها وموتها ظاهرة أوروبية فقط .

عندما نقول ولادة الذات في الوطن العربي فإننا لا نقصد الذات القومية كما هو شائع في كتابات رواد الفكر القومي . لا نقصد الذات العربية كما هي عند الجابري، إنما لا نقصد سوى أن الذات هي الأنا وقد انتقلت إلى حقل فاعليته بوصفه حراً، وواعياً لحريته وصانعاً للتاريخ .

إنها الإنسان الفرد، الإنسان الذي تكون خارج الوعي القطيعي بالعالم . كيف تأتي أن ولدت الذات بعد هذا التاريخ الطويل من لا وجودها؟ وإذا نقول من لا وجودها فلكي نتحاشى القول بعودتها لأنها لم تغب حتى تعود، ولم تمت لأنها لم تولد كي تموت، ولم تنته لأنها لم تبدأ كي تنتهي . إنها تولد الآن، فاعلة دون مخلص . لا من الداخل ولا من الخارج .

\* أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق

فالتحرر من الديكتاتورية ومن الدكتاتوريين يتم الآن في صورة التحرر من الكبش، وما التحرر من الكبش إلا التحرر من الحالة الغنمية. أعود للسؤال: كيف تأتي أن ولدت الذات الآن؟ ولادتها الآن لا يعني سوى أنها نمت وتطورت في رحم التاريخ.

فمنذ بداية السبعينيات بدأ تكوّن جيل الذكريات السعيدة الذي هزمته القوى العسكرية والأمنية، جيل شارك في صناعة تاريخ رمزه التحرر الوطني والقومي والاجتماعي. منذ بداية السبعينات استراحت الأنظمة الأبوية - البطريركية ذات الأصل البدوي - العشائري من فعل الشعارات العظيمة.

لقد بدأ أن التاريخ قد استراح واستلقى تحت ظل شجرة وافرة الظلال من الفساد والقمع واستباحة البلدان. وراح جزء من جيل الذكريات السعيدة المهزوم يبحث عن مكان في آلة التاريخ الصماء، وجزء آخر ينزوي خلف أمل يتجدد جماهير خطابة، وثالث رأى السكينة في عبادة الله، الذي نسوه في ثورات شبابهم. وفي الوقت نفسه: استراح الغرب من ذلك الجهد الذي كان يبذله لحماية حلفائه، واطمأن العدو الصهيوني إلى سياسة تسلط الاحتلال الداخلي.

لقد قال شمعون بيرز أحد أخصّ الزعماء العنصريين الصهيينة عام ١٩٦٦ في مقال له بعنوان: «يوم بعيد ويوم قريب» نشره في مجلة الأزمنة الحديثة التي كان يشرف عليها سارتر: «إن الخطر يقوم هناك على ضفاف النيل، مصر هي الخطر على إسرائيل والسلام مع مصر سيأتي لا محال، إنه يوم بعيد ولكني أراه قريباً. إن مصر بالنسبة للعرب هي التي تؤلف اللحن والعرب عازفون».

لقد ألف السادات اللحن. وراح معظم زعماء العرب يعزفونه علانية أو سراً ثم صار العزف بعد موت مؤلف اللحن في وضوح النهار. فوارث اللحن أضاف إلى نشاز اللحن نشازاً جديداً لم تشهده العرب في تاريخها الحديث والمعاصر.

في ظل ركود مميت ولدت ثلاثة أجيال (الجيل العمري عشر سنوات)، ونمت وهي ترى مشهداً غير معقول. مشهد أيديولوجيا نظام رسمي، أيديولوجيا كاذبة بالمرّة. فالأيديولوجيات أية أيديولوجيا هي وعد. وعد منطو على أمل قريب. أما وأن الأيديولوجيات الرسمية، أيديولوجيا نظام سياسي راح يدمر قلب المجتمع - الفئات الوسطى، وراح يسلب ثروات الوطن، وراح يفسد الحياة الأخلاقية، وراح يعبث بالكرامة الإنسانية والوطنية فإن الانفصال صار مطلقاً بين السلطة الغاشمة والمجتمع.

وفي الوقت ذاته لقد ولد طغيان السلطة وركود التاريخ وغياب قوة اجتماعية صاعدة لدى السلطة ذاتها، استهتاراً بالإنسان، وسيادة ثقافة الخوف. لم تكن الأيديولوجيات الأصولية قادرة على مواجهة السلطة عبر عنفها ولا عقلايتها. وهكذا عاشت الأجيال العربية الجديدة حالة رفض لأيديولوجيا السلطة والأيديولوجيا الأصولية. وعاشت حال اللامبالاة التي مردها الخوف.

أجل عاشت الأجيال الشابة في قلب ثقافة الخوف. فلقد تحول رجل الأمن إلى بعبع، ومات الحزب السياسي، والجريدة، المجلة وحتى الكتاب. ثقافة الخوف تعني ثقافة العزلة؛ في العزلة راح الشاب يفكر بمصيره متحرراً من خطاب السلطة الكاذب، راح يفكر بحضوره في هذه الحياة، راح يفكر بعمله وبحقه المسلوب. ثقافة العزلة حملته على صداقة الكمبيوتر والإنترنت، والتواصل عبر هذا الجهاز، لقد امتلأ بالمعرفة، امتلأ بالعالم، امتلأ بالأحلام، من حلم الرغيف إلى حلم الكرامة.

وعبر قطعة مطلقة بين حاكم ينتمي إلى أزمان مضت وتحول إلى موضوع سخرية من قبل جيل راح يطرح الأسئلة المعقولة جداً. كيف يمكن لسلطة أن تكون على هذه الدرجة من الفساد؟ كيف يمكن لحاكم أن يكون على هذه الدرجة من الجهل، كيف يكون لجهاز سلطة على هذه الدرجة من التخلف؟ كيف يمكن أن نعيش في هذا الوطن وفي وطن كهذا؟

أين نحن من هذا العالم؟ قمع وفقر وجوع ولصوص يراكمون المليارات نهياً من ثروة الوطن. تفسخ النظام السياسي المتعفن، وفي ظل ثقافة الخوف نما الأنا الخائف. وراح يتأمل خوفه، عالمه المرعب، لقد ولد في هذه اللحظة عبر وعيه لخوفه، عبر حلم الخائف. ومع تراكم الخوف صار الخوف أثقل من أن تحمله صدور الناس فقرروا أن يتحرروا من خوفهم.

في هذه اللحظة من التحرر ولدت الذات الفردية، تحولت الأنا إلى الفعل. ولدت الذات من رحم الخوف والحلم بعالم بلا خوف. بلا خوف على المصير. على الوجود. وفي اللحظة الأولى التي وضع الشباب - وجروا خلفهم كل فئات المجتمع - أرجلهم على درب التحرر من الخوف ولدت لديهم شهوة الحضور في الحياة، ولذة الإحساس بالأنا التي صارت ذاتاً.

وعى الحاكم المتبلد الجاهل بإنجازات بشر القرن المعيش، الجاهل بمفاهيم السيرورة والصيرورة والتحول والتطور والتقدم والتمرد والحرية والحلم والأمل وشهوة الحضور الإنساني، الجاهل بالفن والأدب والشعر،

الجاهل بالتواصل الإنساني المعتقد أنه عبر إخفاء بياض شبيبة رأسه الفارغ بالصبغة السوداء قادر على إخفاء الزمن، وعي هذا الحاكم الذي يعيش لذة الإقامة في كهف لم يصل إلى أدنى درجات القدرة على التوقع. فانتقل الشباب ومعهم كل الناس من ثقافة الخوف إلى متعة الإحساس بالقوة، من ثقافة اللامبالاة إلى ثقافة شهوة الحضور في الحياة، مسلحين بالإرادة ومعنى للحياة جديد: حرية خبز وكرامة.

لقد صارت السلطة كياناً من قش، فالفسادون أضعف من أن يصمدوا أمام إرادة الحياة التي انفجرت من حناجر البشر الذين تحول كل واحد منهم إلى ذات فاعلة، لا تنتظر المخلص، وعن ذات صارت هي المخلص لذاتها. هو ذا العالم الجديد. عالم ولادة الذات. الآن ما هي الدروس المستفادة من الثورات التي حصلت والثورات الحاصلة؟ ذلك أن هذه الثورات ستحدد مستقبل العرب لا محالة أي ستحدد عالم ما يجب أن يكون.

**الدرس الأول:** إن شيخوخة البنية السلطوية وفتوة المجتمع الدائمة لا يعيشان معاً. ففي الوقت الذي كان فيه المجتمع يتطور بصورة عضوية، ويخلق فئات وقوى وطبقات جديدة، وانفتاح على حركة العالم، كانت السلطة متمسكة بتلابيب هذا المجتمع بوصفها قميصاً أضيق بما لا يقاس من جسد المجتمع. فإذا القميص قد راح يتمزق وهذا إعلان على أن التناقض بين بنية السلطة وبنية المجتمع لا يحل أبداً إلا يتفكك بنية السلطة كي يتطابق القميص وقد المجتمع. والقميص الوحيد القادر على أن يتحول إلى قميص متغير ومتطابق، المجتمع هو الديمقراطية والديمقراطية فقط.

**الدرس الثاني:** إن اتحاد الجوع والفساد والقمع في إطار سلطة ساهرة على استمرار هذا الثلاث الجحيم، ومحتكرة القوى الكاملة السياسية والاقتصادية والأيدولوجية سيؤدي لا محالة إلى ثورة، الثورة بوصفها غريزة إنسانية بامتياز.

فالفساد والقمع دون جوع كما هو حال بعض دول الخليج سيؤدي إلى تمرد آجلاً أم عاجلاً. فيما الجوع والفساد دون قمع يؤدي إلى انتفاضة الفقراء. أما الجوع والفساد والقمع فيقود إلى الثورة. وإذا أضيف إلى هذا الثلاث المميت غياب الحس الوطني لدى السلطة والسلوك الذي هو أقرب إلى الخيانة الوطنية، الذي يقود إلى فقدان السيادة ومصالح العدو فإن الثورة ستصنع بالانفجار الوطني.

**الدرس الثالث:** إن الخلاص عبر ثورة شعبية سلمية وتحول الشعب إلى كتلة تاريخية فاعلة طراح مشروع الخلاص الوطني بشكل لا لبس فيه إمكانية قابلة للتحقق دون أي تعويل على عنصر خارجي، أما إذا جرى

الاستقواء بالعنصر الخارجي - الأوروبي والأمريكي - فإن المصالح الثابتة لهذه الدول ستعطي طابعا سلبياً للثورة لا محالة .

الدرس الرابع : على عكس ما جرى في العراق حيث عولت المعارضة على الاحتلال الأمريكي للتخلص من الديكتاتورية ، وما جرى من تدمير لجميع مؤسسات الدولة ، فإن الثورات العربية الحاصلة والممكنة قادرة على إقامة قطيعة مع النظام القديم مع الاحتفاظ بمؤسسات الدولة - الجيش - الشرطة - القضاء - الإدارات الخ . فيما في ظل غياب الديكتاتورية تستعيد وظيفتها المجتمعية ، وتحافظ على السلم الأهلي وعلى آلية ممارسة السلطة الجديدة لقيادتها المجتمع والدولة .

الدرس الخامس : إن أهم دروس الهبة الشعبية الثورية أنها شبابية أولاً ثم حملت كل فئات الشعب على الانخراط فيها دون قيادة لحركات سياسية واضحة أو برنامج سياسي مسبق . وإذا كان صحيحاً أنها ثورة عفوية فإنها عبر كفاحها اليومي وعقلها المتقدم تستطيع أن تنجز أهدافها ، وتعيد للمجتمع قابلية تحوله إلى شخصية سياسية ، ولاسيما أن الديمقراطية هي الهدف الأساسي لهذه الثورات .

الدرس السادس : لقد دحضت الثورات التي انتصرت والتي هي في طريقها للانتصار ذلك القيل السلطوي الذي مفاده أن شعبنا غير مهياً للديمقراطية لتبرير استمرار سلطة الدكتاتور . فاستعادة الحياة الديمقراطية أو البدء بها حتى لو لم تكن هناك تجربة هو أمر يؤكد أهمية التوزيع العادل للقوى أو شبه عادل في ظروف الغياب الطويل للديمقراطية . فالتوزيع العادل للقوى ، للجماعات والنقابات والمجتمع ، المدني هو الذي يحد من عوامل القهر والفساد والجوع . وهو الذي يمنح الكائن البشرى إنسانيته ؛ فامتلاك القوة يعني المساواة في امتلاك الحرية .

فالنقابات التي لديها قوة الحضور لديها حرية الاجتماع والمطالبة بالحق في وجه قوة رأس المال . وهكذا . . .  
الدرس السابع : إذا كان عمر سلطة الفساد والقمع والإفقار محدوداً ومخرباً إلى الحد الذي تحتاج فيه إلى زمن طويل لتجاوز الخراب فإن السلطة الجديدة - عبر عقلانية فائقة ووعي تاريخي قادرة على إعادة الحياة الطبيعية ، المعاصرة إلى المجتمع . غير أن ذلك يتطلب صبراً من جهة ، وسيكون عرضة لتراجعات تؤخر عملية الانتقال إلى روح المجتمع وروح العصر .

الدرس الثامن : لقد أثبتت التجربة أنه لا يقوم حوار أبداً بين السيف والخنجرة . فالسلطة التي تشهر السيف وتعمله في رقاب الناس ليست سلطة الحوار ؛ لأن الحوار يجب أن يكون قتالاً سليماً حول طاولة أدواته اللغة .

الحوار مكان القاعة والشاشة والمذياع والصحيفة وأدواته حرية القول والخطابة .

الدرس التاسع : أما الدرس التاسع والأخير وهو درس بليغ جداً فإنه تأكيد ما أكده التاريخ ألا وهو : التاريخ لا تصنعه فئات عنفية عبر القتل والاعتقال ، وهذا ما أكده لينين بعد إعلام أخيه قبل ثورة أكتوبر . التاريخ ثمرة فعل البشر وقد جمعتهم هموم مشتركة وأهداف عظيمة . فالثورة السلمية الجارية الآن انتصرت على أدوات القتل وستنصر عليها لأنها ثورة مجتمع بأكمله وهذا ما أكد أيضاً هزيمة الحركة الأصولية التي جعلتها السلطات الحاكمة بعبءاً . وطرح الخيارات المستحيلين إما ديكتاتورية السلطة أو أصولية الحكم . لا . لا هذا ولا ذاك .

الشعب قال الديمقراطية إن الهدوء الحاصل اليوم والمستمر حتى الآن في بعض بلدان العرب ليس هدوءاً دائماً ، والاعتقاد من قبل البعض أنهم بمنأى عن التمرد والانتفاضة والثورة إنما يدل على جهلهم ووهمهم . جهلهم بالتاريخ ووهمهم بثورتهم ، فالوطن العربي الذي لم يثر بعد يعيش ثورة غافية لا أحد بمقدوره أن يدري متى يستيقظ . لأن التاريخ ينتقم لنفسه أجلاً أم عاجلاً .

وأخيراً أقول : إن تحرير فلسطين بوصفه شعاراً قدسي ، وحصلت الأنظمة العربية الناس على نسيان - يعود الآن من جديد بوصفه غرة امتلاك الشعب لمصيره السياسي والاقتصادي «إسرائيل» الموجودة بفضل النظام العربي الرسمي تفقد الآن أحد أهم عناصر قوتها .

# حول الحراك العَلَماني في لبنان

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

رشيد زعتري \*

بداية، ألف ألف تحية إلى كل المجموعات الشبابية التي عملت سنين طوالا كي تصل بلداننا العربية إلى هذه اللحظة التاريخية، وألف ألف وردة إلى كل الشهداء وإلى الشهيد الأول محمد بوعزيزي، ولا أنسى في هذه اللحظة مناضلي القرن الماضي في الحركة الوطنية المصرية وفي اليسار المصري، وفي حركات النضال من أجل الاستقلال و ضد النظام الاستبدادي بعد الاستقلال في تونس. لقد أثمر الوعي الذي زرعه في الأبناء، والكثير من شباب الثورات العربية من الأحفاد والأبناء.

في الحديث عن تونس ومصر أكتفي بتسجيل خلاصة تتجاوز النقاش الذي يدور حول الثورة والانتفاضة لأقول إن ما حصل كسر قيد الاستبداد المطلق الذي حجز تطور البلدين سنين طويلة، وفتح مسار صراع قد يطول مع قوى النظام والثورة المضادة قبل أن تتوصل القوى الشبابية إلى تحقيق كامل أهدافها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أشير إلى أن لحركة الشباب ولمسيرة الصراع حدوداً ترسمها البنى المجتمعية كما البنية الذاتية لقوى الشباب، وهذه حدود متحركة يمكن للعمل السياسي والثقافي وللحراك النضالي والتنظيم أن تفعل فيها لصالح قوى الثورة. في الحديث عن الحراك العلماني في لبنان أوجز بالآتي:

أتى الحراك العلماني في لبنان في امتداد الحدث في تونس ومصر. وبسرعة تشكلت بضعة مجموعات على «الفيسبوك» رفعت بعفويتها شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي». حصل الاتصال بين المجموعات واللقاء العلماني في لبنان والذي يضم جمعيات عديدة تنشط في العمل السياسي والمدني. عقدت الاجتماعات الأولى وتقرر القيام بالتظاهرة الأولى تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي».

\* كاتب ومفكر لبناني

لم تكن كلمة "الطائفي" نعتاً أضافه الشباب إلى النظام للبننة الشاعر التونسي - المصرية كما يقول بعض الرفاق؛ ذلك أن الطائفية هي النظام في البلد كياناً ودولة ومجتمعاً أهلياً وحياءً. والحدث العربي حرّك ما يخترنه الشباب في الوعي من رفض للطائفية، وبخاصة لأن الكثير من هؤلاء كبر في مناخات غير طائفية، وكان يستحضر فيها ذكريات النضالات الوطنية والتحركات المطلوبة والشهداء في القرن الماضي .

في الاجتماعات التي تلت المظاهرة الأولى، دار جدال صاحب حول حماية التحرك من محاولات بعض من السلطة ملاقة الحراك ومن ثم التماهي معه وصولاً إلى السيطرة عليه. قررت أكثرية كبيرة من المجتمعين إضافة "ورموزه" إلى شعار الحملة فخرج البعض ممن لم يوافقوا من الاجتماع. وهكذا أصبح شعار الحملة بعد المظاهرة الأولى: "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي ورموزه" هذا من جهة، من جهة ثانية، حسم المنظمون أمرهم بعد نقاش صاحب طال، حول المدني والعلماني والمضمون الاجتماعي للحراك والحزبي والمستقل. ولقد انتهى المجتمعون في نقاشاتهم إلى إقرار هوية فكرية تنجدل فيها أفانيم ثلاثة: الديمقراطية، المدنية العلمانية، العدالة الاجتماعية.

رفض المجتمعون ما ينادي به البعض في السلطة حول "إلغاء الطائفية السياسية" ناقدين الخلفية الطائفية لمثل هذه المناداة، وخلصوا إلى التمييز بين المناداة بالعلمنة و"إلغاء النظام الطائفي" بكل تجلياته وبين المناداة ب"إلغاء الطائفية السياسية" من قبل بعض رموز السلطة وأساسها مضمّر طائفي، نفس المضمّر الذي كان حاضراً في نقاشات الطائف.

بلغ الحراك ذروته في المسيرة الثالثة التي جمعت أكثر من عشرين ألف مواطن، انتقل الحراك بعدها إلى تنظيم تحركات في المناطق اللبنانية خارج العاصمة. لقد توقع بعض المنظمين أن ينحسر الحراك بعد أن يصل ذروته، وبخاصة لأن إسقاط النظام الطائفي ليس مهمة راهنة وجمهور الحراك يشكل أقلية قليلة العدد، والأرجح أن تكون مسيرة إسقاط النظام طويلة وصعبة وجد متعرجة.

غلب مناخ الفوضى والصراخ على أجواء اجتماعات الناشطين في الحراك، وهو ما أدى إلى انفراط عقد أكثر من اجتماع. وفي مناخ الفوضى هذه كانت تناقش وتقر البيانات والشعارات وينظم توزيع البيانات وتتخذ القرارات المتعلقة بتنظيم المسيرات. وفي هذا المناخ رسم الناشطون نهاية لذلك الالتهاس التاريخي الذي حكم مسيرة النضال اللبناني الحديث من أجل التغيير (منذ ما قبل خمسينات القرن الماضي) بين الوطني والطائفي، وبين القومي والطائفي، وبين اليساري والطائفي. ففروا استقلالية الحراك العلماني عن كل الطائفيات



السياسية وأفشلوا محاولات القوى الطائفية الهادفة إلى ملاقة الحراك وتوظيفه وفقاً لمصالحها .

كم هي رائعة هذه الفوضى التي رسم في مناخاتها الشباب مراسيم الفصل بين الحراك والطائفيات جميعاً ونفذوا إجراءات هذا الفصل على أرض الواقع . وهو ما لم تستطع قيادات الأحزاب اللبنانية التي ندعو للتغيير تحقيقه في اجتماعاتها المنظمة جداً على امتداد عشرات السنين .

يمكن القول إن الناشطين تمكنوا من تحقيق نقلة مهمة في تنظيم اجتماعاتهم ، بحيث أصبحت تسودها أجواء أفضل . ولقد ابتدعوا صيغة تنظيمية تعتمد آلية تشكيل لجان عمل يتوزع عليها جميع الناشطين ، وهم الآن بصدد إعداد أوراق تتناول إعلان مبادئ وبرامج وصيغة تنظيمية .

حقق الحراك العلماني في لبنان الأهداف التي يمكنه تحقيقها وألخصها بالنقاط الآتية :  
حسم الحراك في أسابيع قليلة بأن الهدف الإستراتيجي لحركة النضال من أجل التغيير والحدثة في لبنان في هذه المرحلة هو ” إسقاط النظام الطائفي “ وإقامة ” الدولة الديمقراطية العلمانية ، “ وكنا سنقضي مدة طويلة نتناقش قبل أن نتوصل إلى حسم ما حول هذه المسألة . كذلك حسم الحراك بأولوية النضال في هذه المرحلة من أجل :

- قانون انتخاب خارج القيد الطائفي على أساس النسبية والدائرة الواحدة .
- قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية .

يمكن القول إن الحراك نجح في تأسيس نواة حركة شعبية جديدة للتغيير مستقلة عن كل الطائفيات السياسية . أسس الحراك لخطاب سياسي ثان مختلف عن الخطاب السياسي الطائفي للفرقيين الأذاريين فتح الحراك آفاق نضال جديد يمكن أن ينضم إليه الشباب الذي يطمح للتغيير .

يناقش البعض منّا في إضافة ” ورموزه “ إلى شعار الحملة فيرون أن ” سعينا إلى قانون جديد للأحوال الشخصية قد يعيد الرموز الطائفية تلقائياً ، وأن هذه الإضافة تورطنا في سجلات ربما لا نعرف كيف نخرج منها “ وأنها ” تنفّر كثيرين من الذين يتململون من النظام الطائفي ، لكنهم يشعرون بالاستفزاز إذا تعرضت رموزهم للتشهير “ .

أتساءل ، أليس خطأً أن نضع في حسابنا أن الرموز الطائفية تبتعد تلقائياً إذا سعينا إلى تحقيق هدف علماني

ما؟ والحال فإن الرئيس بري استقبل رفاقنا واستلم منهم مشروع قانون الأحوال الشخصية وحوّله إلى اللجان النيابية المشتركة (وهذا جيد). وهل يستقيم نقاش شعاراتنا على قاعدة تستبعد كل شعار يورطنا في سجل محرّج لنا أو يتعرض لزعيم طائفي بالتشهير خوفاً من أن يستفز جمهوره؟ وأي شعار سيبقى لنا لرفعنا إذا اعتمدنا هذه القاعدة في نقاش الشعارات؟

إن النقاش في الشعارات الرئيسية للحراك العلماني هو نقاش سياسي أولاً وأساساً. وإن الضرورة السياسية التي فرضت إضافة "ورموزه" معروفة للجميع وأذهب أبعد من ذلك لأقول: إن إضافة "ورموزه" في ظروف بلدنا، وبخاصة لأن الكثيرين منا هم من ورثة ذلك الالتباس والتداخل الذي طال عقوداً (قد يعود إلى ما قبل خمسينات القرن الماضي) بين الوطني والطائفي، وبين القومي واليساري والطائفي، أقول إن إضافة "ورموزه" ليس أقل من إعلان استقلال يتجه نحو القطع مع كل طائفية سياسية، ويتطلع أصحابه إلى بناء حركة ديمقراطية علمانية مستقلة فعلاً، فلا تقع ثانية في ذلك الخطأ التاريخي الذي فعلته الأحزاب القومية واليسار اللبناني عندما لاقى نضالها مصالح طائفية إسلامية، وأيضاً عندما استبدلت الحركة الوطنية اللبنانية "العلمنة" بـ"إلغاء الطائفية السياسية" في برنامجها المحلي مراعاة للإسلام السياسي في حينه، وكانت تجتمع برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية وفي بيته.

إن الشعارات لا تتحدد وفقاً لقدرتنا على النقاش. صحيح أن إضافة "ورموزه" تورّط الكثيرين منا في سجالات يصعب الخروج منها. حسناً، علينا أن نتعلم كيف نساجل أفضل، وكيف نشتغل على أنفسنا كي نأتي بحجة أقوى، وأكثر إقناعاً وتعبيراً عن مصالح لبنانية عامة ومشتركة، فتكون محرّجة للآخر الطائفي وتهز اليقين الذي يحمل.

إنها عملية صراعية مديدة مع "الوعي الطائفي". ولا يصح أن نتنازل عن شعاراتنا لأننا نعاني نقصاً في الأهلية المعرفية والسجالية لا يمكننا من الدفاع عنها جيداً. وصحيح أيضاً، أن الجمهور الطائفي سينفر منا الآن. وأعتقد أن الحرص على التمسك بشعاراتنا وعلى خوض الصراع مع "الوعي والثقافة الطائفيين" لديه هو السبيل لكسب فئات من هذا الجمهور إلى الخيار الديمقراطي العلماني.

أعتقد أننا نتوهم إذا اعتبرنا أنه يوجد لبنانيون يتمللمون من النظام الطائفي وأن علينا عدم التعرض لرموزهم حتى لا يُستفزوا. أتساءل: كيف نحاسب إذاً، وكيف نساءل ونتنقد ونعترض... إلخ؟ ويقول رفيق "لا تسألوني عن السبب" وأجيب: نتوهم أن هؤلاء اللبنانيين يتمللمون من النظام الطائفي. وفي الحقيقة، إن ما

يقصدونه عندما "يتدمرون" من الطائفية هو الآخر الطائفي وليس النظام بكل مكوناته وتجلياته، في حين يرون أن أبناء طائفتهم غير طائفيين .

فهذا التملل لا يشمل في "الوعي" لديهم الطائفة وزعاماتها . إنه الانقسام الذي يعيشه الكثير من اللبنانيين . فالآخر بالنسبة للبناني هو طائفي وهو النظام الطائفي والعميل للخارج والخائن للوطن وهو الذي يحول الدولة إلى مزارع ويعتدي على الأملاك العامة وينهب الخزينة والمؤسسات والقطاعات . . . إلخ، في حين يرى في الطائفة التي ينتمي إليها وفي رموزها عكس كل ذلك . لذلك يُستفز عندما تطل شعاراتنا وما نكتبه رموز طائفته .

طرح إضافة "ورموزه" للنقاش أيضاً إشكالية تتعلق برموز تزواج بين الطائفية والمقاومة . مرة ثانية، أرى أنه من الخطأ أن نخلص إلى أنه كان يجب تغيير هذه الإضافة لأنها تحمل هذه الإشكالية . وبرأيي إن هذه النقطة تطرح على جدول أعمالنا المسألة المتعلقة بصياغة رأي الديمقراطية العلمانية حول سياسة دفاع وطني عمادها الدولة والشعب، تبني عليها خبره البلد من تجارب مقاومة وطنية أجبرت الاحتلال الإسرائيلي على الانكفاء من بيروت إلى الشريط الحدودي في عام ١٩٨٥ ومقاومة "حزب الله" في تحرير الجنوب في عام ٢٠٠٠ وفي حرب تموز ٢٠٠٦م . هذا من ناحية، من ناحية ثانية، أعتقد أن الموقف من هذه المزوجة بين الطائفية والمقاومة سيكون مركباً: نلتقي جميعاً في الدفاع عن الوطن في مواجهة العدوانية الإسرائيلية المتواصلة فصولها منذ عام ١٩٤٨، فلا نفرط بالقدرة الدفاعية الحالية للبلد، ونفترق عن كل الطائفيات السياسية وأحزابها ومصالحها ومن ضمنها "حزب الله" .

لذلك لا أرى في إضافة "ورموزه" سبباً للارتباك، وبخاصة لأن اللحظة الراهنة ليست لحظة إسقاط النظام الطائفي، وعلى الأرجح فإن مسيرة التغيير ستستغرق مدة طويلة، وبالتالي فإننا غير مضطرين إلى تحديد أسماء . باختصار نقصد بالرموز الطبقة السياسية المسيطرة في البلد، وعندما نحين لحظة سقوط النظام سيكون بالتأكيد واقع الحركة الديمقراطية العلمانية مختلفاً عما هو عليه اليوم، وقد يصل جمهورها إلى أكثر من نصف اللبنانيين .

أشير أخيراً إلى أننا قد نقرر مستقبلاً إلغاء إضافة "الرموز"، وذلك عندما تنتفي الضرورة السياسية التي فرضت هذه الإضافة . أي عندما تتطور الحركة الديمقراطية العلمانية فتكتسب حصانة وقوة تحول دون تمكين الزعامات الطائفية من ركوبها، فشعار إسقاط النظام الطائفي يتضمن أصلاً إسقاط الرموز، فلا يعقل أن يسقط النظام الطائفي وتبقى طبقته السياسية مسيطرة على السلطة .

أكتفي بهذا القدر من الحاجة مع بعض منتقدي شعار حراكنا "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي ورموزه". يطرح الرفاق نقاطاً أخرى مهمة، منها مثلاً أن نقول بدلاً من "الشعب يريد"، "نحن نريد" لأن "ليس ثمة شعب لبناني لنمثله". نقطة أخرى تناقش عبارة "إسقاط النظام الطائفي" في شعارنا لنتهي البعض إلى طرح "شعارات أدق وأشدّ عملية" حسب رأيهم مثل "الشعب يريد تطبيق الدستور" نقطة ثالثة تناقش توقيع "مواطنون ومواطنات" إذ إنه لا مواطنين ومواطنات في لبنان، بل نحن حملة الجنسية اللبنانية . . . إلخ.

اخترت التركيز في حاجتي على إضافة "ورموزه" لأهميتها السياسية وقد تشكل بداية تحول في المسار الواقعي لحركة النضال من أجل التغيير والحداثة في لبنان فيتجه نحو الاستقلال عن الطائفيات السياسية ورموزها. أختتم، إنها الموجة الأولى لنعمل من أجل تأسيس وبناء منظمات ديمقراطية علمانية ولنتنظم إعداداً للموجات التالية.

# تحولات التغيير وخيار الانتقال الديمقراطي - حالة المغرب -

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

د. جمال بندحمان \*

## أولا، الخلفية التاريخية للراهن المغربي

لفهم طبيعة التحولات التي يعرفها المغربي لابد من استرجاع بعض أهم المحطات التاريخية التي تبتدى بسنة استقلاله ١٩٥٦ إلى غاية ١٩٩٨ تاريخ ميلاد تجربة التناوب السياسي التي عرفت وصول المعارضة اليسارية إلى تشكيل الحكومة بعد أكثر من أربعين سنة من الصراع الذي وصل أحيانا حدودا دموية:

- نهج نظام الحكم سياسة مركزية سلطوية تعتمد الإدماج والمحافظة والانغلاق؛
- تبني المعارضة لسياسة القطيعة والثورة؛
- ارتكاب نظام الحكم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من اختفاء قسري واعتقال تعسفي وانتزاع الممتلكات.

## ثانيا، نتائج ومسارات التغيير في المغرب وخيار الانتقال الديمقراطي

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي، في أغلب الحالات، إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية. ويوجد مضمون عبارة الانتقال الديمقراطي ترجمته في مجموعة من الخصائص والمميزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة باللموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين، وفي أساليب ممارسة السلطة، وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، ومضاعفة مساءلة المسؤولين، وإحداث آليات لتحسين إدارة الحكم، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز. كما يمكن اعتبار عملية الانتقال

الديمقراطي سريرة معقدة وغنية، وليست واقعا مكتملا، بل إن تجاربها المختلفة تؤكد أنها ليست نموذجاً واحداً. لذلك يمكننا الحديث عن ثلاثة نماذج في صيغ الانتقال الديمقراطي هي:

- النموذج الأول: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة.
- والنموذج الثاني: الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية.
- والنموذج الثالث: الانتقال عبر آليات أخرى.

### فما طبيعة النموذج المغربي؟

ظهرت مؤشرات التحول النوعي بالمغرب من خلال انتهاج الدولة سياسة أكثر انفتاحاً. وبدأت أحداثها التي ارتقت حسب تحليلات الفاعلين السياسيين لترمز إلى بداية الانتقال الديمقراطي. من خلال:

- الانتقال من نهج سياسة «الحقيقة»، إلى نهج سياسة «الملاءمة»؛
- انتهاج ثقافة التسوية والتفاوض والتراضي والتوافق؛
- تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٠؛
- إحداث وزارة حقوق الإنسان سنة ١٩٩٣؛
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين في غشت ١٩٩١ - يوليوز ١٩٩٣ - ماي ١٩٩٤.
- صعود نقاش حول الإصلاح السياسي والدستوري والذي قاد إلى ميلاد وثيقتين دستوريتين؛ الأولى (١٩٩٢) والثانية (١٩٩٦) كنصين دستوريين يؤطران الحياة السياسية.
- الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٧؛ و ميلاد تجربة التناوب سنة ١٩٩٨.
- الانتخابات التشريعية لشتبر ٢٠٠٢.
- الحكومة التكنوقراطية. السياسة الجديدة ٢٠٠٢ وانتقاد هذا الاختيار باعتباره اختياراً لم يحترم المنهجية الديمقراطية التي تقتضي تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية وهو ما تم احترامه بعد الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧.
- هناك أيضاً مجموعة من التحولات التي عرفها المغرب في أفق تحقيق انتقال ديمقراطي توافقي، مثل إقرار مدونة الأحزاب التي اعتبرت حدثاً ثورياً في مجال إقرار الإنصاف والمساواة وتبني مقاربة النوع الاجتماعي.

## ثالثاً، آلية الإنصاف والمصالحة باعتبارها مدخلاً للتسامح من أجل العيش المشترك

انطلق المسلسل التدريجي للمصالحة في المغرب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وانصب على ثلاثة مجالات:

- الاحتكام إلى قواعد المؤسسات الدستورية؛
- التصويت الإيجابي للمعارضة على التعديلات الدستورية لسنة ١٩٩٦؛ وتحميلها للمسؤولية الحكومية (حكومة التناوب التوافقي)، وحصول توافقات حول جملة من القوانين ذات الصلة بدولة المؤسسات وحقوق الإنسان.

ومن بين أهم التحولات في هذا الصدد، إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة. وهي هيئة غير قضائية، مهمتها معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في المملكة خلال الفترة المذكورة، الغرض منها الطي العادل والمنصف ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والنفي لأسباب سياسية بغرض:

- إنصاف الضحايا والمجتمع؛
- تعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ دولة القانون في إطار هيثبات للحقيقة والمصالحة تستند إلى قواعد العدل والإنصاف في إطار عدالة انتقالية؛
- الحل الشامل والنهائي للملفات الماضي بطريقة إنسانية ومتحضرة وتوافقية؛
- إثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة دعماً للتحول الديمقراطي للبلاد، وبناء دولة الحق والقانون وإشاعة قيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

### ٣، ١ المداخل الأساسية للمصالحة

أ. البوح والاعتراف علنياً بما جرى من خلال جلسات الاستماع العمومية  
ب. حرصت الهيئة منذ انطلاقتها على خلق ظروف النقاش الحر والحوار الجاد حول مقومات المصالحة عبر تنظيم العديد من الندوات واللقاءات والزيارات الميدانية التي همت معظم أرجاء التراب المغربي. وفي هذا الإطار قامت الهيئة بتنظيم زيارات ميدانية للمناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الماضي من أجل التواصل بصورة مباشرة مع الضحايا أو ذويهم مما جعلها مكتملة للدور الذي لعبته جلسات الاستماع العمومية.

ج. الحفظ الإيجابي للذاكرة ومعالجة موضوع الأرشيفات حيث تتطلب المصالحة مع التاريخ أيضاً إزالة العراقيل التي تحول دون البحث في هذا التاريخ، وتنظيم تراكم التجارب بين الأجيال وترسيخ التواصل بينها بما يحفظ الذاكرة.

٢، ٣. آليات اشتغال هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها:

الآليات:

١. الدراسات والأبحاث العلمية للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أو تلك التي قد يكون لها أثر سلبي أو إيجابي على احترامها والتمتع بها مما مكنّ تبين ما يتعين تعزيزه وتقويته أو إلغاؤه أو إتمامه أو وضعه لأول مرة على صعيد الضمانات والأسس.
٢. الدراسات التي مكنت من الوقوف على تعزيز صلاحيات ووظائف الجهات المعنية، أو المتداخلة في مجال حقوق الإنسان من حيث ممارستها لمهامها.
٣. اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعنية، وممثلي السلطات العمومية.
٤. إجراء مناقشات معمقة، وعلى مراحل، بين أعضاء الهيئة بصفة جماعية، ومن خلال فرقها والمتخصصين على صعيدها تستمر إلى حين الاتفاق النهائي على مضمونها وصياغتها.

التوصيات

١. دعم التأهيل الدستوري لحقوق الإنسان كما تم التعارف عليها دولياً، وذلك عبر ترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي على القانون الوطني، وقرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة، كما أوصت الهيئة بتعزيز مبدأ فصل السلطات، وبمنع الدستور لكل تدخل من طرف السلطة التنفيذية في تنظيم وسير السلطة القضائية، وأوصت كذلك بتقوية المراقبة الدستورية للقوانين والمراسيم التنظيمية المستقلة الصادرة عن الجهاز التنفيذي، وكذلك منع كل أشكال التمييز المحرمة دولياً، وكل دعوة أو تحريض على العنصرية والكراهية والعنف.
٢. إقرار وتطبيق إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب حيث تدعو الهيئة إلى وضع إستراتيجية وطنية متكاملة مندمجة ومتعددة الأطراف في هذا المجال، وتعتبر أن مكافحة الإفلات من العقاب تتطلب إضافة إلى الإصلاحات القضائية، وضع وتطبيق سياسيات عمومية في قطاعات العدالة والأمن



وحفظ النظام والتربية والتكوين المستمر بمشاركة فاعلة للمجتمع برمته، كما أكدت الهيئة على ضرورة الاستناد إلى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بملاءمة التشريع الجنائي، والالتزامات الدولية للمغرب وذلك بـ:

- إدماج وتعريف المسؤولية والعقاب المستحق كما حددتهما الأدوات الدولية .
- تخويل الموظفين العموميين ووكلاء السلطة والأعوان المؤتمرين بأوامر رؤسائهم واجب التبليغ عن كل المعلومات التي تدل على فعل أو محاولة ارتكاب الجرائم السالفة الذكر أياً كانت الجهة الأمرة بذلك .
- وضع مقتضيات خاصة لحماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذويهم عند الاقتضاء من حيث الاستماع أثناء البحث والتقصي كطرف مدني أمام الجهة القضائية المختصة ومن حيث التأهيل وجبر الضرر .

٣ . إجراء إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية، تعتبرها الهيئة ضرورية لتوطيد دولة الحق والقانون . لذا فقد أوصت بـ :

- أ . الحكامة الأمنية التي تتطلب تأهيل وتوضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتعلقة بصلاحيات وتنظيم مسلسل اتخاذ القرار الأمني، وطرق التدخل أثناء العمليات وأنظمة المراقبة، وتقييم عمل الأجهزة الاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام أو تلك التي لها سلطة استعمال القوة العمومية .
- ب . تقوية استقلال القضاء التي تتطلب فضلاً عن التوصيات ذات الطابع الدستوري ومراجعة النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء بواسطة قانون تنظيمي تراجع تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلة أطراف أخرى غير قضائية داخلية، مع الإقرار باستقلاله الذاتي بشرياً ومالياً وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة ووضع ضوابطها وأخلاقياتها وتقييم عمل القضاة وتأديبهم وتخويله إعداد تقرير سنوي عن سير العدالة .
- ج . إعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين التي تقتضي تقوية الأسس والضمانات القانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان وتفعيل توصيات الندوة الوطنية حول السياسة الجنائية المنعقدة بمدينة (مكناس) سنة ٢٠٠٤ وإدراج تعريف واضح ودقيق للعنف ضد النساء طبقاً للمعايير الدولية في هذا المجال، وتفعيل توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الخاصة بالمؤسسات السجنية (توسيع اختصاصات قاضي تطبيق العقوبات واعتماد عقوبات بديلة) .

#### ٤ . وضع آليات المتابعة

أوصت الهيئة بعد انتهاء ولايتها بإحداث آليات، وأسس لمتابعة القضايا التالية:

- تنفيذ المقررات المتعلقة بالتعويض ومتابعة تفعيل التوصيات حول الأشكال الأخرى لجبر الأضرار بما فيها التأهيل الصحي والنفسي للضحايا وبرامج جبر الضرر الجماعي .
- تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي لم يتم استجلاؤها .
- تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات .

ملاحظة: من المعطيات المهمة التي سيكون لها أثر إيجابي على مسار التحول الديمقراطي بالمغرب دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مشروع الدستور الجديد الذي سيخضع لاستفتاء وطني يوم ١ يوليو ٢٠١١ .

#### رابعا، دور أعمال قيمة التسامح في تقوية ديناميات تحولات التغيير الجارية:

إذا كانت قيمة التسامح ركيزة أي مجتمع تعددي يقر الحريات الأساسية لسائر الأفراد والجماعات، ويضمن حق الجميع في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن ذلك يقتضي ترسيخها في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع، وخلق الأجواء الملائمة لتكريس السلوك التصالحي، أو ما يعبر عنه بالتوافق والتراضي، لجعل كل الطاقات تسير في اتجاه إيجابي، يحول دون ضياع الجهد، وإهدار الزمن في التنافر والمصادمات والمعاكسات التي لا طائل من ورائها، ولا تستفيد منها أي جهة، بل تؤدي إلى الجمود، وإعاقة النمو والتطور.

وإذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي يقوم على الإدارة العادلة للتعهد داخل المجتمع، عن طريق مؤسسات تمثيلية يتم التوافق على قواعد تعاملها، فإن التسامح يكون بمثابة ركن أساسي في تحقيق الهدف المتوخى من التوافق، وهو الوصول إلى الحدود الدنيا لضمان رضا كل الأطراف، الأمر الذي يتعذر تحقيقه في حالة تمسك كل طرف بموقف جامد تجاه الآخرين. فالديمقراطية معادلات إيجابية تقتضي الافتناع بأهمية الحوار والتواصل والتفاوض مع ما تقتضيه هذه المفاهيم من اعتراف بحق الآخر في الدفاع عن أفكاره وتصورات، وترك مسألة حسم الاختيارات للمواطنين عبر الآليات الديمقراطية.

وفي المغرب تمثل جزء كبير من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين هذا التصور وتنامى لديهم الشعور والوعي

بقيمة الاعتراف المتبادل والتداول السلمي للشأن العام من أجل العيش المشترك، وتم اعتماد آلية مسار الانتقال الديمقراطي، منذ تسعينيات القرن الماضي، بصعوباته وتعقيداته ونجاحاته وتعثراته؛ مما حقق انفتاحا بقدر لم يكن في مستوى التطلعات والتضحيات. وهكذا فبالرغم من:

- توسيع الحريات العامة وتداول القضايا والمشكلات المختلفة في الصحافة الوطنية،
- تسوية جزء كبير من ملفات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،
- وضع برنامج شامل لترسيخ الخطة الوطنية لثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وإصلاح الحقل الديني،
- وتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتأسيس الأمازيغية،
- إصلاح نظام القضاء، ودعم جمعيات المجتمع المدني في مشاريعها وأنشطتها المدنية،
- وضع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإجراءاتها،
- تغيير مدونة أحوال الأسرة وتكريس حقوق المساواة بشكل وازن بين المرأة والرجل.

غير أن هذه التطورات الإيجابية، لم تجد طريقا سلسا كي توسع مساحة الديمقراطية وتعمقها وتمدد مداها؛ فعلى صعيد المواقف الرسمية تم تسجيل مجموعة من التراجعات خلال السنوات الأخيرة، وفي أحسن الحالات عدم حصول أي تطور أو تجديد في شرايين المسار الديمقراطي، وعلى صعيد الهيئات الحزبية والمدنية لم يحل أي تفعيل لتطبيق الديمقراطية الداخلية لمواكبة التطورات المجتمعية وتحقيق الآمال التي يحملها شباب يحلم بالتغيير وانعكاس الخيرات الإيجابية على حياته، كما أن التصاعد المتنامي للمطالب السياسية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المتضررة لم يجد التجاوب الكافي فتعثرت البرامج التنموية، وتصاعدت نسبة البطالة والانزلاقات وبخاصة في صفوف الشباب الجامعي، وراوحت مكانها كل محاولات المحاسبة والمساءلة تجاه المفسدين رغم أن هناك واحدة من أهم الآليات القانونية لتحقيق ذلك ممثلة في المجلس الأعلى للحسابات الذي أصدر عدة تقارير يشهد الجميع بصدقيتها، وقدمت معطيات ونتائج تحدد حالات الفساد ومجالاته كما تحدد المسؤوليات.

لقد أفضى الإحساس بعدم تطور مسار الانتقال الديمقراطي الذي ابتدأ بالمغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، بفئات واسعة ومختلفة من الشباب للخروج إلى الشارع العام في مختلف المدن للاحتجاج والتعبير عن مطالبهم بالإصلاح ومحاربة الفساد، والإلحاح على الاستجابة لها.

وقد ظهرت هذه الاستجابة في الخطاب الملكي يوم ٩ مارس الأخير عبر مجموعة من المبادرات الإصلاحية

الدستورية والتنظيمية، وهي حالة تبدو مختلفة عما جرى في الكثير من الدول العربية، إذ تم تشكيل هيئة لصياغة مشروع دستور جديد مكونة من خبراء قانونيين وباحثين أكاديميين وفاعلين مدنيين، مع اعتماد منهجية تشاركية حيث تمت استشارة الأحزاب والهيئات المدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ وبموازاة التظاهر في الفضاء العام، كان النقاش مفتوحا عبر الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني في كل القضايا، وتم تكسير الكثير من التابوهات التي لم تخضع يوما للنقاش . كل ذلك في ظل تجاذب قوي بين تصورين أحدهما يعتبر أن المدخل الأمثل لتحقيق الانتقال الديمقراطي هو المحاسبة المرفقة بالمسؤولية، وثانيهما يعتبر أن مراحل التحول الناجحة تتبنى المصالحة التي تتطلب تنازل كل طرف عن جزء من مطالبه في أفق تحقيق توافق وطني، وأن القضايا المشحونة سياسيا واجتماعيا لا يمكن حلها بالمواقف الحادة: لأن دور العدالة هو تحقيق السلم الاجتماعي أيضا وليس المعاقبة فقط، وأن المحاسبات الانتقامية تخلق شروطا جديدة لإعادة إنتاج التعسف .

# مقاربة فقهية للثورة على الأنظمة العربية

محمد يوسف الحاج محمد \*

## توطئة

الواقع لا يرتفع، عبارة فقهية تعني أنه لا يمكن تجاوز ما هو حقيقي وواقعي في حياة الناس، والثورة العربية واقع لا يرتفع، لأنها حقيقة واقعية في حياة الناس لا بد من الانفعال بها والتفاعل معها، أما الانفعال فلأن الثورة العربية فجائية وممتدة وأخلاقية، وفعالة، وغير ذلك من الأوصاف المستمدة من مطالبها الإنسانية وفعاليتها ونجاحها حتى الآن في تغيير النظام في دولتين مهمتين: تونس ومصر، على أن مصر هي الدولة العربية المركزية والأهم.

أما التفاعل مع تلك الثورة فهو تلقائي وعميق، وذلك لأنها تمس صميم حياة العرب ككل، وتؤثر عميقا في توجهاتهم المستقبلية، بل هي مرشحة للتأثير في المسلمين بعامه، لاسيما أهل المذهب السني منهم، فلأول مرة تظهر في حياة شعوبنا المهزقة من أوزار الظلم والفساد والفاقة، قوة هائلة وفاعلة هي قوة المجتمع المقاد بالطبقة المتعلمة الشابة، فهي تجمع بين لب القوة المادية، ولب القوة الفكرية، فالشباب مرحلة القمة في الاندفاع والتحمل، فإذا ضبط اندفاع الشباب بمعرفة الهدف وتغيا تحملهم بإرادة الحرية - وهي أشرف ميزات الإنسان ومضمون الرسالة المحمدية-، وتسليح الفعل بالمعرفة العصرية كانت النتائج خلافة، عميمة الفائدة، أو هكذا يرجى أن تكون، على أن الشباب يدافعون عن جوهر حياتهم ويدفعون الألام عن ذاتهم لأن المستقبل لهم، فهم أهل وذووه، وغيرهم من الكهول والشيخوخ ضيوف عليهم فيه.

وهذا البحث لا يهدف للتطرق إلى وقائع الانفعال ومشاعره وحيثياته، وإنما يختص بالتفاعل ما بين الحدث الجلل والفقه، تأثرا وتأثيرا، وأقصد الفقه الإسلامي السياسي السني، فكل من الثوار والحكام تذرعوا بتعاليم الإسلام السياسية في المواقف أثناء هذه الثورة العربية الربيعية المشتعل أوارها إلى هذه اللحظات، مع عدم إغفال اختلاف وجهات النظر وزوايا الرؤية والمواقف الفكرية أو العملية.

\*مفتي محافظة أريحا والأغوار

وستحاول هذه الورقة أن تقترب من بعض العناوين التي تستدعيها الأحداث الجارية، مثل شرعية الثورات في الموروث الفقهي، ودور ذلك الموروث في مواقف العلماء من هذه الثورة الراهنة، والأثر والتأثير المتبادل بين الثورة العربية والتدين.

## معنى الثورة ومدلولاتها:

جاء في لسان العرب حول مادة ث ور: ثار الشيء هاج، ثورة الغضب حدته، والثائر الغضبان.<sup>١</sup> وقد ورد لفظ الثورة ومشتقاته في استعمالات متعددة تتضمن معاني: الهياج والانقلاب، والتغيير، والانتشار، والغضب.<sup>٢</sup> ويأتي اللفظ بمعنى التعمق في البحث والنظر، كما صح عن عبد الله بن مسعود أنه قال: « مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ فِيهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ »<sup>٣</sup>. أما في صعيد العمل السياسي فالثورة هي: التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته<sup>٤</sup>، وقد تكون هذه الأدوات قوة عسكرية، أو قوة شعبية، أو قيادات سياسية يدعمهم الناس ويلتفون حولهم.

والأصل في الثورات أنها تكون باستخدام القوة المسلحة، وبانتهاج العنف أسلوباً للسيطرة، والثورة السلمية استثناء نادر في التاريخ، ومن أمثلتها الثورة البريطانية ضد طغيان الملك جيمس الثاني، والتي تمخض عنها وثيقة الحقوق التي أصدرها البرلمان الإنجليزي عام ١٦٨٩، وقد استعرض ذلك الإعلان المظالم التي ارتكبتها الملك جيمس الثاني في حق الشعب، واشترط على الملك الجديد عدم القيام بأي عمل يؤدي إلى الانتقاص من حقوق الشعب.<sup>٥</sup>

أما في الموروث التاريخي الإسلامي، فلمصطلح الثورة وقع غير إيجابي؛ وذلك لأن الثورة ربطت بالخروج المسلح على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم قتله بطريقة بشعة<sup>٦</sup>، مما أثار النقمة العارمة عند المسلمين واتخذ ذريعة للخروج على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإنهاء الخلافة الراشدة فيما بعد، وقد استشرف هول مقتل عثمان رضي الله عنه كل من علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وسعد بن أبي وقاص رضوان الله عليه، فلما بلغ علياً رضي الله عنه أن قتلة عثمان ندموا تلا قول الله تعالى: « كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلنَّاسِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ »<sup>٧</sup>.

وأما سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لما بلغه خبر قتل عثمان وندم الثوار تلا في حقهم قول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾<sup>٨</sup>.

فالثورة تستدعي على الفور صورة ذهنية لقتلة عثمان بن عفان رضوان الله تعالى عليه، بكل سلبيات تلك الصورة وكارثية نتائجها، وتلك الصورة الذهنية تثير مشاعر سلبية تجاه المصطلح، ولاسيما لأن مصطلح الثورة أطلق بعد عهد الخلفاء الراشدين على كل خارج بالسيف ضد سلطان الدولة، فمدلول كلمة الثورة يغلب فيه التركيز على أسلوب الخروج وهو استخدام العنف، ومن طبيعة العنف أنه يفسد الحياة المدنية، ويستجلب عنفاً مضاداً، هو عنف الدولة وجبروتها على الناس، فالثورة بهذا السياق ترتبط بمفهوم الطيش أو الخطأ الشنيع، وبخاصة لأن الثورات تاريخياً لم تحقق هدفها بهزيمة صاحب السلطة في الغالب، فالثورات في الفقه مرتبطة إما بالبغي على سلطة شرعية أو بالفشل في تقويض سلطة غير شرعية، وكلا الاحتمالين شيء سلبي بلا ريب، على أن استخدام القوة في التغيير بهدف حيازة السلطة وابتزازها من المستبد بها أمر يفتقر للشرعية هو أيضاً؛ لذلك أفتى الإمام مالك بعدم نصره الإمام الظالم إذا ثارت ضده ثورة ما على أساس أن الله ينتقم من ظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما<sup>١١</sup>، ولذلك أيضاً انتشرت عبارة «الخروج على الإمام لا يأتي بخير» وهي عبارة لا تستخدم قاعدة في حراك المجتمعات البشرية، ولكنها معبرة عن فكرة جمعية وقرت في عقل الأمة الإسلامية، وتتساق مع ما ذكرناه من ملابسات تاريخية لمصطلح الثورة في سياق الحضارة الإسلامية وتفهم على ذلك النحو<sup>١٢</sup>.

ومن هنا ركز الشيخ عبد السلام ياسين مؤسس جماعة العدل والإحسان<sup>١٣</sup> المغربية على التفريق المنهجي والغائي بين الثورة وتغيير الفساد بإقامة الحكم وفق مبدأ الشورى الذي يحقق العدل، وسمى تلك العملية بالقومة، مأخوذة من القيام بمعنى الفعل الواعي الخالي من العنف المدفوع بالغيرة على شرع الله تعالى وإرادة إصلاح الأمة باتباع قواعد الدين في الحكم، يقول الشيخ في التفريق بين الثورة والقومة: «كان المسلمون يكتبون في تاريخهم كلمة «ثورة» بإزاء كل خروج عن السلطان من طائفة باغية. ويستعملون كلمة «القائم» لوصف خروج أصحاب الحق الغاضبين بحق على السلطان الجائر»<sup>١٤</sup>، ويقول في موضع آخر: «المسلمون في تواريخهم يستعملون كلمة «ثورة» للدلالة على خروج عنيف بغير حق. وفي كلمة «ثورة» إيحاء بالعجلة والعنف والاضطراب. ويستعمل مؤرخونا كلمة «قومة» للإخبار عن الخارجين على الظلمة بحق. وكلمة «قومة» موحية بالقوة والثبات والثقة»<sup>١٥</sup>، فالشيخ عبد السلام ياسين يؤكد سلبية المعاني التي توحى بها كلمة الثورة مما استوجب بحثه عن تعبير آخر.

غير أن تلك الصورة السلبية للثورة لا تعني البتة أن مبدأ الإنكار على صاحب السلطة السياسية أمر مرفوض من الناحية الفقهية بل هو مندرج ضمن قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعد واجباً كفاً على المسلمين جميعاً تجاه كل منكر موجود بصرف النظر عن وجوده، بل إن مجابهة الحاكم الظالم بالحق الذي

يكرهه مع احتمال فتكه بمن يجرؤ على مجابتهه يعتبر بابا من أبواب البطولة الفذة، فعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَفَقَتَلَهُ»<sup>١٤</sup>، وكذا يقول عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يُعَمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»<sup>١٥</sup>.

على أن تتبع التاريخي لمواقف الفقهاء من رجال الحكم والسلطة يعطينا بعض الملامح لتنازع الفريقين على السلطة بمفهوم السيطرة على الناس، فالحكام من جهتهم يسيطرون على تصرفات الناس المادية ويجهدون أنفسهم للسيطرة على أفكار الناس وتوجيه آرائهم الأخلاقية أيضا، وذلك لكي يضمّنوا ولاءهم السياسي، أو على الأقل حيادهم، والفقهاء من جهتهم يوجهون أفكار الناس الاعتقادية، ويهدفون دون مواربة لتوجيه تصرفات الناس العملية أيضا، بما يحقق التوافق بين المعتقدات النظرية في الصواب والخطأ والسلوك السياسي، ولا أدل على عمق الخلاف بين الفريقين من محاولات تأويل الآية الكريمة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>١٦</sup>، فكل الفريقين يفهمها بما يرسخ سلطته، جاء في تفسير الزمخشري حول تفسير هذه الآية الكريمة: «... عن أبي حازم أن مسلمة بن عبد الملك قال له: أستم أمرتم بطاعتنا [يعني طاعة الأمويين] في قوله: «وأولي الأمر منكم»، قال: أليس قد نزلت عنكم إذا خالفتكم الحق بقوله: «فإن تنازعتكم في شيء فردوه إلى الله والرسول»، ثم يعلق الزمخشري قائلا: «وكيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد جنح الله الأمر بطاعة أولي الأمر بما لا يبقى معه شك، وهو أنه أمرهم أولا بأداء الأمانات وبالعدل في الحكم»<sup>١٧</sup> وأمرهم أخرا بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل. وأمراء الجور لا يؤدون أمانة ولا يحكمون بعدل، ولا يردون شيئا إلى كتاب ولا سنة، إنما يتبعون شهواتهم حيث ذهب بهم، فهم منسلخون عن صفات الذين هم أولو الأمر عند الله ورسوله، وأحق أسمائهم: اللصوص المتغلبة»<sup>١٨</sup>.

وجاء في غياث الأمم للجويني: «... ومما ألقبه إلى المجلس السامي: وجوب مراجعة العلماء فيما يأتي ويذر، فإنهم قدوة الأحكام وأعلام الإسلام، وورثة النبوة، وقادة الأمة، وسادة الملة، ومفاتيح الهدى، ومصايح الدجي، وهم على الحقيقة أصحاب الأمر استحقاقا، وذوو النجدة مأمورون بارتسام مراسمهم، واقتصاص أوامرهم والانكفاف عن مزاجهم. وإذا كان صاحب الأمر مجتهدا، فهو المتبوع، الذي يستتبع الكافة في اجتهاده ولا يتبع. فأما إذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد فالتبوعون العلماء، والسلطان نجتدهم وشوكتهم، وقوتهم وبذرتهم، فعالم الزمان في المقصود الذي نحاوله، والغرض الذي نزاوله كنيي الزمان، والسلطان مع العالم كملك في زمان النبي، مأمور بالانتهاء إلى ما ينهيه إليه النبي»<sup>١٩</sup>، وكلام الجويني



واضح لا لبس فيه، فالسلطة كلها عنده على الحقيقة للعلماء على سبيل الاستحقاق، وهذا يشير إلى أن سلطة غيرهم - أي السلاطين - بالمجاز أو التسلط عكس الحقيقة والاستحقاق، ثم هو يوضح أن مقام السلطان مع العالم مقام التابع مع المتبوع، ما لم يكن السلطان عالماً مجتهداً فيكون متبوعاً لسلطان علمه لا لسلطان سيفه. فكل من الفريقين يرى نفسه صاحب الأمر، فالتناقض أساسي بين الفقهاء والأمراء، وإن جمعتهم ضرورة سياسية في مراحل كثيرة، بما يخدم هدف كل فريق من الفقهاء والحكام المتباينين في المشرب والطريق والغاية وإن أرغمتها الظروف الآنية والمصالح الضرورية على السير معاً في كثير من الأحيان، ولكنه جمع تفرقه كل المفارق، وهم قبل الافتراق لا يطمئن أحدهم إلى صاحبه، فالسلطان لا يقبل من العالم الحياد، إما الولاء وإما المعارضة، لأن القوة الأدبية، أو سلطة العالم إن لم تدعم السلطان، فهي معارضة له في حقيقتها، وهذا جر الويلات على العلماء، من بعد الخلافة الرشيدة إلى اليوم<sup>٢٠</sup>.

وأزمة العلماء مع السلطان مزدوجة، فهم مطالبون بالسكوت عن قصوره، وتبرير سلطته في نفس الوقت، فمشكلتهم استبداد منه وظلم لهم، فإن وسعهم الصبر على ظلمه، لم يقبل منهم ذلك، ولم يكف أذاه عنهم، حتى يكونوا من مشايخه ومؤازريه ومسوغى سلطته ومشرعني تغلبه، وإلا فهم أعداؤه<sup>٢١</sup>، وكم رفع المستبدون شعار من ليس معنا فهو ضدنا، ولقد عمد الحكام إلى استخدام الدين لإضفاء شرعية قدرية على وجودهم، وشرعية تكليفية لبقاء ذلك الوجود، وهذا استغلال متعسف للدين، وهم الداعون لفصل الدولة عنه! هكذا كان وهكذا نرى الأمر في هذه الأيام حيث تضطرم نار الثورة في عدة بلدان عربية مثل اليمن وليبيا وسوريا والبحرين، وتتحرك الشعوب في دول أخرى، والدين وسيلة مفضلة عند المستبدين للتشيط، وهو دافع كبير للتغيير عند الشعوب التي تحس آلام الاستبداد ومرارة الطغيان، وتسعى لمستقبل أفضل.

### الثورة العربية والتدين : الأثر والتأثير

إن الثورة العربية كسائر الثورات، تنطلق من واقع مختل على أمل الوصول من خلالها إلى واقع أفضل، واختلال واقعنا في الدول العربية مما لا يحتاج إلى بيان، فنحن في ذيل الأمم في كل المقاييس التي تختص بتصنيف الشعوب وفق ما حققته من تقدم حضاري أو تعيشه من واقع قيمي، وتكفي الإشارة إلى أن مؤشرات التنمية البشرية تصنف الدول العربية ضمن الأسوأ عالمية لاسيما فيما يخص الحريات السياسية والإعلامية ومدى انتشار الفساد والمحسوبية، وتردي الوضع الاقتصادي وسوء توزيع الثروات، وعدد اللاجئين ومدى انتشار الهجرة في أوساط الشباب لاسيما هجرة العلماء منهم، وبالجملة فليس بوسع أي من الدول العربية أن تزعم أنها تحررت من الخوف أو من الحاجة<sup>٢٢</sup>.

هذا الجوع والخوف كائنان في مجتمع عربي هو بطبيعته متدين، فعلى الرغم من التفاوت في مدى الالتزام الديني بالشعائر يبقى للدين سطوة ورهبة عند العربي، اكتسبها من بيئته الاجتماعية ونشأ عليها؛ إذ إن من لا يطبق شعائر الدين، فإنه لا يخلو من احترام سلطة الدين التي تمتد إلى العالم الآخر فيما بعد الموت، هكذا هو الحال في الإسلام والمسيحية، وحتى قبلهما عند الفراعنة وغيرهم من شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط، فيصدق فيهم قول أمير الشعراء

والشعب ما يعتاد أو يتخلق

قوم وقار الدين في أخلاقهم

فالبعد الاجتماعي للدين حاضر ولاسيما في السياسة، فالمعارضة بأغلبيتها تنتهج أيديولوجيا مؤسسة على الدين، والأنظمة على تباين مواقفها تجاه الدين إلا أنها دائما لا تتورع عن استخدامه كأداة من أدوات التدجين السياسي للمجتمع، فبعض الدول العربية تقول إنها دولة تطبق الشريعة، وبعضها تسمي رأس الدولة بأمير المؤمنين، وتدعي انتسابه وأسرته للرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم، ومعظم الدول تنص في دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، فما هو موقف الإسلام من السلطة؟

## السلطة في الإسلام

لم يعرف الإسلام مبدأ الحق الإلهي في الحكم، كما عرف في أوروبا قبل نهضتها، ذلك أن الحكم في الإسلام من حق الأمة بمجموعها، لا من حق أشخاص بأعيانهم، فالناس متروك لهم أن يختاروا من أنظمة الحكم ما يريدون، بضوابط رعاية مصلحة الرعية، كما هو في القاعدة الأصولية: تصرف الإمام منوط بالمصلحة، وأهم أدوات تحقيق المصلحة إقامة الحكم على قواعد المساواة بين الناس المقتضية للعدل بينهم، واتخاذ الشورى مبدأ مرعيا في اتخاذ القرار السياسي، وهذا النظام هو الموسوم بالرشاد، ومن ذلك كانت الخلافة راشدة ما اتبعت تلك الضوابط.

ولكن التجربة التاريخية أسقطت المساواة وقوضت العدل وأودت بالشورى عندما فرغتها من مضمونها، وجعلتها مجرد إعلام خال عن الإلزام، وكل ذلك بدأ بعد ثلاثين سنة من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>٣</sup>، وإلى اليوم حيث قامت الثورة العربية، ومع تعاقب الأزمان كانت العلاقة ملتبسة بين علماء الدين ورجال السياسة، ويبدو أن تلك الثورة أثارت كل الجدليات في العلاقة بين الدين والسلطة؛ لأن التحرر من الاستبداد يتبعه التوافق على قواعد بناء نظم الحكم الجديدة، وتلك القواعد يجب أن تراعي رأي الأغلبية

ومرادها، فالفيصل بين الاستبداد والحرية هو في مقدار التعبير عن إرادة الناس والنزول على وفق رغباتهم، والحكم بناء لتوجهاتهم.

الحكام وحلفاؤهم حاولوا تجيير الدين لدعم بقائهم ممسكين بمقاليد الحكم، ففي تونس خرج من العلماء<sup>٢٤</sup> من تكلم عن جريمة محمد أبو عزيزي في الانتحار، ضاربا الذكر صفحا عن جرائم النظام السابق في الفساد والاستبداد، وفي مصر ظهر على التلفزيون بعض الدعاة المشهورين<sup>٢٥</sup> الذين حاولوا ثني الناس عن التظاهر في ميدان التحرير ونصيحتهم بالهدوء، وفي بعض الدول كانت الفتاوى بتحريم الاحتجاج العلني على الظلم وسيلة من وسائل محاربة المظاهرات<sup>٢٦</sup>، وفي ليبيا استخدم خطاب الحروب الصليبية لتبرير التثبيت المسلح بالسلطة.

## الثورة والدين

أما المعارضة فيلاحظ أن الخطاب الديني من أهم مرتكزاتها الدعائية، ولا أدلُّ على ذلك من أن المساجد هي منطلقات الخروج للتظاهر، والصلاة الجماعية من ميدان التحرير في القاهرة وغيره من ميادين المدن المصرية هي لحظات حشد تجمع معظم المظاهرين وتستثمر في الدعاء لنصرة الثورة، وكان للشيخ أحمد المحلاوي<sup>٢٧</sup>، والشيخ حافظ سلامة<sup>٢٨</sup>، دور بارز في ذلك.

أما على صعيد التنظير الفقهي فقد قام الشيخ القرضاوي بجزء كبير منه، ووقعت سجلات بينه وبين بعض العلماء الذين حرموا التظاهر وسيلة للمطالبة بالحقوق، كما أفتت بذلك هيئة كبار العلماء في السعودية.

وبعد نجاح الثورة في مصر وقبلها في تونس، أصبح المجتمع يناقش مدنية الدولة أو دينيتها، ومع أن الدولة الدينية لم تكن جزءا من تاريخ الإسلام الحضاري، ولكن على الحقيقة انعدام رشاد الدولة في أكثر مراحل التاريخ، أشاع أفكاراً مساعدة للمستبدين، ومن واجب العلماء العمل على كشف تلك الأفكار، وتقويمها إسهاما في بناء نظم سياسية تكفل للناس حريتهم وترعى لهم مصلحتهم، ومن تلك الأفكار ما يظهر عند المقارنة بين سياسة الحكم عند أبي بكر الصديق رضوان الله عليه وهو أول الخلفاء الراشدين، وبين سياسة الحكم عند معاوية رضي الله عنه وهو أول ملك في الإسلام، إذ حول الخلافة الراشدة إلى ملك عاص.

وذلك بدراسة خطبة كل منهما- أبي بكر ومعاوية- في مستهل ولايتهما، وكان من عادة الخليفة أن يعلن

عن سياسة حكمه بخطة موجزة تعلم الناس بما لهم وما عليهم عند ذلك الخليفة يقول أبو بكر الصديق: «أما بعد، أيها الناس فإنني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني. الصدق أمانة والكذب خيانة. والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع إليه حقّه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا خذلهم الله بالذل ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم. قوموا إلى صلاتكم يرْحَمَكُمُ اللهُ<sup>٢٩</sup>»، ويقول معاوية لأهل الكوفة بعد مبايعة الحسن له: «... ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلوا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، قد عرفت أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم، فقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون»<sup>٣٠</sup>.

ويقول لأهل المدينة مبينا الخطوط العريضة لسياسته في الحكم: «... والله لا أحمل السيف على من لا سيف معه، ومهما تقدم مما قد علمتموه فقد جعلته دبر أذني، وإن لم تجدوني أقوم بحقكم كله فارضوا مني ببعضه، فإنها بقاثة قوبها<sup>٣١</sup>، وإن السيل إذا جاء يبرى، وإن قل أغنى، وإياكم والفتنة فلا تهتموا بها، فإنها تفسد المعيشة، وتكدر النعمة، وتورث الاستئصال، أستغفر الله لي ولكم، أستغفر الله. ثم نزل»<sup>٣٢</sup>.

المقارنة تظهر فرق ما بين اتخاذ الحكم وسيلة لرعاية الناس وما بين اتخاذه رتبة عليهم، ولا يظهر الأمر جليا كما ظهر في أواخر خلافة معاوية حيث ولى من بعده يزيد ابنه خليفة بقوة السلطان، وقهر السيف، بخلاف إرادة المسلمين، وكان في ذلك انتقاصا من حريتهم بما فيه انتقاص من إنسانيتهم، مما أسرع بالفساد للدولة الأموية بمجرد ضعف السيف وتغلب من هو أقوى منها. وقد مرت قرون من الاستبداد فإلى أي حين يجوز للناس أن يغفلوا عن مراقبة الحكام وقمع الاستبداد، بما يضمن رشاد الحكم وعدم فساده، أليست الحكمة ضالة المؤمن، فلم جاز للمؤمنين أن يأخذوا علوم من سبقهم في الإدارة والحروب والعمارة والطب والفلك وأن يبنوا عليها وأن يبدعوا فيها، ولا يأخذون أساليبهم في ضمان التوازن بين الحاكم والمبادئ والعدل، وقد توصل البشر إلى وسائل لتحقيق ذلك ومنها: الفصل بين السلطات، وتقيد الحكم بفترة زمنية محددة، وبالترام النزول على إرادة الناس أصحاب الحق في السلطة، فما مدى قرب هذه المبادئ من أحكام الإسلام ومن مقاصده؟

## الإسلام والفصل بين السلطات:

عرف مصطلح الفصل بين السلطات في الحضارة الغربية، حيث طالب به جون لوك في كتابه (الحكومة المدنية) وصاغه المفكر والفيلسوف السياسي الفرنسي دي مونتسكيو في كتابه (روح القوانين)، وهو أحد

مبادئ الديمقراطية، ومضمون فكرته يقوم على استقلال السلطات الثلاث -التنفيذية والتشريعية والقضائية- وجعلها في ذات الوقت متساوية ومتوازية مع وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بينها، بحيث إذا ما عنَّ لإحدى هذه السلطات الاستبداد أو تجاوز اختصاصاتها أمكن لغيرها من السلطات أن ترددها عند حدودها .

وإذا نظرنا إلى الإسلام فإن من مبادئه في فلسفة الحكم أن السلطة لله، وما أضيف لله فإنه عائد إلى مجموع المسلمين، وإضافته لله تشريفاً وتعظيماً لمنزله، وإلا فكل شيء لله، ولكنه سبحانه وتعالى أعطى الإنسان سلطة التصرف بالأشياء التي تدخل ضمن معنى التملك الشخصي أو الاعتباري، وجعل بعض الأشياء غير قابلة للتملك الشخصي أو الاعتباري، فأبقى رقبته ممنوعة من التداول بين الناس، وإن صرفت منفعتها لمجموعهم عبر الأجيال أو لجماعات مخصوصة منهم بما عرف بالوقف .

والسلطة السياسية وقف على الأمة لا يملك أحد شرعاً حيازتها استبداداً على أصحابها، ومن هنا كان الحاكم ملزماً بعقد ضمني بينه وبين الناس يسمى البيعة، يتلخص مفهومها بالتزام الحاكم بتنفيذ شريعة الله، ورعاية مصالح الأمة، مقابل التزام المحكومين بالطاعة، ومن هنا فالسلطة تتضمن عناصر ثلاثة هي: شخص الحاكم، ومرجعيته وهي النصوص التشريعية، وعالم بتلك النصوص يستخرج منها مدلولاتها في النوازل الحادثة والوقائع المتلاحقة .

وذلك العالم إما أن تعرض عليه وقائع مجردة عن الخلاف فيستخرج حكم الشرع فيها، بما يسمى فتوى، واصطلح في العصر الحديث عند القانونيين على تسميتها تشريعاً، وإما تعرض عليه خلافات الناس فيحكم بينهم وفق فتوى المفتي أو باجتهاده المستقل إن كان من أهل الاجتهاد، وهذا عمل القاضي .

واستناد شرعية الحاكم إلى إرادة الناس واختيارهم، وانعدام العلاقة بين مرجعية الحكم وهو النص الموحى به وبين شرعية الحاكم يضمن الفصل التام بين سلطة الحكم وهي سلطة التنفيذ وبين سلطة التشريع — تسمى بالتعبير الفقهي الإسلامي الاجتهاد -، سواء أكان تشريع قوانين عامة أو إزامات خاصة - أي قضاء .

طبعاً كل ذلك كائن ضمن مجتمع يخضع للنص الشرعي ولا يُخضع النص لضرورات الواقع المنحرف عن أحكام الشريعة ومقاصدها، والحقيقة تنطق بأن روح الشريعة تتطابق مع روح القوانين في موضوع الفصل بين السلطات، والمستبد على الناس مخالف لمبادئ الإسلام، وما هو إلا لص أو بلطجي أو مرتزق أو شبيح يسرق السلطة . والواجب ردها منه وعقابه على تلك السرقة، ولا يكون ذلك إلا باعتبار الحاكم موظفاً مؤتمناً على

القوانين، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرزعة وبئست الفاطمة»<sup>٣٣</sup>.

## الحاكم موظف عند الأمة وليس متحكما بها

«دخل أبو مسلم [الخولاني] على معاوية [بن أبي سفيان]، فقام بين السماطين فقال: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: مه، فقال [معاوية]: دعوه فهو أعرف بما يقول، وعليك السلام يا أبا مسلم. ثم وعظه وحثه على العدل»<sup>٣٤</sup>.

الحاكم مجرد أجير عند الأمة، عليه عمل وله بدل، فإن أخل بعمله سقط بدله، وفسخ عقده؟، وليست نيابته عن الأمة كنيابة الراشد عن القاصرين؟! ولا كنيابة العاقل عن الجاهلين؟! بل هو وكيل عن المؤمنين الأحرار، فهو مقيد بتنفيذ مقتضيات الوكالة وإلا فسخت. هكذا ما يجب أن يكونه الحال، فنظرة الإسلام للحكم أنه أمانة ثقيلة تحتاج لأن يكون من يحملها أميناً قويا.

أما على أرض الواقع التاريخي الإسلامي فمن الحكام في عصور الاستبداد والفساد من يعطون أنفسهم حق الملكية للناس وكأنهم أشياء تباع وتشترى، وتحرس وتؤمن بحنكة الحاكم وبتحويل من سلطته، والأمة بنظرهم ما هي إلا عوام من البشر عليهم السمع والطاعة تكليفاً لإلهيا! فإن خرج الناس عن مقتضى الطاعة للحاكم، فهم عصاة ومفسدون يحل دماءهم وأعراضهم، وإن كان الحاكم ظالماً مستبداً، هكذا فعل ولادة السوء، أخرج ابن عساکر عن الحجاج وهو مضرب المثل للطغاه: «... عن عاصم والأعمش قالوا: سمعنا الحجاج بن يوسف على المنبر يقول: عبد هذيل يعني ابن مسعود يقرأ القرآن رجزاً رجزاً الأعراب ويقول هذا القرآن أما لو أدركته لضربت عنقه، وعن عياش حدثنا عاصم قال: سمعت الحجاج على المنبر يقول: اتقوا الله ما استطعتم هذا لله وفيها مثوبة واسمعوا وأطيعوا خيراً لأنفسكم ولأئمة المؤمنين عبد الملك بن مروان ليس فيها مثوبة، والله ولو أمرتكم أن تخرجوا من هذا الباب فخرجتم من هذا الباب لقلت لي دماؤكم ولا أجد أحداً يقرأ علي قراءة ابن أم عبد إلا ضربت عنقه ولأخلىنيها من المصحف ولو بضيع خنزير»<sup>٣٥</sup>. فالحجاج يرى مخالفة الحاكم مخالفة لله تعالى تحل للحاكم أن يبتدع من العقوبات ما تجود به قريحته المتوترة ونفسه المريضة، ولا عجب أن يقول الحجاج ذلك فهو كما جاء في الخبر<sup>٣٦</sup>: حروري أزرقي يرى كفر من يخالفه ويستحل دمه.

وهذا مثال صارخ لطغيان المستبد وجنونه، ولكن الغريب أن كثيراً من منظري الفكر السياسي الإسلامي السني

لا ينتبهون إلى أن ميل الحاكم إلى الاستبداد طبيعة من طبائع البشر، مصداقا لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾، وكلمة الإنسان تعني كل إنسان لم يكبح جوامح هواه بضوابط الشرع، أو لم يكبح الناس سلطته بقيود القوانين، وأنى للناس بصاحب السلطة معصوما عن الأهواء، أو غالبا لها، إلا أن يكون نبيا أو وليا، أما الأنبياء فقد ختموا بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وأما الأولياء فما أبعدهم من حكامنا، ذلك لأن توافر كاملي الزهد قليل جدا فكيف إذا كانوا زاهدين وأقوياء هذا نادر كما يقول ابن تيمية، والأكثر ندرة منه أن يولوا مناصب السلطة، ولذا لم يجد التاريخ إلا بأمثلة نادرة لاجتماع النزاهة والكفاءة في حكام المسلمين.

على أن للسلطة تأثيرا سلبيا مفسدة للإنسان، أو هي على الأقل تظهر أسوأ ما فيه، أما إن كانت السلطة مطلقة فهي مفسدة مطلقة، كما يقول اللورد أكتون: «السلطان يفسد، والسلطان المطلق يفسد إفسادا مطلقا»، وكما يقول باسكال: «إن السلطان المطلق يحول صاحبه مجنونا»<sup>٣٨</sup>.

وهذه حقيقة تاريخية عانت منها كل الحضارات، فنيرون وهنري الثامن، وستالين، وهتلر، والحجاج وغيرهم نماذج متشابهة لأناس جعلتهم السلطة المطلقة أمثلة تراجيدية على مقدار الفساد الذي يمكنه أن يفعله حاكم جعلته سلطته المطلقة كالقيل الهائج في متحف للخزف، وأيضا في أيامنا الحاضرة نرى حكاما يتصفون بجنون العظمة يجرون على شعوبهم ويلاط هي في غنى عنها لو كان أولئك الحكام من العقال.

وشيء آخر أن الطبيعة تعمل عملها في الحاكم بصفته بشرا يهرم وتضعف حواسه ويقل تركيزه ويصل إلى أرذل العمر، فالحبيب بورقيبة وصل به الأمر إلى أنه يتخذ قرارات بالصبح وينساها بالمساء؟، فبأي عقل يقول البعض بعدم جواز تقييد الحاكم بمدة زمنية؟ لا يوجد في الإسلام ما يمنع ذلك البتة، وليس فينا كأبي بكر وعمر، على أن عمر رضي الله عنه صدر عنه في أواخر عهده الذي استمر اثنتي عشرة سنة ما فيه دلالة على فعل الزمن: «قال سعيد بن المسيب لما صدر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من منى أناخ بالأبطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مد يديه إلى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط»<sup>٣٩</sup>.

فعمر بن الخطاب خاف الضعف والهرم ودعا الله أن يوقه التقصير فتقبل الله منه، وتوفاه غير مقصر، فما قولنا في الحاكم الذي يفضل قتل آلاف الأبرياء على ترك السلطة؟ أو في الحاكم الذي يوعد شعبه بعدما تجاوز الثمانين من العمر أن سيقى رئيسا طالما فيه نفس يتردد وعرق ينفض؟! وكأن الشيخ الهرم يمكنه أن ينهض

بأعباء الحكم؟! . أوليس تحديد المدة للحكام ضروريا لأمثالهما، وأوليس تقييد سلطة الحاكم برقابه القضاء والنواب والصحافة والرأي العام من أوجب الواجبات لضمان رشاد الحكم؟ .

## الختام

إن هذه الثورة العربية توجب على النخب الفكرية ومنهم الفقهاء، أن ينعموا النظر في نصوص الدين ووقائع التاريخ، فيدرسوا تاريخ المسلمين دراسة المستفيد من دروسه المتعظ من مآلات أمور المستبدين، معتبرين التاريخ مظهرا في الحياة الإنسانية لتلاقي النص مع الواقع، على نحو أنتج تجارب وعهودا في الحياة وفي الحكم، ولا بد من التمييز بين تجارب الحياة الطيبة والأخرى الخبيثة، وبين عهد الرشاد وعهود الاستبداد، فتجارب الحياة التاريخية الطيبة هي التي بنت كل مفيد في الحضارة الإسلامية، بنمو بذور النصوص الشرعية والتي هي المقاصد الغائية فيها، بما حقق في الواقع إرادات العدل والإحسان الإلهيين، أما تجارب الحياة التاريخية الخبيثة فهي فترات النكوص والردة القيمة التي جلبت الاستبداد والتخلف، فأغرقت الأمة بأباطيل الفتن وترهات العقول الوثنية وأشغلتها عن مقاصد الدين بزائف التدين الذي تحالف مع المستبدين، فولد الجمود العقلي والتخلف الحضاري، والهزائم التاريخية .

وكان عهد الرشاد في الفترات التاريخية التي التزم فيها بالقيم الأخلاقية في الحكم وروعيت مقاصد الشريعة عمليا فقام العدل بين الناس، كما في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبعد الخلافة الراشدة تعاقبت عهود الاستبداد الطويلة فلم يلتفت إلى القيم الأخلاقية في الحكم، وطوعت أحكام الشريعة لخدمة الواقع الفاسد، فأقفرت حياة الناس بسبب الظلم والاستبداد، وشرع الله بريء من ذلك، فشرع الله حيث ما كان العدل، وشرع الهوى والشيطان حيث ما كان الظلم والاستعباد والاستبداد، وواجب على أهل الدين أن يسموا به عن أن يستخدم لغرض دنيوي سياسي من أي كان، وواجب عليهم أيضا أن لا يقاربوا السياسة إلا مقارنة المنتصر لقيم الدين الشاهد على الخلق بالحق، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما أسهل أن تقلب هذه الجملة فتصبح أمرا بالمنكر ونهيا عن المعروف، عندما تطبق الشريعة انتقائيا، ويتبع ظواهرها وتغفل مقاصدها، فذاك سبب هلاك من قبلنا . عافى الله الأمة وردها إلى قيمها ردا جميلا .



## الهوامش :

- ١ لسان اللسان تهذيب لسان العرب، ابن منظور الافريقي ج ١ ص ١٥٦-١٥٧، دار الكتب العلمية ط ١٩٩٣ م.
- ٢ الإسلام والثورة، د. محمد عمارة، ص ١١، ط ١٩٩٨ م، دار الشروق.
- ٣ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب التفسير، باب منه في فضل القرآن ومن قرأه، ويعلق الهيثمي على الحديث بقوله: « رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح » ج ٧ ص: ١٦٣، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدسي، ١٩٩٤ م.
- ٤ أنظر :  
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>
- ٥ ينظر على سبيل المثال تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور ٢٤١/٢٥ وكذلك ١١/٢٤.
- ٦ سورة الحشر، آية ١٦. أخرج الخبر عن سيدنا علي: ابن عساکر (٣٩-٤٤٠) وهو في مقتل الشهيد عثمان للجاحظ (١٤٩) والبداية والنهاية (١٥٢-٧).
- ٧ سورة الكهف، آية ١٠٤. أنظر : البداية والنهاية (١٥٢-٧).
- ٨ قال الخرشبي: « روى ابن القاسم عن مالك: إن كان الإمام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه، وأما غيره فلا، دعه وما يراد منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما » الخرشبي ٦٠/٨.
- ٩ منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج ٣، ص ٥٢٧-٥٣١.
- ١٠ جماعة إسلامية مغربية. وهي من أكبر التنظيمات الإسلامية بالمغرب أسسها عبد السلام ياسين، وهو مرشدها العام. تختلف عن الحركات السلفية ببعدها الصوفي وتميز عن الطرق الصوفية بنهجها السياسي المعارض. [١] اتخذت منذ نشأتها أسماء متعددة من «أسرة الجماعة» إلى «جمعية الجماعة» و«الجماعة الخيرية»، لتعرف ابتداء من سنة ١٩٨٧ باسم العدل والإحسان، وهو شعارها الذي أخذته من الآية القرآنية: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، يعظكم لعلكم تذكرون). عن:  
[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84\\_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86)
- ١١ سنة الله، عبد السلام ياسين، ص ٢٩٠.
- ١٢ العدل: الإسلاميون والحكم، عبد السلام ياسين، ص ٢٤٦.
- ١٣ المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من قام إلى إمام جائر للحق فقتله فهو سيد الشهداء، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٧٤) من طريق رواها الخطيب في تاريخه.
- ١٤ سنن الترمذي، كِتَابُ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَاب مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْعَذَابِ إِذَا لَمْ يُعَيَّرِ الْمُنْكَرُ.
- ١٥ سورة النساء، الآية ٥٩.
- ١٦ نظرا للآية التي تسبق هذه الآية وهي قوله تعالى: « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن

الله نعمًا يعظكم به إن الله كان سميعًا بصيرًا ” سورة النساء، آية ٥٨ .

١٧ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التاويل، محمود بن عمر الزمخشري ج ٢ ص ٩٥، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٨ م.

١٨ غياث الأمم في التياث الظلم، إمام الحرمين أبي المعالي الجويني ص: ٢٧٤-٢٧٥، تحقيق: د. مصطفى حلمي و د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الاسكندرية ١٤٠٠ هـ.

١٩ الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، د. عبد المجيد الصغير، ص: ١٩١ وما بعدها، دار المنتخب العربي، ط ١، ١٩٩٤ م.  
٢٠ تلك العداوة نابعة من حقيقة التنازع على السلطة ما بين الحاكم والعالم، فعندما رأى الظاهر بيبرس كثرة الناس في جنازة سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام قال: ” اليوم استقر أمري في الملك، لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس: اخرجوا عليه لانتزع الملك مني“، طبقات الشافعية الكبرى ج ٥، ص ٨٠.

٢١ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ ص ١٩٤ . وانظر: تقارير التنمية الإنسانية تثير الجدل حول تردّي الأوضاع العربية، فتحي سيد فرج <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=182628>.

٢٢ تصديقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه الإمام أحمد من حديث سفينة بلفظ: ((الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك)) رواه أحمد (٥/ ٢٢٠) (٢١٩٦٩)، وأخرجه أبو داود وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.  
٢٣ مثل مفتي تونس الذي دعا إلى عدم الصلاة على ”المتحررين حرقاً“

<http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13093>

٢٤ الشيخ محمود المصري ظهر على قناة النيل الفضائية المصرية يوم ٣/٢/٢٠١١م، وناشد المتظاهرين في ميدان التحرير الانفضاض حتى لا يؤثر سلباً على موارد مصر، وحتى يسمحوا للحكومة أن تقوم بالإصلاحات.

٢٥ حيث أصدرت بيان من هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١/٤/١٤٣٢هـ بيانا حرمت فيه المظاهرات . أنظر نص البيان في <http://www.mktaba.org/vb/showthread.php?t=19717>

٢٦ اسمه : احمد عبد السلام المحلاوي، ولد في الأول من يوليو عام ١٩٢٥م، و تخرج من قسم القضاء الشرعي بكلية الشريعة جامعة الأزهر عام ١٩٥٧م، عمل إماماً وخطيباً بوزارة الأوقاف المصرية، انتقل إلى الإسكندرية وعمل إمام وخطيب مسجد سيدي جابر حضرت السيدة / جيهان زوجة الرئيس الراحل / أنور السادات لتفتتح جمعية خيرية تابعة للمسجد، وتحدث الشيخ عن عدم جواز كون السيدة حرم الرئيس متبرجة وهي في حرم المسجد، تم اعتقال الشيخ وتكلم عنه الرئيس السادات في إحدى خطبه بكلام غير لائق. أنظر:

<http://mahalawy.net/about.html>

٢٧ ولد الشيخ حافظ على أحمد سلامة، بالسويس في ٦ ديسمبر ١٩٢٥م أثناء الاحتلال الإنجليزي لمصر، بدأ حافظ سلامة تعليمه بكتاب الحي ثم التعليم الابتدائي الأزهري وأخذ في تثقيف نفسه في العلوم الشرعية والثقافة العامة ودرس العديد من العلوم الدينية ثم عمل في الأزهر واعظاً، حتى أصبح مستشاراً لشيخ الأزهر لشئون المعاهد الأزهرية حتى ١٩٧٨م، ثم أحيل إلى التقاعد. انتسب للعمل الخيري مبكراً وشارك في العديد من الجمعيات الخيرية في السويس، وكان له دور اجتماعي وسياسي ونضالي بارز حيث ساهم في دعم المقاومة ضد الانجليز والمشاركة في

العمليات الفدائي والتعبئة العامة للفدائيين، وكان له دور كبير في الدفاع الشعبي عن السويس ضد الإسرائيليين سنة ١٩٧٣. أنظر: <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=5d9e21ed8536532d>.

- ٢٨ سيرة ابن هشام : ٤ / ٢٤٠ ، عيون الأخبار لابن قتيبة : ٢ / ٢٣٤ .
- ٢٩ البداية والنهاية ، ابن كثير ج ٥ ص ٦٣٤ . دار الفكر ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- ٣٠ قال أهل اللغة : القائية البيضة ، والقوب الفرخ ، قابت البيضة تقوب إذا انفلقت عن الفرخ . ، وهذا مثل يضرب للأمر عند تمامه والفراغ منه : أنظر : مجمع الأمثال ، محمد بن أحمد الميداني ، ج : ٢ ص : ٩٨ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الصفا المحمدية ١٩٥٥ م .
- ٣١ البداية والنهاية ، ابن كثير ج ٥ ص ٦٣٥ .
- ٣٢ صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، باب ما يكره من الحرص على الإمارة .
- ٣٣ الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤ .
- ٣٤ اريخ مدينة دمشق لابن عسكرا ج ١٢ ص ١٦٠ ، والخبر صحيح أورده ابن أبي الدنيا عن أبي القاسم واصل بن عبد الأعلى الأسدي ، قال : حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم . . . الحديث ، وواصل بن عبد الأعلى ثقة تبت ، أنظر : كتاب الإشراف في منازل الأشراف ، ابن أبي الدنيا ، ص ١٣٥ مكتبة الرشد تحقيق نجم خلفن والخبر موجود عند ابن كثير في البداية والنهاية ،
- ٣٥ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ قَالَ : سَأَلْتُ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنَ الْخَوَارِجِ ؟ فَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَصَلِّي لَهٗ ، إِنَّمَا تَصَلِّي لَلَّهِ ، قَدْ كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ الْحِجَاكِجِ وَهُوَ حَرُورِي أَزْرَقِي . فَنظَرْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَتَدْرِي مَا الْحَرُورِيُّ الْأَزْرَقِيُّ ، هُوَ الَّذِي إِذَا خَالَفت رَأْيَهُ سَمَاكَ كَافِرًا ، وَاسْتَحَلَّ دَمَكَ ، وَكَانَ الْحِجَاكِجُ كَذَلِكَ ، أَنْظُرْ : فَتَحَ الْبَارِي لَابْنَ رَجَبٍ ( ٦ / ١٨٧ ) .
- ٣٦ سورة العلق ، آية ٦-٧ .
- ٣٧ لعبارتان منقولتان عز : رسالة الإسلام أو الطوفان ، الأستاذ عبد السلام ياسين ، ص ٨٦ ،
- ٣٨ الاكتفاء بما تضمنته من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء ، أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي ، ٤ / ٣٦٣ ، عالم الكتب - الطبعة ١ ، بيروت - ١٤١٧ هـ ، عدد الأجزاء / ٤ ، تحقيق : د . محمد كمال الدين عز الدين علي .



## رياح الربيع العربي والحديقة الفلسطينية

د. عاطف أبو سيف \*

ربما يقول منظرو التحول الديمقراطي عن عام ٢٠١١، إذا ما نجح الربيع العربي في ديمقطة الدول العربية، إنه عام الديمقراطية العربية أو إنه الموجة الخامسة للديمقراطية وفق تصنيفات صمويل هنتغتون<sup>١</sup>. وإذا ما تحقق فعلاً هذا الانتقال الديمقراطي فإن من شأن ذلك أن يقود إلى جملة كبيرة من التحولات الأخرى التي ستمس طبيعة العلاقات في الإقليم وفي المحيط وسيكون لها أثر كبير على خارطة العلاقات الإقليمية والدولية. والثابت أن مثل هذه التحولات ستمس بشكل كبير القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية في الإقليم إضافة لانعكاس علاقة النظم التي قد تنشأ بعد الربيع العربي مع إسرائيل على مجمل علاقاتها مع العالم الغربي.

ستنظر هذه المقالة في أثر التحولات العربية على القضية الفلسطينية من خلال البحث في تفاعلات هذه التحولات مع السياق الفلسطيني خاصة الأطراف العربية الكبرى التي ضربتها رياح التغيير وتحديداً مصر وسوريا إلى جانب تأمل أثر ذلك على الموقف من إسرائيل وانعكاس ذلك على مجمل مواقف القوى الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولفعل ذلك فإن المقالة ستبدأ بتقديم سريع للتحولات الديمقراطية العربية يشكل تمهيداً لسياق التحليل.

ما حدث كان صدمة للجميع فقد أفلح اللهب المتصاعد من جسد بوعزيزي في إضاءة الطريق أمام آلاف الشبان في تونس ليدركوا أن الحل الوحيد لتونس يكمن في رحيل بن علي. وأمام هذه اللحظة التي هرم الجميع في انتظارها على وصف أحد المتظاهرين التونسيين فإن بن علي لم يكن أمامه من خيار إلا الذهاب وللأبد من حياة التونسيين. كما أفلح الشبان في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر في إجبار الرئيس المصري على التنحي وتسليم مقاليد السلطة للمجلس العسكري تحضيراً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة.

\* رئيس تحرير مجلة سياسات

لم يكن أحد يتوقع قبل شهر أن يحدث هذا لا المعارضة الغافية في سباتها، ولا الاستخبارات الدولية التي تتفنن في ابتداع البراهين على حقائق غير موجودة، ولا منظمات المجتمع العربي ولا الدولي، ولا مراكز الأبحاث التي تصرف مليارات الدولارات على البحث والتقصي. كان توقع ما يحدث أشبه بالحديث عن حلم جميل.

لقد استنتجت دراسات التحول الديمقراطي المنطقة العربية من رياح التغيير بوصفها عصية على الديمقراطية وتبارت نظريات ومدارس مختلفة في تفسير ذلك، وكأن ثمة شيء في الثقافة العربية ضد الديمقراطية، وطاب للبعض الحديث عن غياب الممارسة بالمطلق في الخبرات السياسية العربية.

لم تنته اللعبة، بل إنها بدأت لتوها. وهي لن تنتهي قبل أن تشهد مصر وتونس واليمن وغيرها ميلاد انتخابات ديمقراطية ونزيهة بغض النظر عن الفائز الذي لا بد أن يدرك أن هناك في الشارع من هو قادر على الإطاحة به إذا أساء استخدام الأمانة. وهذه ميزة الديمقراطية أن الفائز يعرف أنه إن لم يحم بواجباته فلن يتمكن من الفوز بأصوات الناخبين في الانتخابات القادمة وأن الخاسر يعرف أن ثمة فرصة قادمة بعد 4 سنوات عليه أن يحسن خلالها أداءه وبرامجه. وبكلمات روبرت دول حين تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة.

هل ستنتج الديمقراطية وتحقق موجة الديمقراطية في الوطن العربي التي طال انتظارها؟ لا أحد يعرف. لكن المؤكد أن ثمة أنظمة عربية كبيرة ديكتاتورية بطريقة فظيعة وهي بحاجة لتحول ديمقراطي حقيقي، وأن ما حدث في مصر وتونس واليمن وسوريا وليبيا لا بد أن يؤثر على مجمل المنطقة العربية.

رغم هدوئه ومسالته فإن الربيع العربي انتهى بصدمات دامية مع الأنظمة القمعية في دمشق وطرابلس التي رفضت الاستجابة لضغوط الشارع وإجراء تعديلات على بنى وهياكل النظام بما يسمح بانفتاحه أمام مشاركة المواطنين في صنع القرار. وتبدلت صورة الياسمين والقرنفل بصورة الدبابات في شوارع بنغازي ودرعا وبدا واضحاً أن الأنظمة ستستमित في الدفاع عن ديكتاتوريتها. وأياً يكن الحال فإن ثمة رياحا لن تهدأ قبل أن تقتلع الأشجار العقيمة في الحديقة<sup>١</sup>.

ستترك هذه الرياح الكثير من التغيير على معالم الإقليم وستتغير الكثير من العلاقات التي ستمس طبيعة السياسة في الشرق الأوسط. على الأقل فإن ثمة قضية مركزية شكلت نقطة النقاش الأساسية في ظل هذه التحولات خاصة حين بدأت رياح التغيير تصيب مصير الدولة العربية الأهم ومن ثم سوريا المحور الأساس في دول الجوار مع إسرائيل، تمثلت هذه القضية في الصراع العربي الإسرائيلي بكل اشتباكاتة سواء علاقة

الأنظمة العربية مع التنظيمات الفلسطينية أو مع السلطة الوطنية الفلسطينية أو مع إسرائيل . وبشكل عام فإن مسار التحولات في الأشهر الخمسة الماضية دلل بكثير من البراهين على تحقق جزء كبير من هذا الأثر .

في بداية الربيع العربي نظر العرب إلى إمكانية انتقال رياح التغيير إلى داخل فلسطين وعملت وسائل الإعلام المعولة مثل الجزيرة على تحريك الشارع في الضفة الغربية من خلال نشر وثائق ثار جدل كبير حول صحتها تمس خفايا عملية المفاوضات . وبالطبع لا بد من النظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بوصفهما جزءاً من النظام العربي الرسمي ؛ وبالتالي فإن التأثير الذي قد يحدث على هذا النظام العربي لا بد أن يصيب رديفه الفلسطيني .

والمتابع لمجريات الأحداث يدرك أن السلطة شعرت بتوجس أن تقوم المعارضة السياسية بمحاولة للمساس بهيبتها من خلال المطالبة بتفكيك السلطة وحلها مثلاً أو بحث المعارضة الإسلامية عن استبدال منظمة التحرير بأجسام أخرى وتنزع عنها الشرعية أو تستولي عليها . كان ثمة قلق لم يكن مصدره شرعية أو قوة مطالب المعارضة الفلسطينية بقدر قوة الرياح التي عصفت بالمنطقة . بدا واضحاً أن السلطة الفلسطينية لم تحاول أن تزج بنفسها في خصم التغيير العربي فهي وقفت موقف المتفرج من هذه التغيرات . وحتى على مستوى الخطاب الإعلامي فإن وسائل إعلامها استخدمت لغة محايدة وغير منحازة في الصراعات العربية الداخلية<sup>٣</sup> .

هذا من جانب ؛ أما من آخر فإن قيادة السلطة شعرت بأن رحيل بن علي وعلى درجة أكثر أهمية مبارك سيعني خسارة حلفاء أقوياء وتاريخيين لها، وهو ما أثار ارتباكاً في استجابة السلطة وقيادتها للتحولات العربية . وكان من المؤكد أن مبارك يشكل حليفاً هاماً كما يشكل بن علي أيضاً حليفاً هاماً . ولكن بذات القدر فإن رحيل الأسد إذا تم أو القذافي أيضاً يشكل للقيادة الفلسطينية إنجازاً كبيراً على أكثر من صعيد . ولا بد أن القيادة الفلسطينية تنفست الصعداء حين بات واضحاً أن نظام الأسد تجاوز خط الاستقرار . وعليه فإن الحالة العربية المتقلبة التي بدأت في غير صالح المنظمة وربما حاولت المساس باستقرارها انتهت على حالة «تصفير» للمصالح والأضرار ، فالمنظمة بالقدر الذي حدث فيه تبدل في القيادة المصرية لم تخسر الحليف المصري وبالقدر الذي حاول خصومها المساس بهيبتها فقد مست رياح التغيير أكبر حليف لمعارضيه السياسيين . ولكن لم تكن هذه هي الصورة كاملة ؛ إذ إن ثمة تحولات أعمق ترك أثرها أيضاً على السلطة .

بالتأكيد فإن الفلسطينيون لم يخرجوا ليطالبوا بإسقاط القيادة الفلسطينية بل خرجوا للمطالبة بإسقاط الانقسام الذي شكل انتكاسة كبيرة لوحدتهم ولتطور مشروعهم الوطني .

شكلت التظاهرات الحاشدة التي خرجت في غزة ورام الله ونابلس كما في المخيمات الفلسطينية في الخارج في صباح الخامس عشر من آذار مطالبة بإنهاء الانقسام الأثر الأكبر على المستوى الشعبي للمد العربي وللرياح العربية القادمة من ميدان التحرير .

بدأت المجموعات الشبابية المختلفة تتشكل على مواقع التواصل الاجتماعي وتطالب بإنهاء الانقسام ورفعت شعارات «الشعب يريد إنهاء الانقسام» ، وهو شعار قوبل بداية بالريب والشك من قبل القيادات السياسية حيث أنه رديف للشعب يريد إسقاط النظام . بيد أن حماسة الشباب واندفاعهم الإيجابي وإصرارهم جعل من هذه الفكرة النبيلة ظاهرة شعبية تكتسب التأييد ويلتف حولها كل فئات الشعب بجميع ألوانه السياسية . ورغم محاولات بعض القوى السياسية الهيمنة على تحركات الشباب إلا أن أغلب المجموعات الشبابية نجحت في البقاء في المنطقة الحرام بين كل التنظيمات .

إن واحدة من أهم ثمار الربيع العربي أنه أعاد الاعتبار للجماهير بوصفها صانعة التغيير . الإيمان بقوة الجماهير التي داستها عربة الحكام وأفقدتها قيمتها في المعادلة السياسية عبر عمليات التزوير المستمرة للانتخابات والغفوات الأبدية لأحزاب المعارضة النرجسية ، عاد ليصبح إيماناً بالحقوق وإيماناً بالعدالة .

هذا تحديداً ما فهمه الشباب الفلسطينيون الذين تجمعوا في ميدان الكتيبة وفي حدائق الجندي المجهول في مدينة غزة مطالبين بأن يوضع حد للانقسام . الذي قتل أحلامهم . ورغم أنه يصعب القول إن التحركات الشبابية هي التي أثمرت بشكل أساس اتفاقية المصالحة إلا أنه سيكون من باب التعسف نسيان الدور الهام الذي أدته هذه التحركات في رفع شارة التحذير للقوى السياسية بأن الحالة لم تعد تحتتمل ، وبأن استمرار الانقسام والتمسك به وبالحكم سيكون مكلفاً .

تعزز هذا مع عدم مقدرة حماس قمع المتظاهرين في ميدان الكتيبة حتى بعد استخدام العنف ضدهم والقوة في تفريقهم إذ عادت التظاهرات مرة أخرى أمام مقر الأمم المتحدة ، حيث اعتصم ثلاثة عشر ناشطاً من ائتلاف ١٥ آذار كما اعتصم آخرون أمام مقر الصليب الأحمر . أدركت حماس أن الاستمرار في قمع المتظاهرين سيحولها إلى نظام عربي قمعي وأن ضريبة ذلك ستكون شديدة .

مرة أخرى بالطبع لا بد أن يكون هذا جزءاً من مجمل الأسباب التي دفعت إلى إحداث المصالحة في هذه اللحظة التاريخية . وفيما لا يمكن التنبؤ بمدى قوة الرياح العربية وصمودها إلا أن الثابت أن الشباب في



فلسطين اكتسبوا منها المزيد من القوة والإصرار . يضاف إلى ذلك حالة الإحباط من العمل السياسي بشكل عام ويحث الشباب عن العمل كشباب بعيداً عن الولاء والانتماء الحزبي . وهو ما سيرك أثره في المستقبل على مشاركتهم السياسية .

ويظل السؤال الأهم في ذلك هو الدور الذي سيقوم به الشباب في فلسطين الغد ، فلسطين ما بعد المصالحة . هل ينتهي دورهم بعد استعادة الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة؟ أم إنهم سيواصلون تشكيل جماعات مصالح تدافع عن قضايا الشباب؟

يتعلق بذلك حقيقة نجاح النظام المصري الجديد في دفع الأطراف الفلسطينية إلى توقيع ورقة المصالحة التي انتظرت سنتين ولم توقع . الثابت أن حفل التوقيع الكبير في القاهرة لم يكن ليتحقق لولا التحولات التي طرأت في النظام العربي . وسيظل هذا التوقيع أول اختراق ونجاح كبير لمصر ما بعد مبارك .

هل كان يصعب تصور توقيع حماس على الورقة المصرية والتفاهات المرفقة لولا الربيع العربي؟ ربما أمكن القول بنعم حيث إن طبيعة توزيع القوة في الإقليم العربي والتوازن الذي ساد خلال العقدين الماضيين جعل التجاذب الإقليمي بين سوريا ومصر أو بين محور الاعتدال والممانعة - رغم عدم صوابية التمييز - يترك أثره على الوضع الفلسطيني الداخلي .

مثلاً ، حماس خرجت في غزة مهللة مستبشرة برحيل مبارك وأقيمت الاحتفالات وأطلقت الأعمرة النارية في الهواء ورسمت الحركة سياساتها على أن النظام الجديد سيكون أكثر حساسية تجاه مواقفها . بل إن البعض صور أن سقوط مبارك سيعني بالفطرة قدوم الإخوان . ورغم أنه من المبكر التنبؤ بنتائج الانتخابات المصرية إلا أنه من المؤكد أن مصر الجديدة المشغلة بنفسها رأت أن من الضروري الالتفات إلى خاصرتها : غزة .

إن النظام الجديد الذي وجد نفسه يرث دولة ذات بعد إقليمي كبير كمصر يدرك أنه يقود دولة في طور التحول وأن عليه أن ينقل الدولة بسلاسة وسهولة دون أي أزمات ، وهو يدرك أن المواطن العربي لا يهمله كثيراً سعر «العيش» في مصر ولا سعر المحروقات كما لا يهمله ممارسات أمن الدولة ، ولكن ما يهمله دور مصر الطليعي في العالم الكبير ، بل يهملهم أن يروا مصر الأخت الكبرى التي كانت في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر ترسل جيوشها لليمن والجزائر كما لفلسطين . وعليه فإن «تصدير» حالة الثورة لا بد أن يكون إحدى أولويات مرحلة ما بعد الثورة .

من هنا فإن إحداهن اختراق كبير في ملف معقد مثل الملف الفلسطيني يشكل «ضربة معلم» من جنرالات مصر يحمل أكثر من رسالة: فهو يقول إن مصر في طور استعادة دورها الطبيعي وإن مصر لا يمكن أن تترك فلسطين لمصيرها وحدها، وإن الملفات الشائكة التي ورثها الجيش عن النظام السابق لم توضع على الرف بل ثمة استمرارية في عمل الدولة. إضافة لكل ذلك فهناك حاجة لبعث الأمل في نفوس الناس قبل انتخابات مصر العامة والرئاسية في الخريف. من هنا فإن ميلاد النظام الجديد في مصر شهد لغة أكثر صرامة في التعامل مع الملف الفلسطيني حيث طلب من الفرقاء ضرورة التوافق وبأسرع وقت.

بالنسبة لحماس فإن وضعها الإقليمي لم يعد مفرحاً وهي تدرك أن التحولات الإقليمية التي طرقت لها في البداية لم تعد لصالحها وانقلبت ضدها وبخاصة حين ضربت عرش نظام الأسد الحليف الأكبر في المنطقة وموفر مكان الإقامة لقيادتها التي ربما كانت تفكر الآن في البحث عن مكان آخر. فاللحظة التي دخل فيها الإخوان متأخرين كالعادة على خط المظاهرات في سوريا فإن على حماس أن تعلن براءتها من النظام القمعي أو أن تقف معه، وهي لا تحسد على أي موقف تتخذه. ولن يكتفي بشار ببيانات عامة للوقوف معه. لذا كان على حماس التفكير في تجاوز الرياح حتى لا تكسر. وهي في سبيل ذلك لا بد لها من البحث عن حل للأزمة الداخلية لا يجعلها كلها مكشوفة الظهر إذا انهار النظام. وهو موقف ربما كان مؤقتاً في انتظار تحولات المواقف الإقليمية لكنه قاد إلى هذه اللحظة الكبيرة التي صار توقيع المصالحة فيها ممكناً.

من هنا فإن اعتلال ميزان الإقليم العربي جعل المصالحة الفلسطينية تحصيل حاصل ومجرد أثر جانبي لكنه حتمي. أما الجانب الآخر فيتعلق بعلاقة النظام العربي المتشكل مع إسرائيل وبخاصة لأن الاعتلال والتحول أصاباً أهم دولتين في الإقليم على صلة بالصراع مع إسرائيل: مصر وسوريا.

يقول الإسرائيليون إنه لا قتال بلا مصر ولا سلام بلا سوريا. وعليه فإن التخوف الذي ساد عقب ثورة يناير تمثل في قيام النظام الجديد بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد، كما أن التخوف الذي يسود في إسرائيل أن قدوم أي رئيس جديد لسوريا ربما يحمل نذر توتير للعلاقة الحدودية. فإسرائيل التي استفادت من استقرار العلاقات الباردة مع محيطها العربي لا تريد لهذا الاستقرار أن يهتز. وبالطبع فإن أي تغير في مواقف هاتين الدولتين تجاه إسرائيل سيركز أثره بشكل واضح على القضية الفلسطينية وعلى السلطة وعلاقتها مع إسرائيل.

كان السؤال الأكبر هو الذي يتعلق بمصير اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل حيث إن اتفاقية كامب ديفيد تعتبر أهم اتفاقية تعقدها إسرائيل مع دولة عربية لأنها اتفاقية سلام مع أكبر وأقوى دولة عربية. وعليه فالقلق

الإسرائيلي كمن في مستقبل هذه الاتفاقية ورغبة النظام الجديد في الاستمرار بها أم في التخلص منها . ورغم صعوبة التوقع فإن الإشارات الأولى التي جاءت من اجتماعات المجلس العسكري تحدثت صراحة عن التزام مصر الجديدة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية مما عنى ضمناً اتفاقية كامب ديفيد .

وخلاصة القول إن مصر لم تلغ اتفاقية كامب ديفيد ولم يكن الأمر مطروحاً في المستوى الرسمي واكتفت بتحسين موقع مصر في العلاقة مع إسرائيل من خلال النظر في شروط اتفاقية بيع الغاز التي تمثل إجحافاً بحق مصر . وبدا واضحاً أن مصر الجديدة تدرك أن لا مجال لتجميد اتفاقية كامب ديفيد لعدد الأسباب بل إن من الأفضل العمل على تغيير قواعد اللعبة . ودليل آخر على ذلك هو موقف مصر من فكرة اجتياح غزة التي لاحت في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في شهر مارس الماضي حيث وقفت الدبلوماسية المصرية بحزم شديد واعتبرت أن ذلك تهديداً لحدودها . يرتبط بذلك أن مصر قررت فتح معبر رفح ولم تأبه لمطالب إسرائيل بفتحه . وبكلمة أخرى من الواضح أن ثمة رؤية مصرية للتعامل مع غزة أكثر حدة ووضوحاً واستقلالاً .

في سوريا فإن إسرائيل غير مدركة إلى أي مدى يمكن لبشار الأسد أن يصمد ، لكن الثابت أن عرشه غير مستقر وهي في طور إعداد الخطط للتعامل مع أي تطورات دراماتيكية في سوريا . ثمة ملاحظات أساسية في هذا السياق لا بد من تسجيلها حول الثورات العربية تتعلق بالنقاش السابق . لتتذكر أن أهم مزايا الثورات العربية أنها لم تخرج من أجل قضايا خارجية ولم يكن هم المواطن العربي في دمشق أو القاهرة أو تونس أو صنعاء هو السياسات الخارجية لبلاده أو مواقفها من القضايا العربية بل على العكس ظلت هذه القضايا في خلفية المشهد ولم تخرج للسطح .

ففي مصر لم تكن قضية المتظاهرين في ميدان التحرير هي اتفاقية كامب ديفيد وإن كان قد تم استحضار الاتفاقية في نقاشات ما بعد مرحلة الثورة وترك مبارك للحكم . في سوريا التي تحتل إسرائيل هضبة الجولان الإستراتيجية منذ أكثر من ثلاثة عقود دون أن تواجه بحرب أو مقاومة لم تظهر قضية الجولان في خطابات المعارضة التي خرجت للشارع . بل إن جل التركيز كان على القضايا الداخلية من الفساد والغلاء والبطالة واستغلال أجهزة الأمن وضياع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

لقد كان السؤال الأكبر بالنسبة لكثيرين مستقبل النظام العربي والتحالفات داخله . في السنوات الثلاثين الماضية تشكل محوران داخل هذا النظام الأول يضم مصر والسعودية والأردن بشكل أساسي وهو المحور الذي عرف بمحور الاعتدال ، فيما ضم الطرف الآخر الذي تزعمه سوريا والحركات الإسلامية المسلحة في

لبنان وفلسطين وتتحالف معه قطر (لغايات مختلفة) وإيران وإلى درجة أقل ليبيا.

وكانت جملة الأفكار تذهب باتجاه أن ثمة تغييراً سيطراً على خارطة التحالفات العربية وأن المحورين سيشهدان تبدلات واضحة. والاقتراح الأكثر كان في انزياح مصر باتجاه الممانعة أكثر وتعزيز دور هذا المحور. وسيضاف لهذا تصلب الأنظمة العربية الجديدة سواء في تونس أو اليمن أو ليبيا في حال تم التحول بشكل كامل في القضايا القومية. ذلك لأن أي نظام جديد يدرك أن المزاح العربي العام مع مجابهة سياسات وغطرسة إسرائيل. ورغم ما في ذلك من منطق فإنه من المبكر الحكم على صوابيته؛ إذ إن ما يحدث حتى الآن يشير إلى إعادة ترتيب الأوضاع ضمن ذات المحاور وأن المحور الذي تقوده مصر سيعمل على تحسين شروطه في الاعتدال بغية تحقيق مكاسب أكثر لصالح القضايا القومية، دون أن يغير قواعد تعامله العامة ضمن خارطة الإقليم.

كما أن النظام السوري الجديد في حال تم التحول هناك سيبحث عن طريقة لتفعيل المقدرة على استعادة الجولان ولا يمكن له وفق ذلك استبعاد خيار المفاوضات مع إسرائيل، لأن القدرة على إطلاق حرب في الهضبة ضعيفة في ظل عدم وجود تحضيرات لذلك منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لذا فإن الإقليم العربي سيشهد حالات تكيف يتم فيها توطين الثورات العربية لتساهم في الاستقرار الطويل الذي ساد الإقليم. لكن هذا التكيف سيكون له تأثير فوري في بعض القضايا الراهنة في السياسة الفلسطينية. إن واحدة من أهم تلك القضايا هي استحقاق سبتمبر الفلسطيني.

وتحديداً دبلوماسياً الرئيس محمود عباس الخاصة بالتوجه إلى الجمعية العمومية للمطالبة بإعلان حدود الرابع من حزيران حدوداً للدولة الفلسطينية. يخوض أبو مازن معركة شرسة في المحافل الدولية للحصول على اعتراف دولي في سبتمبر القادم مسخراً طاقات المنظمة والسلطة وتنظيمه فتح في الحصول على أكبر قدر من الاعترافات من الدول المختلفة بهذه الدولة، حتى يتم تأمين قاعدة موافقة عريضة في الجمعية العمومية تواجه الغيتو الأمريكي وهي قاعدة ستشكل دولاً كبيراً في القارة الأوروبية.

ما قال عنه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بأنه تسونامي سبتمبر بالطبع يشكل أهم مقاربة لمحمود عباس باتجاه الثورات العربية. فأبو مازن يريد الدعم العربي والجهود العربية معه في معركته تلك وهو لا يريد أنظمة تحبطه أو تقلل من قيمة تحركاته. كما بات واضحاً فإن الدبلوماسية المصرية الجديدة بقيادة الوزير نبيل العربي بدأت تتحرك في هذا الاتجاه.

الجانِب الآخر في هذا هو أن حالة الغليان العربي ستضعف التوجهات الأمريكية للضغط على الأصدقاء «لإقناع» أبو مازن بالعدول عن رأيه، وهي بالطبع ستجعل واشنطن تحسب ألف حساب قبل أن تستعدي المزيد من الأنظمة العربية التي تطالب جماهيرها بمواقف متشددة من سياسات واشنطن.

إن السياق العربي الجديد يتطلب من واشنطن الانتباه أكثر للحساسيات العربية. أما فلسطينياً فإن أبو مازن ربما كان أكثر المستفيدين فإذا أراد العرب أن يتصلبوا في مواقفهم فإن ذلك يفيد مواقف أبو مازن الجديدة التي رهنّت تطور المفاوضات بوقف الاستيطان وجابه في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الأنظمة العربية التي رأت فيه تشدداً غير مبرر. وإذ أرادوا غير لذلك فإن هذا من شأنه أن يقوض كل المزاعم التي تتحدث عن تراجع أبو مازن وتنازله. وبعبارة أخرى فإن الأثر الأبرز للتحويلات العربية على القضية الفلسطينية هو أنها تساهم في تعزيز شرعية النظام السياسي الفلسطيني وتساهم في تعزيزه عبر مستويين:

يتمثل الأول في تعزيز المصالحة والدفع باتجاهها وهو ما حصل بعد التوقيع على اتفاق القاهرة. ويتمثل الثاني في الدفع باتجاه المطالب السياسية الفلسطينية وكشف الصلابة السياسية الفلسطينية مقابل حالة الوهن السياسي العربي.

وبالطبع لا يمكن استبعاد مواقف الدول الكبرى من ذلك ومن علاقة التحويلات بالقضية الكبرى وبخاصة الدورين الأمريكي والاوروبي<sup>٤</sup>. حيث بدا الرئيس الأمريكي باراك أوباما منتشياً وقلقاً في آن وهو يتابع أحداث مصر، ولا يمكن تأمل تحليله لما حدث دون استحضار خطاباته المتكررة وتعليقاته هو والمتحدثين الأمريكيين حول الأحداث في ميدان التحرير.

هل حقاً أمريكا مع ديمقراطية عربية؟ هذا سؤال كبير يجب التفريق عند الإجابة عنه بين القناعات والمصالح. فالديمقراطية جيدة إلى أن يأتي الناس بالشخص الخطأ. بالطبع أمريكا فضلت طوال عقود أنظمة مستقرة ولكن صديقة وإن كانت ديكتاتورية على الأنظمة الديمقراطية المعادية. شبيه بذلك مواقف الدول الأوروبية التي تتحدث عن نشر الديمقراطية لكن نشر الاستقرار وتجنّب الإقليم الشرق أوسطي المزيد من لحروب يبدو أكثر أهمية.

لا أحد يعرف المستقبل لكن المؤكد هو أن ثمة رياح عاتية ستعمل على تغيير شكل الأشجار في الحديقة. لكن الثابت هو أن التكيف وإعادة إنتاج الإقليم بصورة مختلفة ولكن مع تحولات بسيطة سيكونان السمة الغالبة على الوضع العربي القادم.

## الموامش

١ تمثلت الموجة الأولى في أوروبا الغربية وأمريكا بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية وامتدت طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فيما بدأت الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية ودمقرطة ألمانيا وإيطاليا واليابان أما الموجة الثالثة فبدأت بعد الانقلاب العسكري في البرتغال في منتصف السبعينيات وامتدت لتطال جنوب أوروبا وشمال أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وبعد ذلك شروق ووسط أوروبا بعد انهيار جدار برلين وتفكك المنظومة الاشتراكية . أضاف علماء الديمقراطية إلى تصنيف هنتغتون الموجة الرابعة التي اجتاحت جورجيا وأكرانيا والدول المجاورة في الستلايت الروسي في مطلع الألفية الجديدة .

٢ للمزيد حول الثورة المصرية انظر محمد عباس ناجي "ثورة مصر: قراءة في المشهد السياسي المتلبس" سياسات العدد ١٥ ، ٢٠١١ ، الصفحات ٧٩-٨٤ . وخول الثورة التونسية: عبير فارس "الثورة التونسية: استرجاع الحرية" ، سياسات، العدد ١٥ ، ٢٠١١ ، الصفحات ٨٥-٨٨ .

٣ انظر ورقة تحسين الأسطل "الإعلام الفلسطيني والثورات العربية" المقدمة في الورشة التي نظمها مركز فلسطين للسلام في مدينة غزة في ٢١/٤/٢٠١١ .

٤ أنظر ورقة عاطف أبو سيف ، "أوروبا وأمريكا والثورات العربية" المقدمة في مؤتمر "الثورات العربية والقضية الفلسطينية" ، الذي نظمه بيت الحكمة في مدينة غزة ٤/٥/٢٠١١ .

# قراءة في السلوك الإسرائيلي إزاء الثورات العربية

د. عدنان أبو عامر \*

## مقدمة

لا يمكن الاستخفاف بالأهمية الفائقة لتطورات الثورات العربية، على إسرائيل، وتأثيراتها الإقليمية، وليس مضامينها المحلية فقط، فقد تواصلت المتابعات الإسرائيلية الحثيثة لتطورات الموقف الميداني في العواصم العربية، على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والعسكرية، وطغى المشهد العربي، لاسيما المصري منه، على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية، الداخلية والخارجية.

ولم يبد ما يحصل في شوارع القاهرة وتونس وطرابلس والمنامة وصنعاء شأنًا عربياً داخلياً، بل بدا إسرائيلياً بامتياز! بحيث تواصلت المتابعات الرسمية الإسرائيلية لتطورات المشهد العربي: سياسياً وعسكرياً وأمنياً واستراتيجياً، على النحو التالي:

## أولاً: التبعات السياسية

عقدت المحافل السياسية ودوائر صنع القرار الإسرائيلي سلسلة من الجلسات لمناقشة التقديرات الاستخباراتية للموقف العربي، بمشاركة أعضاء مجلس الوزراء المصغر للشؤون السياسية والأمنية، وكبار ضباط هيئة الاستخبارات العسكرية، وجميع الجهات والمراجع المختصة في شؤون تقديرات الموقف، وقد أكدت جميع التوصيات الصادرة على قناعة حقيقية مفادها أهمية اتفاق السلام مع الدول المجاورة، لاسيما مصر، لكونه أخرجها، وهي أكبر دولة عربية، من دائرة الصراع، وغَيَّر قواعد اللعبة.

إلى جانب مطالبة أوساط سياسية ودبلوماسية بوجوب قيام حكومة «بنيامين نتنياهو» بخطوة دراماتيكية تؤدي إلى حل النزاع مع الفلسطينيين، لتقوية ما توصف به «الدول المعتدلة» في المنطقة في وجه «المخاطر المحدقة»،

\* أستاذ جامعي محاضر في القضية الفلسطينية، غزة.

في ظل تخوف إسرائيل من تداعيات هذه الثورات، باعتبار أن الأنظمة العربية الجديدة ستكون مشغولة في تحقيق استقرار شعوبها وتطلعاتها، مما قد يؤثر على استقرار إسرائيل في المنطقة<sup>١</sup>.

وقد طرحت تخوفات محدودة، من فرضية انسحاب مصر، ولو نسبياً، من محور «الاعتدال العربي»، وتحولها إلى محور ممانعة، مما يُشكّل خطراً أمنياً وجغرافياً وسياسياً كبيراً على إسرائيل، بدليل أنها تعيش في منطقة غير مستقرة، حيث تحاول إيران استغلال الوضع الناشئ لزيادة نفوذها، ومن شأن هذه الخطوات والتطورات الأخرى أن تعزز صحة ما يقال من أن حاجاتها الأمنية ستزداد، مما يقتضي زيادة ميزانيتها.

ورغم أن التونسيين بدؤوا مسيرة الثورات العربية، وينسب إليهم قصب السبق، لكن الثورة المصرية تبقى عنوان التغيير الإقليمي والدولي، لما لمصر من وزن في التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا؛ ولذلك فإن مثل هذه التحولات في موقع مصر بالذات، من شأنه أن يفاقم العزلة والحصار الدولي اللذين تعزّزا ضد إسرائيل، بل يعكس التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمية عقب سقوط مبارك، خصوصاً وأنها ربما ترسل إشارات فحواها أنها لم تعد ملتزمة بالحلف الاستراتيجي مع إسرائيل ضد إيران كما كان عليه الحال في عهد الرئيس المخلوع، وأنها أصبحت مستعدة للتعاون مع إيران مثلما تفعل تركيا بالضبط في الأعوام الأخيرة<sup>٢</sup>.

ولفتت بعض الأوساط الدبلوماسية إلى أنه «منذ اندلاع الثورة المصرية، فقد ازدادت «برودة السلام البارد أصلاً» بين مصر وإسرائيل، ويمكن ملاحظة المؤشرات الدالة على ذلك من خلال توقف مصر عن تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي، وعودة الشيخ يوسف القرضاوي إلى القاهرة بعد نفي دام عشرات الأعوام، وربط الوضع الجديد في مصر مع الخطوات الإيرانية، وسياسة إسرائيل الراضية لتجميد الاستيطان لاستئناف العملية السياسية، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لإعادة تعزيز مكانة إدارة الرئيس «باراك أوباما» في المنطقة.

وقد أقرت محافل سياسية في تل أبيب أن إسرائيل تعيش فترة من انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن الجيش الإسرائيلي هو ركيزتها الأكثر أهمية، في ضوء الزلزال الذي يضرب في الوقت الحالي العالم العربي، وبخاصة لأنها لا تعرف بعد كيف ستنتهي الأمور.

كما أن الساسة الإسرائيليين ظلوا حتى أواخر الثورة المصرية الوحيديين في العالم الذين أعلنوا على الملأ تأييدهم للنظام السابق، لأن أكثر ما كانوا - وما زالوا - يخشونه هو أن تحل سلطة متطرفة محل سلطة مبارك في القاهرة، وأن الأمر الأهم بالنسبة لهم هو الحفاظ على الاستقرار والسلام بين مصر وإسرائيل.



وبعد نجاح الثورة في الإطاحة بمبارك، بدأت إسرائيل تعدّ العدة لتغيير السلطة، وطلبت من الولايات المتحدة ودول أخرى في الغرب رهن تأييد النظام الجديد في مصر بشرط الاحترام الكامل لاتفاق السلام معها، وعدم المساس بها مطلقاً، وبدت تل أبيب معنية بأن توضح الأسرة الدولية للسلطة المصرية الجديدة أنه يتعين عليها تنفيذ بضعة شروط كي تحصل على الشرعية في الغرب، أهمها أن تحترم الاتفاقات كلها التي التزمت بها السلطة السابقة<sup>٣</sup>.

في الوقت نفسه، جرت اتصالات مكثفة بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن ما قد يحدث في مصر بعد الثورة، وأوفدت وزارة الخارجية الإسرائيلية عدداً من قياداتها الدبلوماسية، إلى بعض العواصم الغربية لعقد سلسلة من اللقاءات العاجلة مع المسؤولين فيها، وللإعراب عن أملهم بأن تتحقق السيناريوهات «المتفائلة» التي وضعوها بشأن تطورات الأحداث في مصر، وليس «المتشائمة»، بحيث إن أحد هذه السيناريوهات يشير إلى أن حالة عدم الاستقرار في مصر ستتيح لعناصر إسلامية إمكان السيطرة على السلطة، وهو ما من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً باتفاق السلام مع إسرائيل.

ورأت أوساط إسرائيلية بأنه من المستبعد جداً أن يقوم النظام المصري الجديد بإلغاء اتفاق السلام، ولكن في المقابل ستوقف مصر عن لعب «دور النجاة» لإسرائيل في محاولاتها للخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها، في حين أنها ستقوم بتحسين علاقاتها مع الفلسطينيين عموماً، بمن فيهم أعداء إسرائيل، وفقاً للتعبير الإسرائيلي<sup>٤</sup>.

وقد دفعت التحليلات السياسية الإسرائيلية لما يحدث في العواصم العربية، ببعض الأوساط لأن تحاكي ما يحصل اليوم بما حصل في طهران بعد الثورة الإسلامية، للتعرف على مدى «المأساة» التي ستحل بتل أبيب نتيجة تغيير نظام الحكم في القاهرة، وهو ما قد يعني ترجيح عودة العلاقات الإسرائيلية المصرية إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٦، قبل النكسة واحتلال الأراضي العربية في عدوان ١٩٦٧، وهو ما يطرح تخوفاً إسرائيلياً كبيراً، لاسيما بالنظر إلى تبعاته بعيدة المدى، حين يتوجه الشعب المصري إلى صناديق الاقتراع، وانتخابه للقوى المعادية لإسرائيل، وبالتالي سيكون النظام المصري الجديد على شاكلة تركيا اليوم.

وبصورة أكثر تفصيلاً، تفترض هذه التحليلات الإسرائيلية أنّ تلك القوى المعادية لإسرائيل، وبخاصة الإخوان المسلمين، سيسيطرون على مقاليد الحكم، وبعد مرور فترة زمنية سيمتدون إلى الجيش، وهو الأقوى في الشرق الأوسط بعد الجيش الإسرائيلي، وهنا تكمن المشكلة الكبيرة لإسرائيل، لأن ذلك سيعني

بصورة أو بأخرى تحديد هذه القوى في العقود القادمة القريبة الأجندة السياسية في المنطقة<sup>٥</sup>.

## ثانياً: التقديرات الأمنية

جاء الموضوع الأهم في تبعات الثورات العربية، وسواها من الأحداث المجاورة، ممثلاً في الاعترافات الإسرائيلية المتتالية بأن التطورات جاءت بمفاجأة تامة لما يعرف بـ«مجتمع المخابرات الإسرائيلية»، مما يتطلب الحاجة لمراجعة عميقة للأحداث التي قد تؤثر على مفهوم الأمن الإسرائيلي، وبخاصة لأن جهاز «الموساد وأمان» لم يتوقعا شدة هذه الثورات، وقدرا أن قوات الأمن في هذه البلدان، ستعرف كيف توقفها، مما شكل مفاجأة غير سارة لإسرائيل، ما يعني أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية سجلت في غير مصلحتها «قصوراً مجلجلاً».

كما أن أحداث هذه الثورات عبرت عن «أضغاث أحلام» لقادة ومسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية، مما دفع للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق بشأن فشلها في تقدير الموقف في العواصم العربية، وفتت وسائل الإعلام الإسرائيلية النظر إلى ضرورة «محاسبة الذات، وإعادة التقييم والإيمان» بعمل أجهزة الاستخبارات، وبخاصة فيما يتعلق بالسيناريوهات المستقبلية لمدى استقرار الأنظمة العربية، إذ طالما غيبت إسرائيل الجماهير العربية عن دائرة الصراع والمواجهة، واعتبرتها جبهة ضعيفة ومهزومة، لكن الواقع غير ذلك<sup>٦</sup>.

ولذلك، وكجزء من استخلاص الدروس والعبر، باشرت الاستخبارات الإسرائيلية بهيكله منظومتها من جديد، بشكل يتلاءم مع الحراك الجماهيري، وساحات النضال التي يخوضها الشباب العربي على الأنظمة على شبكات التواصل الاجتماعي، مما دفع بمسؤولين أمنيين إسرائيليين للقول إن التكنولوجيا وشبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي أصبحت تسرع في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية في بعض الدول، وعليه فإن قواعد اللعبة قد تغيرت، كاشفين النقاب عن تخصيص ٢٠٪ من طواقم جهاز الاستخبارات والقوى العاملة، واستثمارها للعمل في قسم المعلومات والتكنولوجيا.

وكان رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية، وقبل أسبوع من اندلاع أحداث القاهرة، قدم للجنة الخارجية والأمن البرلمانية، مذكرة خاصة عن مصر، أكد من خلالها أنه لا يوجد أي خطر يهدد استقرار نظام مبارك، بحيث جاءت الثورة خلافاً للتوقعات والتقييمات، مما دفع أعضاء لجنة الخارجية والأمن المطالبة بإقامة لجنة تحقيق لفحص ما اعتبروه «إخفاق الاستخبارات»، حيث اتضح أن أحداث مصر فاجأت أجهزة الاستخبارات

الإسرائيلية، ووجدتها غير مستعدة، لأن ما حصل من أخطاء في التقييمات، أمر مقلق وضغط، ويلزمنا حساب الذات وإعادة التفكير.

ومع تدحرج الأمور بصورة متسارعة، انتشرت فرضية أمنية مفادها أن الأوضاع الأمنية حول إسرائيل باتت «هشة»، وأن الهدوء الذي تشهده حدودها قد يتغير في أي لحظة، أكثر من ذلك، فقد حذرت المحافل المقربة من جهاز الأمن العام «الشاباك» أن ٢٥٪ من عرب ٤٨ قد يخرجون على مؤسسات الدولة في حال لم تلب حاجياتهم.<sup>٧</sup>

لكن التخوف الأساس في إسرائيل، نبع من الآثار الخطيرة للأحداث الأخيرة على الأمن في الحدود الإسرائيلية - المصرية، مع التشديد على تهريب السلاح في الأنفاق إلى قطاع غزة، وتعزيز قوة حماس، وآثارها على الأمن الإقليمي لتعزز الميول الإسلامية المعادية لإسرائيل، مما دفع بمصادر أمنية مطلعة للإعراب عن خشيتها من أن يؤثر الوضع في مصر على إسرائيل، لكون انصراف جيشها لتفريق المتظاهرين، والسيطرة على الشارع، من شأنه أن يدفع حركات المقاومة في غزة لاستغلال فقدان التركيز لتهريب السلاح والذخيرة إلى قطاع غزة عن طريق سيناء، وإمكانية وصول «خلايا مسلحة» إلى سيناء للقيام بعمليات ضدها.

وقد بات واضحاً أن إسرائيل تخشى من الناحية الأمنية والاستخبارية ما يحصل من تحولات في الدول العربية، وترى فيها تهديداً وجودياً لكيانها، ولهذا فهي تكن العداء لهذه الثورات، ومشهد التحول الديمقراطي، بحيث يمكن رصد عاملين جوهريين يتحكمان في التقييم الإسرائيلي للثورات العربية، وهما: النظرية الأمنية، والثقافة الاستعمارية، اللذان يدفعان بإسرائيل والغرب لمعاداة الحراك الشعبي، وسيرورة الديمقراطية العربية.

فإسرائيل التي قامت على أسس استعمارية احتلالية، لا تؤمن بمنظومة الديمقراطية وحكم الشعوب، كما هو حال أوروبا التي ما زالت تتمتع بعقلية الاستعمار، وهو ما يجعل إسرائيل تسعى لتجنيد الإدارة الأميركية للضغط على القيادات العسكرية في العالم العربي عموماً، وتحديداً في مصر، من أجل ضمان استمرار العلاقات والاتفاقيات والتعاون الأمني.

أكثر من ذلك، فقد تجلّى بصورة غير قابلة للشك والتأويل أن إسرائيل بمختلف أذرعها ومؤسساتها وبالتنسيق مع دول عربية، تسعى جاهدة لإفشال الثورات العربية، والتحريض عليها، والاستخفاف بالشعوب العربية،

لأنها على قناعة أن الحراك الشعبي غير المسبوق الذي يشهده العالم العربي سيكون له تداعيات وتأثيرات على مستقبلها، وهي التي فقدت أنظمة حليفة، وبالتالي ابتعدت، وقد تغيب كلياً عن العمق العربي».

وقد يفسر هذا الاختلال الأمني في خارطة «الجغرافيا السياسية» للمنطقة، أن إسرائيل رأت في سقوط مبارك، وفقدانها لحلفائها العرب، نقطة تحول جوهرية أحدثت خللاً في التوازن، مما سيؤدي لفقدان التفوق الإسرائيلي، والهيمنة الغربية على منطقة الشرق الأوسط<sup>٦</sup>.

وهو ما قد يشير إلى «الدور الخفي» للغرب وأميركا وحتى إسرائيل، بهدف إجهاض الثورات، واغتيال براعم التحول الديمقراطي، بحيث يرمي في النهاية إلى رسم واقع عربي جديد يتماشى مع مصالحها، وهو ما قد يعطي إجابة عن التحركات التي تقوم بها واشنطن وتل أبيب، اللتان تريدان استغلال مشهد الثورات لخلق واقع عربي ديمقراطي يبقي على التبعية وانعدام السيادة للأنظمة العربية، وهو ما يضمن لإسرائيل التي تلوح بـ«فزاعة الإسلاميين»، عدم استفادة الحركات الوطنية من مكتسبات الثورات، وطالما أن إسرائيل «مسكونة» بالمخاوف الأمنية المتواصلة، فإنها ستبقى تعادي كل هذه التحركات الثورية العربية.

ومع توالي الأحداث في الشرق الأوسط، وتداعي الأنظمة العربية مثل أحجار «الدومينو»، استيقظت إسرائيل على واقع جديد يتشكل في المنطقة، فكان أن اتسمت ردود مسؤوليها بالتخبط حيناً، وبإظهار اتران مفتعل حيناً آخر، وتبادل الاتهامات بين المستويات الأمنية والسياسية والعسكرية حيناً ثالثاً، بحيث وصل الأمر إلى اتهام الحكومة بأنها تنتهج ما وصف بـ«سياسة النعامة» تجاه الثورات العربية، فتخفي رأسها في الرمال، ولا تبادر بإطلاق مسيرة سياسية، فيما طالبت محافل سياسية مطلعة إلى ضرورة استغلال فرصة الأحداث في المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل لتوسيع دائرة السلام مع الدول المجاورة، والحفاظ في المقام الأول على ما يسمى «الذخائر الإستراتيجية» كالسلام مع مصر والأردن، والعمل على توسيعها، وإخراج مزيد من الدول المجاورة من دائرة النزاع، في تلميح واضح لسوريا.

### ثالثاً: النتائج العسكرية

اعتبرت مصادر عسكرية أن الجيش الإسرائيلي وجد نفسه فجأة أمام ثلاث جبهات عسكرية جديدة: حزب الله في لبنان شمالاً؛ مصر جنوباً؛ وحماس في غزة، زاعمة أن أول قوة عربية ستخرج مدعومة بشكل كبير من الثورات العربية هي تلك الحركات، ما يعني أن وضع إسرائيل الاستراتيجي والعسكري في

الشرق الأوسط سيتغيّر، بما يحمله ذلك من تقدير بالقضاء على المسيرة السياسية، والإساءة لوضع الأمن الإسرائيلي.

أكثر من ذلك، فإن الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية، دفعت بالجيش الإسرائيلي لأن يأخذ مخاطر أكبر فيما يتعلق ببناء القوة، كمستوى المخزون من الذخيرة، عندما شكلت مصر مجرد خطر احتمال تحوله إلى تهديد ملموس طفيف، بحيث أن الوضع الجديد تطلب رفعاً لميزانية الدفاع، وتغييراً في تركيبها.

فيما ألمحت تسريبات خارجة من داخل المؤسسة العسكرية أن الجيش الإسرائيلي ملزم بالتوجه قدماً نحو مواجهة التحديات الجديدة، فالمحيط من حوله تتغير بسرعة، وهي فترة ليست بسيطة فيما يتعلق بالتحديات الخارجية، أو بما مرّ عليه في الداخل، ما دفع برئيس الأركان الإسرائيلي الجديد لأن يعدّ بـ«ملاءمة الجيش للتحديات الماثلة أمامه، والقيام بمهامه على أحسن وجه، وبأنه سيعزز قوته، ويحسن جهوزيته»<sup>٩</sup>.

ومن التبعات المتوقعة على الصعيد العسكري، إدخال تعديلات هيكلية جذرية على الجيش الإسرائيلي، تمثلت أهمها بحلّ فرق نظامية في قيادة المنطقة الجنوبية، وتحويل أخرى إلى فرق احتياط، وحدث انقلاب تاريخي في الظروف العسكرية السابقة وتمركزت حول:

- أ. خفض موازنة الدفاع، وتحويل قيمة الخفض إلى أهداف اجتماعية واقتصادية.
- ب. تخفيف أعباء الجهوزية الحربية عن كاهل الجيش.
- ت. خفض سن الإعفاء من الخدمة الاحتياطية، ونقل مركز الثقل العسكري للجهة الشمالية.

مع العلم أن التغيير الأبرز على الصعيد العسكري الإسرائيلي تمثل في بناء الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٨٢، إبان الانسحاب من سيناء، على فرضية أن إسرائيل لن تضطر بعد اليوم للقتال بالتزامن على جبهتين، ويمكن الاستدلال على ماهية هذا التغيير من خلال الطريقة التي يتعامل بها الإسرائيليون مع المسؤولية الواقعة على عاتق قيادة المنطقة الجنوبية.

كما أعلن سلاح الهندسة أنه سيقوم بإغلاق عدة طرق على الحدود الدولية مع مصر، بواسطة جدران ذات فتحات شبكية دقيقة، يتعذر دخول الأصابع من خلالها، وسيوضع على حافتها زوايا حديدية حادة، لا تسمح لأحد بوضع يده عليها، وسينقل هذا الجدار النموذجي بمروحيات ضخمة، ليقوم بتركيبه على

الأرض، وستقوم أجهزة المراقبة والتحكم الأرضية بإنشاء مراكز للإشراف عليها، لكنه لن يكون بديلاً عملاً تقوم به وزارة الدفاع من بناء جدار على الحدود مع مصر، الذي يتكون من سياج ومنظومات إنذار ومراقبة.

وفي الوقت الذي اعتبرت إسرائيل فيه السلام مع مصر مكسباً استراتيجياً، فقد سرت مخاوف من تعزز المعسكر المعادي لها في المنطقة، ما يحتم على الجيش أن يكون مستعداً، وأن يقاتل على جبهات عدة في شكل متزامن، أكثر من ذلك، فإن هناك خشية حقيقية من تحول الجيش المصري إلى وضع مناوئ لها، وألا تتمكن من الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، ما يجعلها تبحث عن بدائل له، لتعزيز استقرارها.

وقد أكدت محافل عسكرية إسرائيلية أن «الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية»، باعتبار أن ما شهدته المنطقة من تغيرات كبيرة تحدث حول إسرائيل، تزيد «سحب الضباب المتلبدة في سماء الشرق الأوسط»، ما يتطلب من الجيش الإسرائيلي أن يجعل واجبه الأساس هو الحفاظ على إسرائيل قوية وجاهزة».

وهو ما كان يعنيه بعض الجنرالات في الإشارة إلى أن «جبهات المواجهة» في الشرق الأوسط قد اتسعت في الآونة الأخيرة، وهو ما يعني أن التغيرات التي تحدث في مصر ودول أخرى في المنطقة «تتطلب من الجيش الإسرائيلي أن يكون على أهبة الاستعداد للحرب المقبلة التي ستكون شاملة في بضع جبهات»، معترفين في الوقت ذاته بأن الاستخبارات الإسرائيلية لا تملك القدرات الكافية للتنبؤ بوقوع ثورات على غرار ما حدث في مصر وتونس وليبيا<sup>1</sup>.

كما أن مستجدات الواقع الذي يحيط بإسرائيل، وفي مقدمها تعزز قوة المعسكر المعادي في لبنان وتركيا، تنطوي على مخاطر جمة، وبالتالي يتعين عليها أن تكون مستعدة في أكثر من جبهة، وهو ما يحمل دلالات مهمة بالنسبة للجيش، وفي الوقت نفسه المطالبة بتجهيز الجبهة الداخلية لتصبح أفضل مما كانت عليه أثناء حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦.

وطبقاً لتقديرات عسكرية إسرائيلية، فإن التغيرات الإستراتيجية الدراماتيكية في المنطقة ستبلغ مرحلة النضج عشية انتهاء العام الحالي، وهي تقديرات سنوية تقف عادة في صلب خطط العمل التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي، حيث تستلزم قيام إسرائيل باستعدادات سياسية وعسكرية يكون هدفها منع هذه التغيرات من أن تتحول إلى تهديدات إستراتيجية، وهذا الوضع الجديد يلزم إسرائيل اتخاذ خمس خطوات على المدى

القريب في الجانب العسكري بالتحديد، وهي: إعادة احتلال محور صلاح الدين، وهو منطقة الحدود بين غزة ومصر؛ بناء قوة الجيش الإسرائيلي بمنأى عن الفرضية السائدة منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وفحواها أن مصر لم تعد عدواً عسكرياً لإسرائيل؛ تسريع عملية بناء الجدار في منطقة الحدود مع مصر؛ زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من حقول الغاز الموجودة في مياه إسرائيل الإقليمية. تعزيز المحور المعتدل الوحيد الذي بقي في الشرق الأوسط، وهو المحور الإسرائيلي-الأردني-الفلستيني<sup>١١</sup>.

#### رابعاً: "الأثمان" الاقتصادية

سرت مخاوف ومشاعر بالقلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية من إمكانية إغلاق قناة السويس أمام حركة حمولاتها، ما يتطلب تفكيراً جديداً، لاسيما وأن ثلث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يوجه للشرق عن طريق القناة، التي تشكل «أنبوب الأوكسجين» لاقتصادها.

كما قدرت أوساط في وزارة البنى التحتية أن مصر قد تلغي اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل، مع العلم أن ٤٠٪ من كهربائها يُنتج عبر الغاز الطبيعي المصري، ما دفع الجيش الإسرائيلي للإيعاز لنظيره المصري لحراسة المواقع الإستراتيجية، بما فيها خطوط إمداد الغاز والنفط البعيدة عن مناطق الفوضى، حيث تجني إسرائيل مليار دولار سنوياً جراء بيع الغاز المصري في المناطق الفلستينية<sup>١٢</sup>.

فضلاً عما أبدته شركات إسرائيلية من مخاوف من تراجع ما تعتبره «رزمة كاملة» من الميزات الحسنة قدمها النظام المصري السابق، حيث تجني إسرائيل أرباحاً سنوية من اتفاقية «الكويز» مع مصر عام ٢٠٠٥، بنحو ٢ مليار دولار، كما قررت شركة «دلنا» وقف مصنعها القريب من القاهرة بسبب الثورة، ونقلت عدة مصانع إسرائيلية عملها في مصر، بسبب رخص الأيدي العاملة هناك<sup>١٣</sup>.

في سياق متصل، حذرت مصادر اقتصادية إسرائيلية من أن العالم سيشهد كارثة اقتصادية محققة إذا ما تدهورت الأوضاع في دول النفط العربية، لاعتماد دول الغرب عليها بصورة شبه كاملة في تزويدها بالنفط، حيث تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير من الأحداث الدائرة، وشهدت إسرائيل موجة من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والبنزين والبلاستيك.

#### خامساً: التحديات الإقليمية والدولية

وجهت إسرائيل انتقادات متزايدة للموقف الأمريكي من الثورة المصرية بصورة خاصة، باعتبارها جلبت المأساة للمنطقة، مما يتطلب منها أن تجري حساباتها بشأن العلاقات معها، لأن «أوباما» طعن «مبارك» من الخلف، وأدار ظهره لإسرائيل، وأوصى بوجوب النظر للمستقبل، وتطوير علاقاتها مع الدول العظمى الصاعدة كالهند والصين، وتحسين العلاقات مع أوروبا.

كما باتت قراءات إسرائيلية تطالب صناع القرار بضرورة الاستعداد للتعامل المستقبلي مع حكومات عربية جديدة، توصف بأنها «أنظمة غريبة»، وإمكانية تكرار نموذجي موريتانيا وتركيا، لأن الدول العربية بعد هذه الانتفاضات ستفرض الاستمرار في العلاقة مع إسرائيل، وتزيد تعاطفها مع الفلسطينيين.

وأكدت الأوساط السياسية الإسرائيلية أن أهم ما تخشاه تل أبيب يتمثل بإمكانية أن تأتي هذه الثورات بالإسلاميين إلى السلطة، ما يشكل تحدياً استراتيجياً كبيراً لها، فضلاً عن التخويف والتهويل من مخاطر إجراء انتخابات حرة في تلك البلدان، خشية من تكرار نموذج فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية. ورغم أن هناك تقديرات إسرائيلية بأن مصر «المستقبل» - على سبيل المثال - لن تلغي اتفاق السلام معها، لكنها ستسعى لفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الفلسطينيين، ما يعني وضع نهاية لما وصفها بسياسة العزلة التي فرضتها إسرائيل بمساعدة مبارك على قطاع غزة.

مع العلم أن القراءات السياسية الإسرائيلية أبدت اعتقاداً بأن انهيار النظام المصري، ستكون له تأثيرات سلبية بالغة الأهمية على وضعها الإقليمي، فمن الممكن على المدى البعيد تعرض اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن للخطر، وهذا التحدي الأكبر الإستراتيجي بعد دعم الولايات المتحدة.

وبعد سقوط نظام الحكم المصري، خشيت أوساط إسرائيلية من انتقال الأحداث إلى الأردن، وتعرض نظام الحكم الهاشمي للخطر، وحينئذ سيسود أطول حدود للسلام لإسرائيل واقع جديد تماماً، مما يعني أنها ستصبح «جزيرة منعزلة في محيط من الكراهية»، وأن شرقاً أوسط جديداً يتشكل الآن، مما يتطلب منها أن تكون جاهزة كل يوم لكل شيء، لاسيما لأن الأجواء تجاهها في البيت الأبيض تختلف عن «الفترة الذهبية» السابقة، مما دفع بمحافل إسرائيلية بوصف ما يحدث في الدول العربية بـ«إنذار استراتيجي» لإسرائيل<sup>٤</sup>.

وقد قدرت محافل بحثية ودراسية إسرائيلية أن تل أبيب تعيش من الناحيتين الإقليمية والدولية «ضائقة إستراتيجية» تتمثل في الجبهات التالية:



أ. الجبهة الشرقية: حيث تعيش مع النظام الأردني أجواءً من الشكوك، لاتهامها بالجمود السياسي، ويحذر من الكارثة، ويرفض لقاء «نتياهو»،  
ب. الجبهة الشمالية: ففي أعقاب سقوط حكومة الحريري في لبنان، وصعود حكومة يسيطر عليها حزب الله، فقد المعسكر المعتدل في الشرق الأوسط محوراً مهماً وأساسياً، الضفة الغربية وقطاع غزة: حيث طرحت الثورات العربية تخوفاً من أن يتلقى الشعب الفلسطيني شهية الخروج إلى الشارع.  
ت. إذا لم يكن هذا كافياً، فقد بقيت المنطقة مع إدارة أميركية ضعيفة، تعطي الانطباع بأنها رفعت أيديها.  
ث. وفي حين كانت الجبهتان الشمالية في لبنان وسوريا، والشرقية في إيران، والجنوبية في غزة، ما قبل الثورات العربية، مثلت استحقاقات رئيسية في الإستراتيجية الإسرائيلية، واستهلكت زخم المؤسسة الأمنية في تل أبيب، إلا أن ثورة مصر جاءت لتندرها بأن المشهد والمعادلة قد يكونان مقبلين على تغيير جذري وحاسم ومقلق، ما أدخلها في حالة من الضبابية والتشويش وانعدام التوازن، على مستوى تشخيص التهديدات أولاً، وعلى مستوى السبل الكفيلة بمواجهتها ثانياً.

وبالتالي، تحولت مصر من دولة حليفة وحريصة على المصلحة الإسرائيلية إلى دولة معادية في حدها الأقصى، أو دولة غير محايدة في حدها الأدنى، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بظلال ثقيلة على تل أبيب وقراراتها، لأنها ستكون مضطرة، من الآن فصاعداً، إلى إدخال العامل المصري وردّ فعله في حساباتها لدى اتخاذ أي من قراراتها تجاه ساحات المواجهة الأخرى، في لبنان أو سوريا أو قطاع غزة، وصولاً لإيران.

وأهم من كل ما تقدم، أن الأمن القومي الإسرائيلي يعتمد على قدرة إسرائيل على إبقاء جاراتها العربية ضعيفة ومشردمة ومحيدة؛ لذلك، إذا نظرت إلى الوضع الآن، تجد أن الأردن يلعب دوراً هامشياً؛ ولبنان غارق في فوضى جعلته يحتوي نفسه بنفسه؛ ومصر، وهي الأهم، مكبلة ببنود اتفاقات السلام، التي تضمن بقاء سيناء منطقة عازلة، وإذا كانت سوريا لا تزال تشكل خطراً، فهذا غير جدّي في الواقع، لأنهم أكثر اهتماماً بالهيمنة على لبنان<sup>15</sup>.

## سادساً: مستقبل العملية السلمية

وفي ضوء كل التبعات السابقة، فقد بات من المؤكد في نظر جمهور عريض من الخبراء الإسرائيليين أن الأحداث الحالية التي تشهدها المنطقة، بما في ذلك المآلات المتوقعة للعملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين أدت إلى عدم الوضوح الداخلي والإقليمي في الشرق الأوسط، وهو مثلما يهدد الأنظمة العربية، فإنه تماماً

يُهدّد إسرائيل، وأن هدف الأنظمة العربية هو المحافظة على الاستقرار، ومنع انهيار الأوضاع، أما أمريكا فقد تراجعت مكانتها بصورة كبيرة، ولهذا السبب فإن الجهات التي عليها المخاطرة من أجل السلام، متخوفة من الاعتماد على الولايات المتحدة كـ"شبكة أمان"، والاعتقاد السائد أن الإدارة الأمريكية الحالية ليست قادرة على المساهمة، ودعم التوصل إلى اتفاق سلام، ومن أجل التوصل إليه هناك ضرورة لتوفر ٤ شروط:

١. قيادة سياسية ترغب في التوصل إلى سلام،
٢. قدرة حزبية داخلية للتوصل إلى سلام، وتطبيقه على الأرض،
٣. توازن من "الإغراءات والتهديد" يدفع الأطراف للخروج من الواقع القائم باتجاه التوصل لاتفاق،
٤. رعاية أمريكية قوية<sup>١٦</sup>.

ويرى الإسرائيليون أن جميع تلك الشروط تعتبر أساسية وحيوية، لكنها غير قائمة في المرحلة الحالية:

- أ. فلا يوجد ائتلاف حكومي في إسرائيل يدعم التوصل إلى اتفاق سلام،
- ب. وهناك مخاوف وعدم وضوح في الجانب العربي،
- ج. والسلطة الفلسطينية ضعيفة،
- د. والإدارة الأمريكية غير معنية وليست قادرة على إدارة عملية سلام حقيقية.

ولكن في نفس الوقت، لا يمكن لإسرائيل الإبقاء على حالة الجمود وبخاصة في ظل تصاعد الحديث عن حقوق الإنسان ما يعني إدانتها، وتزايد أهمية محكمة العدل الدولية، وهذه الأمور تجعلها ملزمة بالتحرك، مع العلم أن هناك العديد من السيناريوهات الممكنة بين التوقيع على اتفاق دائم وشامل، وتقديم تنازلات جغرافية، وبين إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه.

ورأت محافل سياسية مطلعة على مسارات التفاوض الإسرائيلي العربي، أن الاهتزازات التي تشهدها المنطقة ستصل إلى إسرائيل، دون أن يعرف أحد كيف سيكون شكلها، داعية القيادة في تل أبيب للعمل على إعداد خطة للتعامل مع تلك الاهتزازات، أو القيام بخطوات وقائية لمنع حدوثها، ولاسيما لأن عدم وجود خطة سياسية إسرائيلية يساهم في إضعاف مكانتها في العالم، كما أن اتفاقيات أوسلو ساهمت في منحها هامش مناورة كبير للتحرك أمام العالم، وبالتالي فإن استمرار الوضع القائم من الثورات العربية سيؤثر على شكل الاتفاق الذي يمكن التوصل إليه في المستقبل مع الفلسطينيين، ما يؤكد أهمية الخروج بمبادرة سياسية إسرائيلية على أساس قرار استراتيجي ورؤية واضحة.

وبالنسبة للمسار السوري، يمكن القول إنه الأهم، وبخاصة في ظل الاهتزازات الحالية، وتصاعد قوة إيران، لكن إسرائيل لا يمكنها إدارة مفاوضات على مسارين، ولهذا السبب يجب التركيز في البداية على المسار الفلسطيني، في ظل أن الأنظمة العربية الجديدة ستواجه صعوبة كبيرة في دعم عملية السلام مع إسرائيل، وهو ما يدعو إلى ضرورة إحداث تغييرات على الوضع القائم<sup>١٧</sup>.

وقد قدمت بعض المحافل القريبة من دائرة المفاوضات الإسرائيلية، أن هناك سيناريوهين يمكن اللجوء إليهما من أجل تغيير الوضع القائم على صعيد العملية السلمية، هما:

اتفاق جزئي: فمثل هذا الاتفاق لن يكون له شريك فلسطيني، ولهذا السبب يمكن اللجوء إليه بشكل أحادي الجانب، على الرغم من وجود العديد من السلبيات لذلك.

المبادرة إلى سلسلة من الإجراءات: قد تؤدي في المستقبل إلى عملية سياسية حقيقية، حيث سيشهد شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام الجاري الذكرى الـ ٢٠ لانطلاق مؤتمر مدريد، وقد يكون توقيتاً مناسباً للدخول من جديد في عملية سلام شاملة مع القوى الجديدة في الشرق الأوسط، وخلال الفترة المتبقية، على الولايات المتحدة المبادرة للقيام بجولات مكوكية، لتحديد مقاييس العملية السلمية، ويمكن الاستفادة من ذلك لإنضاج المسارين السوري والفلسطيني.

ويطرح الخبراء الإسرائيليون أمثلة على التخوف على مستقبل ومصير العملية السياسية، حيث طرحت جهات بحثية ودراسية عدة أسباب وعوامل تجعل التطورات التي تشهدها المنطقة العربية ليست إيجابية لإسرائيل، وهي على النحو التالي:

فعلى صعيد مصر، ما زال ذات السؤال يطرح نفسه في الأوساط والدوائر الإسرائيلية حول حجم الضرر في العلاقات الإسرائيلية المصرية، وشكل النظام القادم، وهل يكون براغماتياً يحافظ على اتفاق السلام الموقع بينهما، أو أن العلاقات ستشهد انتكاسة جديدة؟ وعلى مدى ٣٠ عاماً، آمنت إسرائيل بأن أي توتر مع مصر لن يؤدي لاندلاع مواجهة عسكرية حقيقية، مهما كانت الأحداث التي تشهدها ساحات أخرى، ولهذا كان بإمكانها تركيز قواتها باتجاه الجبهات الأخرى، لكن من غير المؤكد أن يستمر هذا الأمر في الفترة القادمة، ما يتطلب ضرورة وأهمية لتوفير المزيد من الموارد لتمويل احتياجات إسرائيل العسكرية والأمنية، حتى يكون بإمكان الجيش العمل على عدة جبهات في نفس الوقت، ومن المتوقع أن نشهد في المرحلة القادمة تراجعاً

لسيطرة الأمن المصري على الحدود، وهذا يعني إمكانية حدوث عمليات فدائية انطلاقاً من الأراضي المصرية . وبالنسبة للأردن، تجزم محافل مقربة من أروقة صنع القرار الإسرائيلي أن قوة النظام الأردني تراجعت بصورة ليست كبيرة، ولكن أصبح للمرة الأولى نقاش حول صلاحيات الملك، وضرورة توزيعها بين البرلمان والقصر، بالإضافة إلى قوانين الانتخابات القائمة<sup>18</sup>.

أما عن الأوضاع على الساحة الفلسطينية، فبالرغم من الهدوء النسبي، الذي تراه أجهزة الأمن الإسرائيلية، إلا أنها تشير إلى وجود تحركات تحت الأرض تؤكد وجود خطر كبير من انتقال موجة الثورات الشعبية إلى الساحة الفلسطينية، داعية القيادة السياسية في تل أبيب للقيام بخطوات وقائية لمنع اندلاع انتفاضة جديدة، كما أن الأحداث التي تشهدها المنطقة تؤثر على اعتبارات إسرائيل ومخططاتها العسكرية تجاه الفلسطينيين .

في حال وصول الثورة إلى سوريا، فإن القوى السنية ستنجح في إسقاط الأقلية العلوية عن الحكم، والنظام الجديد قد لا يلتزم باتفاقيات سابقة، أما عن البحرين، ففي حال نجحت في إسقاط حكم الأقلية السنية، ونجح الشيعة في الصعود للحكم، فإن ذلك قد يؤدي لحدوث اضطرابات داخلية في السعودية، وقد يضعف بصورة كبيرة السيطرة الأمريكية الغربية في الشرق الأوسط، وجميع تلك الأمور مصدر قلق بالنسبة لإسرائيل .

ولهذه الأسباب على إسرائيل التعامل بحذر مع التطورات الحالية في المنطقة، ويجب عدم المبادرة لخطوات خطيرة، والأفضل الانتظار، ومراقبة ما سيحدث، لأنه حتى الآن لم تشكل بصورة نهائية الصورة الإقليمية، وسيكون لها تأثيرات كبيرة عند اكتمال تشكلها، ما يعني بصورة أو بأخرى أن إسرائيل تضررت من ثورات العالم العربي، كما أن مكانة أمريكا في المنطقة تراجعت، وبدت تل أبيب تظهر داعمة للأنظمة التي سقطت، كما تضرر معسكر السلام .

### سابعاً: إسرائيل و«الثورات المضادة»

في ضوء التطورات «الدراماتيكية» الحاصلة في المنطقة العربية، وكيفية تعامل إسرائيل معها، فقد بذلت بعض الدوائر الإسرائيلية جهوداً كبيرة وحثيئة على صيغة «الثورة المضادة»، على أمل أن تنجح في اختراق بعض الجماعات العربية، والاندساس بينها، مما يعكس خطورة الموقف السياسي برمته في الشرق الأوسط، حيث تزايد كالنيران، فيما تراقب تل أبيب أسنة اللهب المتصاعدة .

وفي هذا السياق، فإن الكثير من الدوائر الإعلامية والبحثية الإسرائيلية رصدت أنشطة هذه الجماعات المعارضة منذ فترة طويلة، لمعرفة طبيعة نشاطها بالصورة التي أهلتها لإسقاط الحكم في بعض الدول العربية، في ظل حالة الاحتقان الشعبي العربي الذي يتصاعد بصورة «دراماتيكية»، للدرجة التي دفعتها للتأكيد على أن عدد هذه الجماعات المعارضة الاحتجاجية في الوطن العربي، يزيد على ٥٠٠ جماعة، موزعة على دول الخليج العربي من جهة، وبقية الدول العربية الأخرى في المشرق العربي، أو الشمال الأفريقي من جهة أخرى، وإن أهم ما يميزها أن سوادها الأعظم من الشباب الذين لا تتعدى أعمارهم ٣٥-٤٠ عاماً، ويتميزون بالمهارة في استخدام وسائل الاتصال والتقنيات المتقدمة، سواء «الفيديو» أو الإنترنت، والتكنولوجيا بصورة عامة<sup>١٩</sup>.

الغريب في الأمر، أن هذه الدوائر الإسرائيلية توضح أن تل أبيب كانت على إطلاع ودراية بالاتصالات التي قامت بها هذه الجماعات الشبابية بين بعضها وبعض، وأهم من هذا أن عدداً من المستخدمين الإسرائيليين يدخلون إلى الغرف ومنتديات الدردشة السياسية، التي أقامها هؤلاء الشباب المعارضون للدعوة للتغيير، ويتابعون ما يكتب بها، ويرصدون، ويضعون الكثير من التعليقات عليها، بل إن هؤلاء نجحوا في الانضمام إلى تلك المجموعات مستخدمين أسماء مستعارة لمراقبة تطورات الموقف، ورصد جميع التعليقات والأنشطة الاحتجاجية التي ينون القيام بها.

وقد رأى كبار الخبراء في الموساد في بداية متابعتهم لأنشطة هذه الجماعات الاحتجاجية أن أعضائها من مختلف الطبقات الاجتماعية، لكنهم يعانون من نفس حجم المشاكل، والأزمات بصورة أو بأخرى، ولذلك رجحت الدوائر الاستخبارية الإسرائيلية اشتعال الثورة بقوة في بعض دول الخليج، إلا أن البداية كانت من تونس ومصر، مروراً بليبيا والبحرين، وصولاً إلى اليمن وسوريا.

وربما ما أثار قلق الإسرائيليين ما زعموا أنها أشكال من التواصل التي قامت بها إيران مع الشباب الثائر في بعض دول الخليج، سواء عبر الإنترنت أو الرسائل الإعلامية التي تقدمها بعض وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية، التي لا تكتفي بعرض الآراء المعارضة، بل تقوم في الوقت نفسه بتلقين الثوار كيفية تصعيد مطالبهم، وتأجيج نيران العداوة مع السلطات، ومحاولة إشعال الموقف بتقديم رسائل أمنية وسياسية لهم، إلى جانب أن هؤلاء «الثوار» يتلقون المساعدات الإنسانية واللوجستية من بعض الأطراف الإقليمية، مما يتطلب من إسرائيل تفعيل نشاطها السياسي والأمني في هذه الدول، حتى لا تتأثر بتطورات المشهد السياسي المرتبك في المنطقة في وقت متأخر، وكل ذلك دفع بإسرائيل للتواجد بقوة بين الثوار والتواصل معهم، والحضور إلى دولهم

من أجل الاطلاع عن كثب على تطورات الموقف السياسي والأمني في الشرق الأوسط<sup>٢٠</sup>. وقد بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لزرع عدد كبير من الإسرائيليين في عدد من الدول العربية الملتهبة سياسياً من أجل متابعة تطورات الموقف السياسي بها، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين رئيسيتين:

صحافيون يتابعون ما يجري، وينقلونه إلى صحفهم، أو القنوات الإعلامية التي يعملون بها.  
نشطاء دوليون يسافرون إلى هذه الدول، تحت غطاء بعض المنظمات الدولية.

وبالفعل، فقد تدفق هؤلاء على العواصم المشتعلة بالثورة بداية من تونس ثم مصر وليبيا والعراق وعمان والبحرين واليمن، لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها، وبات من الطبيعي، ومع متابعة الصحف أو القنوات التلفزيونية الإسرائيلية اكتشاف مراسلين ينقلون رسائل حية من الدول العربية، وقد دخلوها باعتبارهم صحفيين أجنب مستغلين حالة الارتباك السياسي هناك، مما سهل لهم دخولها، ونقل ما يجري فيها بالصوت والصورة.

في سياق متصل، كشف النقاب عن عمل شركة أمن إسرائيلية في إحدى دول الخليج لتدريب وتأهيل مقاتلين وحراس لآبار النفط، ومواقع حساسة أمنياً، يعملون تحت أسماء أوروبية وغربية مستعارة، خشية انكشاف هويتهم الإسرائيلية، وتعريض حياتهم للخطر، وهؤلاء المدربين من خريجي الوحدات القتالية في جهاز الأمن العام (الشاباك)، ووحدات النخبة القتالية في الجيش الإسرائيلي، وتبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً، حيث يصلون إلى إحدى دول الخليج العربي من مطار "بن غوريون" في اللد، مروراً بعمان أو أنطاليا، حيث تعمل الشركة بمعرفة ومصادقة وزارة الدفاع الإسرائيلية، وقد قامت هذه الشركة بتدريب الحراس والمقاتلين الخليجيين على استعمال أسلحة رشاشة ثقيلة، وأساليب سيطرة على مبان في مناطق مأهولة، ووسائل قتال جسدية، وخرّجت كل ٣ أشهر ٣٠٠ مقاتل بعد تدريبهم وتأهيلهم.

أخيراً، فإنه إذا ما أخذت «كرة الثلج» بالتعاظم رويداً رويداً، وتغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة إسرائيل، فإن الموقف - وفقاً لما تقدره محافل إسرائيلية مطلعة- سيتغير على نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

## الهوامش

- ١ صحيفة هآرتس، ٢٠١١/٢/١٢
- ٢ مارك هيلر، ورقة عمل مقدمة إلى معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١١/٣/١، على الرابط التالي  
<http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=4950>
- ٣ معارف، ٢٠١١/٢/٢٨
- ٤ تصريحات السياسة الإسرائيليين حول التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط، على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية  
<http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiquess++and+policy+statements/2011/ME-in-transition-Statements-by-Israeli-leaders-03032011.html>
- ٥ يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/٣/١٥.
- ٦ صحيفة "إسرائيل اليوم"، ٢٠١١/٣/١٧.
- ٧ بدا ذلك واضحاً في بعض مداولات تم تسريبها للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١.
- ٨ التلفزيون الإسرائيلي، القناة العاشرة، ٢٠١١/٣/٨.
- ٩ موقع الجيش الإسرائيلي  
[http://dover.idf.il/IDF/News\\_Channels/today/20112401/03/.htm](http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/today/20112401/03/.htm)
- ١٠ مجلة "بمحاتيه" العسكرية، عدد مارس آذار ٢٠١١.
- ١١ القناة العبرية الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/١.
- ١٢ ملحق "كالكلست" الاقتصادي، ٢٠١١/٢/٢٢.
- ١٣ نشرة "ذي ماركر" الاقتصادية، ٢٠١١/٢/٢٧.
- ١٤ تصريح للجنرال "يعكوب عميدور" رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الجديد، ٢٠١١/٣/١٧.
- ١٥ تحليل استراتيجي للجنرال "أهارون زئيفي فركش"، رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الأسبق، ٢٠١١/٣/٣.
- ١٦ هذه المقتطفات مستقاة من مداولات للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أواخر فبراير شباط ٢٠١١.
- ١٧ ألوف بن، هآرتس، ٢٠١١/٣/١٤.
- ١٨ دان مرغليت، معارف، ٢٠١١/٢/٢٨.
- ١٩ موقع تيك ديبكا الأمني الإسرائيلي على الرابط التالي  
<http://www.debka.co.il/article/20738/>
- ٢٠ القناة العبرية الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/٩.





# دور الإعلام في تهجير المسيحيين من فلسطين

د. إياد البرغوثي \*

إذا ما استثنينا موضوع العدد القليل للمسيحيين الفلسطينيين فإنهم ليسوا أقلية من حيث الأصالة والدور . وحتى لا يكونوا أقلية «يجب» عليهم أو - بشكل ادق - ، عدم القيام بأمرين هامين :

الأول ، أن لا يتصرفوا كأقلية ، فالأقليات لها سلوكها الخاص ، ونفسيها الخاصة بها ، وتنكمش على بعضها على شكل غيتوات . والمسيحيون الفلسطينيون عليهم أن يتصرفوا كما تصرفوا تاريخياً كجزء أصيل من هذا المجتمع ، ليسوا فقط جزء من قراراته ومصيره ، بل هم عادة في طليعة من صنع هذه القرارات وهذا المصير .

ثانياً ، يجب أن ينسجموا مع القضايا القومية وبخاصة قضية فلسطين . فألان توجد «موضة» لدى بعض «المتطرفين» في بعض الأقليات ترى أنه من أجل تحقيق «مصالحهم» لا بد من الانتصار على العرب أو على المسلمين ، وأسهل الطرق لذلك هو التحالف مع إسرائيل والحركة الصهيونية .

ومع أنني أستبعد كثيراً أن يلجئ بعض المسيحيين العرب إلى ذلك إلا أن مجرد التفكير بذلك من قبل بعض المسيحيين سوف يشكل الضربة القاضية للوجود المسيحي ليس فقط في فلسطين وإنما في الشرق كله .

من البديهي أن التواجد المسيحي في فلسطين أقدم من التواجد الإسلامي ، وأن عملية الأسلمة جرت بين الفلسطينيين بالتدريج ، وتسارعت في أواخر الحكم العثماني الذي مارس تمييزاً واضحاً ضد الأقليات فدخل كثيرون في الإسلام تفادياً لهذا التمييز .

بقى المسلمون منذ الإحصاء الأول الذي أجري في عام ١٥٣٣ الغالبية الساحقة من السكان في حين بقي المسيحيون النسبة الثانية واليهود الثالثة حتى عام ١٩١٤ حين شكل المسلمون ٧٦,٢٪ والمسيحيون ١٠,٢٪ و١٣,٦٪ أصبحوا من اليهود وهم الذين شكلوا في العام ١٦٩٠ ، ١٪ فقط من سكان فلسطين وشكل

\* مدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، رئيس الشبكة العربية للتسامح

المسيحيون ٤,٧٪. كان ذلك بسبب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبدء تنفيذ المخطط الصهيوني لإقامة الدولة اليهودية على أراضي فلسطين فتناقصت نسبة المسيحيين إلى ٩,٤٪ في عام ١٩٢٢، وإلى ٨,٦٪ في عام ١٩٣١ وإلى ٧,٣٪ في عام ١٩٤٧. وكذلك جرى بالنسبة لتواجد المسلمين في فلسطين أيضاً.

تواجد المسيحيون في فلسطين بشكل ملحوظ في المدن وبخاصة تلك التي وقعت في المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ مثل القدس، الناصرة، عكا، وحيفا. كذلك تواجد المسيحيون وبشكل ملحوظ في بيت لحم ورام الله وبشكل أقل في مدن الضفة الأخرى مثل نابلس، جنين، طولكرم، وكذلك في مدينة غزة. ولم يشكل المسيحيون في فلسطين في يوم من الأيام أقلية حيث لا توجد كانتونات معزولة داخل المجتمع الفلسطيني يعيش فيها المسيحيون بل هم مندمجون داخل المجتمع بصورة عامة. كان ذلك قبل تهجير الفلسطينيين من أراضي ١٩٤٨.

وبعد ذلك طالت الهجرة المسيحيين الفلسطينيين تماما كما طالت المسلمين، حيث تدفق اللاجئون إلى ما تبقى من أراض في فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إلى لبنان وسوريا والأردن وبشكل أقل إلى مصر والعراق. بالنسبة لكثير من المسيحيين الفلسطينيين كان اللجوء إلى الدول العربية محطة مؤقتة لاستكمال الهجرة إلى الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وبأعداد أقل إلى أوروبا.

في آخر الإحصائيات (٢٠٠٧) العدد التقريبي للمسيحيين في الضفة الغربية والقدس وغزة بلغ ٥١,٧١٠ وهو ما يقارب ١,٣٧٪ من السكان، كما أن عددهم في داخل أراضي ١٩٤٨، ١٥١,٦٠٠ نسمة وهو ما يشكل ٦٦,١٪ من السكان. لقد كان تأثير الهجرة على عدد المسيحيين في كل من الضفة الغربية وغزة ملحوظا إذ لم يرتفع عدد السكان المسيحيين في هاتين المنطقتين بين عامي ١٩٦١، ٢٠٠٧ إلا من ٤٥,٨٥٥، إلى ٥١٧١٠ فقط

(Palestinian Christians. Facts figures and trends 2008. Published by: diyar. Edited by rania al qass collings and others).

## المسيحيون الفلسطينيون . . . اجتماعياً:

يعتبر الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمسيحيين الفلسطينيين إجمالاً أفضل منه بالنسبة للمسلمين الفلسطينيين. فلكونهم في معظمهم من سكان المدن، اشتغل الكثير منهم في التجارة وأصبحوا أصحاب مهن

<sup>١</sup> هذا لا ينفي تواجد مسيحيين فلسطينيين عديدين يعيشون في القرى ويعملون في الزراعة

حرة وشكلوا جزءاً أساسياً من الطبقة الوسطى الفلسطينية .

كما أن نسبة التعليم بين المسيحيين في فلسطين أعلى بكثير منها لدى المسلمين<sup>1</sup> وبخاصة في السنوات الأولى التي نشأ فيها التعليم الحديث في فلسطين أيام الانتداب البريطاني وذلك نظراً لتركزهم في المدن وبعدهم عن العمل الزراعي في الريف الذي استقطب الشباب وأبعدهم عن التعليم، كذلك نظراً لكون معظم المدارس ومؤسسات التعليم الأخرى في تلك الفترة أسست من قبل المؤسسات التبشيرية المسيحية الأوروبية .

إن تأثير المسيحيين الفلسطينيين في المجال التعليمي ما زال واضحاً حتى الآن، فأقدم وأعرق جامعتين في فلسطين وهما جامعتا بير زيت وبيت لحم أسستا من قبل عائلات أو مؤسسات مسيحية، وتحملان الطابع المسيحي بشكل أو بآخر .

كذلك المدارس، فإذا ما استثنينا المدارس الحكومية التي لا تميل الطبقة الوسطى الفلسطينية إلى إرسال أبنائها لها، وكذلك مدارس وكالة الغوث التي يدرس بها أبناء اللاجئين الفلسطينيين وبخاصة في المخيمات، فإن المدارس الخاصة المسيحية هي التي يفضلها الفلسطينيون، وهى التي نشأت مبكراً قبل أن تبدأ بالنشوء المدارس ذات الطابع الإسلامي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي .

إضافة إلى المؤسسات التعليمية فإننا نجد الكثير من المؤسسات الطبية والمستشفيات والنوادي التي يغلب عليها الطابع المسيحي وتقدم خدمات كبيرة لكافة المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين .

### دور المسيحيين . . . مساهمة ملحوظة

كان للوضع الاجتماعي البارز لمسيحيي فلسطين، وكذلك الوضع الاقتصادي الجيد، وانعكاسات ذلك على خلق وضع تعليمي وثقافي متطور عن الآخرين، أثر كبير على تأثير المسيحيين الاستثنائي على الحياة الفلسطينية العامة، التعليمية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وعلى إيجاد شخصيات بارزة في هذه المجالات أثرت بشكل ملحوظ في الوضع الفلسطيني والعربي .

ففي مجال الصحافة والإعلام، برز عدد من الصحفيين الفلسطينيين المسيحيين منذ البداية، فكان الصحفي عيسى داوود العيسى من يافا صاحب جريدة «فلسطين» في ظل الانتداب، والصحفي رجا العيسى الذي أعاد

إصدار جريدة فلسطين في القدس بعد النكبة عام ١٩٤٩ . والصحفي يوسف العيسى صاحب جريدة "ألف باء"

التي صدرت في دمشق، والصحفي نجيب نصار صاحب جريدة "الكرمل" في حيفا، والصحفي حنا اظليل صاحب مجلة "الزنبقة" التي صدرت في القدس في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، والصحفي سليم قبعين الذي أصدر مجلة "الإخاء" في القاهرة عام ١٩٢٤، وآخرون .

وفي مجال الثقافة والأدب والتربية والتعليم برز كثيرون مثل خليل السكاكيني، والشاعر اسكندر الخوري البيتجالي، والدكتور نقولا زيادة، والدكتور ادوارد سعيد، والدكتور اميل توما، واميل حبيبي، والدكتور فرحات زيادة، وحنا ناصر، وكمال ناصر، وحنا أبو حنا، وبندلي الجوزي، وعزمي بشارة، وحنا عشراوي، وكثيرون آخرون .

أما في مجال السياسة فقد برزت شخصيات مثل فؤاد عطا الله، وأمیل الغوري، وأمیل توما، وتوفيق طوبي، وحنا عشراوي، وعزمي بشارة، وجورج حبش، وفؤاد نصار وغيرهم . كذلك برزت شخصيات مهمة في مجال المحاماة والقانون وفي الطب والعلوم وكذلك رجال أعمال، وبخاصة في بلدان المهجر مثل حسيب الصباغ، وسعيد خوري وغيرهم . (هذه الأسماء كلها مأخوذة عن مقالة عبد الله أبوعيد، تسامح (ص ٤٧-٥٨) حزيران ٢٠٠٥ عدد ٩، سنة ٣)

## المسيحيون في النظام السياسي الفلسطيني

ساهم المسيحيون إلى جانب المسلمين في فلسطين في النهوض الوطني وذلك منذ تشكل الوعي الوطني الفلسطيني في بداية القرن الماضي . فلقد كانت الجمعيات المسيحية الإسلامية أول من لفت الأنظار إلى النشاط الصهيوني في فلسطين، وأول من عقد مؤتمراً وطنياً فلسطينياً من أجل التحدي لذلك النشاط .

كما شكل المسيحيون الفلسطينيون العنصر الأكثر نشاطاً أثناء تأسيس الأحزاب السياسية في فلسطين، وبخاصة الأحزاب اليسارية والقومية . فمن المعروف أن أشخاصاً مثل فؤاد نصار وأمیل توما وأمیل حبيبي وتوفيق طوبي كانوا من مؤسسي الحزب الشيوعي في فلسطين وكذلك عصابة التحرر الوطني في فلسطين التي أسست عام ١٩٤٣ .

بالإضافة إلى ذلك فقد كان مسيحيون فلسطينيون على رأس حركة القوميين العرب التي أسسها جورج حبش، والذي أسس فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لقد نشط المسيحيون الفلسطينيون في كافة الحركات الفدائية الفلسطينية سواء تلك التي اتخذت شكلاً وطنياً كفتح أو تلك التي اتخذت طابعاً يسارياً.

لقد راعى النظام السياسي الفلسطيني طيلة تواجده وعلى أي شكل كان ذلك التواجد، وجود «الأقلية» المسيحية. فمنظمة التحرير الفلسطينية حرصت منذ تأسيسها على أن يكون مسيحيون في كافة مؤسساتها ومنها المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة.

وفي السبعينيات تبنت منظمة التحرير شعار الدولة العلمانية التي يعيش به المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة. وكذلك فعلت وثيقة الاستقلال التي صدرت عن المجلس الوطني الذي عقد في الجزائر عام ١٩٨٨ حيث أكدت أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية، والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم. وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية على أثر اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام ١٩٩٣ أقرت السلطة وثيقتين هامتين تم فيهما التطرق إلى موضوع أصحاب الديانات المختلفة في فلسطين. الأولى تمثلت في القانون الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور المؤقت لفلسطين، والذي شكل تراجعاً ملحوظاً قياساً بوثيقة الاستقلال فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة حيث جاء في المادة رقم ٤ .

الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون.

### مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع

كان ذلك على الرغم من أن القانون الأساسي نفسه، وفي المادتين التاسعة والثامنة عشر حاول التخفيف من حدة المادة الرابعة، حيث جاء في المادة رقم ٩: الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب

العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة ونصت المادة ١٨ على أن "حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة".

أما الوثيقة الثانية فهي النظام الانتخابي الذي حدد كوتا للمسيحيين تجاوزت كثيراً نسبتهم العددية. ففي الانتخابات الفلسطينية الأولى للمجلس التشريعي حددت ستة مقاعد للمسيحيين من بين ٨٨ مقعداً، وفي الانتخابات الثانية حددت ستة مقاعد من بين ٦٠ مقعداً.

وفيما يتعلق بالحكم المحلي فإنه إضافة إلى الكوتا الخاصة بالمسيحيين في المدن "المختلطة" فإن هناك عرفاً سائداً وهو أن يكون رئيس البلدية في كثير من هذه المدن مسيحياً رغم النسبة الضئيلة التي يشكلها المسيحيون من السكان. وهذا يحدث في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله وبيروت وكذلك في قرى مثل عابود، عين عريك، جفنا، الطيبة، الزبادة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على اهتمام النظام السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بالمسيحيين الفلسطينيين. فبالإضافة إلى المراسيم التي صدرت فيما يتعلق بالكوتة المسيحية في المجلس التشريعي والرؤساء المسيحيين للبلدات التي يوجد بها عدد ملحوظ من المسيحيين، هناك مراسيم تتعلق بالاعتراف بالكنائس المسيحية، ومرسوم لتشكيل لجنة عليا للشؤون المسيحية ومرسوم يتعلق بعطلة نهاية الأسبوع في المدارس المسيحية.

## المسيحيون في المجتمع الفلسطيني

إذا كان النظام السياسي الفلسطيني قد أنصف المسيحيين الفلسطينيين إجمالاً رغم تعامله معهم في بعض الأحيان كأقلية دينية، إلا أن وضعهم في المجتمع وعلاقتهم بأصحاب المعتقدات والأديان الأخرى قد تراوحت سلباً وإيجاباً من ظرف تاريخي سياسي لآخر.

تاريخياً لم يشهد المجتمع الفلسطيني انقسامات كبيرة على أسس دينية، بل على أسس قبلية مما جعل الاصطفاف يتكون بالعادة من مسلمين ومسيحيين في كلا الجانبين المتنازعين. ولم يشكل الدين هوية للمؤمن به منذ نشوء الوعي الوطني الفلسطيني في بداية القرن الماضي، مروراً بالنكبة عام ١٩٤٨ والنهوض القومي في الستينيات والسبعينيات. واستمرت العلاقة بين أصحاب الديانات المختلفة في فلسطين جيدة جداً حتى

أواخر السبعينيات حيث بدأت بعض المشاكل بالظهور .

منذ ذلك التاريخ والذي ينعتة البعض بتاريخ بدء الصحوة الإسلامية في فلسطين والمنطقة، ونمو الدور الذي تقوم به تنظيمات الإسلام السياسي، وانتشار مظاهر الأسلمة في المجتمع، ومع ما تلا ذلك من مظاهر للمسحنة لم تكن تظهر من قبل، ظهرت بعض الاحتكاكات كان لها طابع ديني جرى تضخيمها والمبالغة بها أحياناً من قبل بعض الأوساط المسيحية في الخارج، وجرى الاستخفاف بها في أحيان أخرى من قبل أوساط إسلامية . لقد حاولت أوساط غربية استغلال المشاكل (الحقيقية أحياناً وغير الحقيقية أحياناً أخرى) من أجل أهداف سياسية معينة، وكان من ردود فعل بعض الإسلاميين أنهم استخدموا هذا الموقف من أجل تبيان "تبعية" المسيحيين للغرب .

ورغم انسياق بعض المسيحيين وبخاصة من أولئك الموجودين في الخارج مع ذلك، إلا أن الغالبية العظمى من المسيحيين الوطنيين الفلسطينيين رفضت ذلك، وعلى سبيل المثال فقد أعربت مجموعة "وقفه حق" المسيحية الفلسطينية عن قلقها من تصريحات رئيس أساقفة كانتربري الأسقف روان وليمز، الذي زار إسرائيل مؤخراً وصرح بأن المسيحيين في الأراضي المقدسة يعانون من التطرف الإسلامي، وقال رئيس هذه المجموعة إن أكبر تهديد يواجهه المسيحيين في فلسطين والمنطقة هو الاحتلال الإسرائيلي (الأيام ٢٢/٦/٢٠١١).

لقد جرت اعتداءات على بعض الكنائس وعلى ممتلكات للمسيحيين، وبخاصة في مناطق مثل بيت لحم . لكن هذه الفوضى التي تفشت أيام غياب كل مظاهر القانون أيام الانتفاضات الفلسطينية، سرعان ما تلاشت عندما فرض شيء من النظام بعد قيام السلطة . ورغم أن فلسطين تتأثر بسياسة التطويق الموجودة في كثير من دول المنطقة، فالواضح الآن أن المسلمين والمسيحيين يواجهون تحديات مشتركة تتمثل بالاحتلال والوضع الأمني، وكذلك الوضع الاقتصادي الذي نشأ وأدى إلى كثير من المشاكل كالبطالة والفقر وعدم الأمان، وأسفر بطريقة أو بأخرى عن تشجيع الهجرة إلى خارج فلسطين في أوساط المسيحيين وكذلك المسلمين .

## هجرة المسيحيين

تدل الإحصائيات المتوافرة على أن أعداد المسيحيين في فلسطين، وكذلك نسبتهم بين السكان في تراجع مستمر منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن . إن عدد المسيحيين في القدس وبيت لحم الآن وهما المنطقتان اللتان تعيش بهما النسبة الكبرى من المسيحيين، هو أقل مما كانوا عليه عام ١٩٤٥ (برنارد سابيللا)

march 20nd,2007. (Bernard sabella).

أن هجرة المسيحيين من فلسطين ومن الشرق عامة مسألة ليست جديدة إذ ابتدأت منذ نهاية الدولة العثمانية . لقد كانت الهجرة الأولى لدوافع اقتصادية إضافة إلى سياسة الدولة العثمانية غير العادلة فيما يتعلق بالمسيحيين .

ويقال إن معرفة المسيحيين للغة الانجليزية نتيجة وجود المدارس الغربية التبشيرية سهل هذه الهجرة (محاضرة برنارد سايبلا ، ملتقى الفكر العربي) لكن هناك إجماعاً بين المسيحيين الفلسطينيين على أن العامل الديني ليس له أي دور في قرارهم بالهجرة . (نفس المصدر).

وعلى أثر النكبة أصبح مسيحيون فلسطينيون كثر لاجئين ، في الدول المجاورة لفلسطين تماماً مثلما جرى مع مواطنيهم المسلمين ، واستمرت الهجرة بعد ذلك بوتائر مختلفة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد .

في استطلاع جرى على الفلسطينيين المسيحيين في فلسطين التاريخية (إسرائيل والضفة وغزة) تحدث عنه برنارد سايبلا أفاد ٣٦٪ من مسيحيي فلسطين أن الوضع السياسي والاحتلال بما فيه من مصادرة الأراضي ، والجدار الذي التهم معظم أراضي بيت لحم وبيت جالا هو السبب الأول وراء هجرة المسيحيين . في حين أفاد ٣٣٪ أن السبب الرئيسي هو البطالة والوضع الاقتصادي . كما أفاد ١١٪ من المسيحيين أن السبب الرئيسي للهجرة هو التطرف الديني . لكن الملفت للنظر أن الذي تحدث عن التطرف الديني كسبب أساس هو ١٤٪ من المسيحيين في إسرائيل ، في حين أفاد بذلك ٣٪ من المسيحيين في الضفة وغزة مما يعني أن تخوف المسيحيين الفلسطينيين من التطرف الديني اليهودي أكثر منه من التطرف الإسلامي .

هناك علاقة وطيدة بين مختلف مسببات الهجرة للمسيحيين الفلسطينيين ، فالجانب السياسي والأمني المتعلق بالانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال ، وغياب الأمان ، يؤثر في الوضع الاقتصادي للناس ويزيد من نسبة البطالة ، وذلك يؤثر بدوره في الحالة الفكرية السائدة من توتر وتطرف بما فيه التطرف الديني الإسلامي والمسيحي .

هناك مثلاً هجرة كبيرة في أوساط المسيحيين في قطاع غزة ، ومن الصعب معرفة ما إذا كانت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، والحرب الإسرائيلية التي شنت على القطاع ، هي السبب الأكثر حضوراً وراء ذلك أم هي الأحداث التي وقعت بين فتح وحماس في القطاع وما تبع ذلك من حكم حركة حماس لغزة .



هناك هجرة كبيرة في أوساط المسيحيين في قطاع غزة باتجاه الضفة الغربية نظراً للحصار والوضع الأمني والاقتصادي في القطاع. لكن القرار رقم ١٦٥٠ الذي أصدرته حكومة الاحتلال، والذي ينص على ضرورة إرجاع الغزويين في الضفة إلى القطاع ساهم في هروب كثير من المسيحيين الغزويين من الضفة إلى الخارج.

لكن من الواضح أن الإسلاميين الفلسطينيين، وبخاصة الاتجاه الأساسي فيهم وهو حركة حماس والإخوان المسلمين، لم يشككوا في يوم من الأيام تهديداً للوجود المسيحي في البلاد. بل هم يصرون أن ذلك الوجود الهادئ للمسيحيين هو دليل على ما يسمونه "تسامح الدين الإسلامي" تجاه أصحاب الديانات. وإذا كان لهذا النوع من الإسلاميين خطورة فإنما كان بشكل أساسي على ما يسمى بالعلمانيين الفلسطينيين وليس "المؤمنين" الآخرين.

كما سبق أن ذكرنا فإن أحداً لم يشكك يوماً ما في وطنية المسيحيين الفلسطينيين، بل ربما شككوا نموذجاً للوطنية المبكرة. لكن تركيز الإدارة الأمريكية وبعض الحكومات الغربية إضافة إلى بعض السياسيين ومنظمات المجتمع المدني الغربية على مسيحيي الشرق ومن ضمنهم المسيحيين الفلسطينيين خاصة خوفاً من حركة حماس عليهم، أدى لانتشار فكرة خاصة بين الإسلاميين فحواها وجود ارتباط معين بين المسيحيين هنا والسياسة التي ينتهجها الغرب تجاه القضية الفلسطينية. لكن هذه الفكرة بقيت في أوساط محدودة، وبقيت الغالبية من الفلسطينيين ترى أن لا فرق من حيث الوطنية بين المسيحي والمسلم.

## الإعلام في فلسطين ودوره في هجرة المسيحيين

إلى جانب الإعلام الرسمي في الضفة الغربية أي راديو وتلفزيون فلسطين ونظيره في غزة إذاعة وتلفزيون الأقصى، توجد العديد من محطات الإذاعة والتلفزيونات الخاصة التي انتشرت في السنوات الأخيرة، وأخذت طابعاً محلياً في المدن التي تبث فيها.

تعمل في الضفة الغربية ٣١ محطة إذاعية محلية منها ١٠ في رام الله والبيرة، ٤ في بيت لحم، ٨ في الخليل، ٣ في نابلس، ٣ في جنين، ٢ في قلقيلية، ١ في أريحا، ١ في طولكرم. أما بالنسبة للمحطات التلفزيونية الخاصة في الضفة الغربية فيبلغ عددها ٢٢ محطة منها ٥ في رام الله و ٤ في بيت لحم و ٢ في الخليل و ٤ في نابلس و ٣ في طولكرم و ٢ في جنين و ١ في قلقيلية وواحدة في أريحا.

أما في قطاع غزة فلا يوجد أي تلفزيون غير التلفزيون الحكومي وهو الأقصى، بينما توجد عشرة إذاعات محلية منها خمس حزبية هي إذاعات الشعب والقدس ووطن والأقصى وإذاعة القرآن الكريم. وهناك خمس إذاعات أخرى مستقلة هي إذاعات البراق والمنار والإيمان والتي يمتلكها رجال أعمال ذوو توجه إسلامي، وإذاعة ألوان وغزة FM والتي يبدو أنها إذاعات ليبرالية التوجه.

هناك برامج دينية إسلامية في الأغلبية الساحقة من الإذاعات المحلية في الضفة الغربية سواء على شكل الافتتاح بتلاوة القرآن، أو ببرامج يتحدث فيها رجال دين عن مواضيع ذات علاقة. لكن إذاعة القرآن الكريم في نابلس وإذاعة الهدى في قلقيلية تعتبران محطتين دينيتين إسلاميتين بامتياز. أما بالنسبة للمحطات الإذاعية في بيت لحم، فعلى الرغم من أن ملكية ثلاث منها مملوكة لمسيحيين والرابعة يملكها مجموعة من شباب مخيم الدهيشة، إلا أن تلك الإذاعات لا توصف بأنها إذاعات دينية، رغم أنها تبث بعض مراسم وتراتيل الأعياد المسيحية.

بالنسبة لمحطات التلفزيون فإنه من المتعارف عليه، أن تلفزيون المهدي في بيت لحم يعتبر من قبل كثيرين أنه التلفزيون المسيحي في فلسطين. أما التلفزيونات الأخرى، وعلى الرغم من عدم وجود ما يشير إلى انتماء فكري بصورة واضحة، إلا أن معظمها يتسم بالمحافظة ويحرص على وجود ما هو ديني إسلامي في برامجه مثل نقل صلاة الجمعة والأذان وغيرهما.

لكن تأثير الإعلام الفلسطيني المحلي على كثرة مؤسساته ليس هو المؤثر الأساسي في الرأي العام الفلسطيني، بل يأتي في البداية دور الفضائيات العربية. ففي استطلاع أجراه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حول رأي الشارع الفلسطيني في الإعلام المحلي والعربي أفاد ٥٢٪ من المستطلعين أنهم يأخذون الخبر من الإعلام العربي في حين أفاد ٣٧٪ أنهم يأخذونه من الإعلام المحلي. لكن اللافت في ذلك أن ٦٥٪ من المستطلعين في الضفة الغربية يفضلون الإعلام العربي في حين أن ٦٠٪ في القطاع يفضلون الإعلام المحلي. (استطلاع رقم ١، رأي الشارع الفلسطيني في الإعلام المحلي والعربي، ٢١-١٩ شباط ٢٠٠٩، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان).

يتضح أكثر فأكثر الدور الذي تلعبه الفضائيات العربية وبخاصة الجزيرة والعربية وغيرهما في تشكيل الرأي العام في فلسطين والبلدان العربية الأخرى. وكما أفاد المستطلعون في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن البرامج الدينية تأتي في الدرجة الثانية بعد البرامج الإخبارية من حيث المشاهدة. فقد أجاب ٤٦٪ من المستطلعين أنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية، في حين أجاب ٢٢٪ منهم أنهم يتابعون البرامج الدينية. وربما للمفارقة

أيضاً أن نعرف أن متابعي البرامج الدينية هم ٢٤٪ في الضفة الغربية و ١٥,٥٪ في غزة. (استطلاع مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان).

## تأثير الإعلام

من المعروف الآن أن وسائل الاتصال والتأثير لم تعد محدودة. ففيما يتعلق بالتلفزيون مثلاً هناك أكثر من ٦٠ محطة فضائية دينية إسلامية ومسيحية تصل للمشاهد الفلسطيني بلغات مختلفة وهذه المحطات تتراوح بين المعتدل والمتطرف، وهي محطات إسلامية سنوية وشيعية ومحطات مسيحية من طوائف مختلفة. ناهيك عن كثير من المحطات التي تبث برامج تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بالدين، إلا أننا ولحصر الموضوع فإننا نتحدث عن تأثير الإعلام الفلسطيني.

لا بد من الإشارة إلى أن الإعلام لم يكن من بين الأسباب التي قال المسيحيون إنها سبب في الهجرة (برنارد سايبلا) ودور ذلك الإعلام هو في التعبير عن الحالة السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين.

في دراسة صدرت عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حول دور الإعلام الفلسطيني في مرحلة الانقسام السياسي بين فتح وحماس وكانت بعنوان "الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين" تم تناول صفات الإعلام الفلسطيني بمجملة في تلك الفترة حيث تميز الخطاب الإعلامي بصفات منها أنه هو خطاب سياسي (فتوي سياسي) بالدرجة الأولى، وليس خطاباً فتوياً دينياً، حيث يقسم الناس حسب توجهها السياسي وليس حسب انتمائها الديني. وكان ذلك الخطاب كذلك خطاب اتهام وتخويف، وتخريض على الانقسام، وخطاباً حزياً يقينياً يلغي الآخر، وأحياناً كان خطاباً تبريراً، كما كان خطاباً تكفيرياً في بعض الأحيان. لقد كان باختصار إعلاماً ألعوبة بأيدي السياسيين يستخدمونه كما يشاؤون، دون التفات لحد أدنى من المهنية والموضوعية.

إجمالاً عندما يتحدث الإعلام الفلسطيني مباشرة عن المسيحيين في فلسطين فإنه يتحدث بإيجابية، وهذا ملاحظ سواء في إعلام فتح أو حماس أو الإعلام المستقل. وهو يحاول إجمالاً إبراز دور المسيحيين في النضال الوطني فقد تحدثت الصحف بإسهاب مثلاً عن أول شهيد مسيحي في الانتفاضة. وهذا الإعلام عندما يقرر أن يتحدث في المسائل المتعلقة بالإيمان فإنه يقسم الناس إلى مؤمنين و"علمانيين" وليس إلى مسلمين ومسيحيين. وفي كثير من المرات فإننا نشهد "تسابقاً" بين وسائل الإعلام المنتمية للجهات السياسية المختلفة على من منها

يحترم المسيحيين أكثر . لكن هناك وبصورة غير مباشرة ما يصل للمسيحيين سلباً وإن كان لا يراد له ذلك . ففي خضم تناول كثير من وسائل الإعلام الفلسطينية موضوع الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ، وما إذا كان هذا الصراع هو صراع وطني أم ديني أم من هذا وذاك ، يقال إن فلسطين أرض وقف إسلامي في حين يتطرق الإعلام الإسرائيلي إلى الرواية الصهيونية من أن فلسطين أرض الميعاد لليهود . وبين إسلامية ويهودية يشعر كثير من المسيحيين أنهم خارج الصورة بتاتا ، وأن هذا المكان هو ليس وطنهم الحقيقي وهم ضيوف عليه .

وعندما يقابل الإعلامي في الجزيرة أحمد منصور الدكتور محمد سليم العوا رئيس رابطة علماء المسلمين في برنامج بلا حدود، ويتحدث العوا عن المبالغة في نسبة الأقباط في الشعب المصري ويقول إنهم ليسوا ١٠٪ وأنهم ”يا دوب ٤٪“ تصل الرسالة وكأنه إذا كانت نسبتهم ضئيلة فان حقوقهم تقل أيضاً، وكأن حقوق المواطن ووضع في الدولة له علاقة بعدد الفئة الفكرية أو الدينية التي ينتمي إليها .

كما أن الجو الثقافي الأحادي الطرف الذي تنشره معظم وسائل الإعلام المحلية والإقليمية تكوّنه إما اعتبارات أيديولوجية دينية أو أسباب تجارية تسويقية تحاول استخدام الدين للترويج . إضافة إلى ما تنقله وسائل الإعلام عن توتر طائفي وانتهاكات بحق أقليات معينة ترفع من التوتر الذي قد يشعر به المسيحيون في فلسطين والمنطقة . نستنتج مما سبق أنه رغم الدور المتصاعد للإعلام في التأثير علي الناس إلا أنه لا علاقة قوية ومباشرة له بموضوع هجرة المسيحيين من فلسطين .

### خلاصة :

لم يعتبر الإعلام الفلسطيني في يوم من الأيام طائفيًا بل إعلاماً مسيساً حزبيًا من جهة ، ومسكوناً بالقضية الوطنية من جهة أخرى بل يوصف بأنه ما فوق المسيس . وبالتالي فإن المسيحيين أو أية جهة دينية أخرى بما فيهم حتى اليهود لم يكونوا هدفاً لهذا الإعلام كطائفة قائمة بحد ذاتها ، ولم يكونوا عنواناً لتوجيه رسائل خاصة بهم يكون لها تأثير علي تشجيع الهجرة أو الحد منها .

حتى في الآونة الأخيرة ، وحيث تساقق الإعلام الفلسطيني جزئياً مع الوضع السياسي في المنطقة ، ذلك الوضع الذي ذهب كثيراً باتجاه الطائفية سواء في العراق أو لبنان وغيرهما من البلدان العربية وغير العربية ، ثم التركيز على الفرق الإسلامية المختلفة (سنة وشيعة وبخاصة) وإخراج المسيحيين من دائرة الحديث ، رغم أن أي حديث طائفي سيؤدي في النهاية إلى ضرر يبال كافة المكونات بما فيهم المسيحيين .

رغم أن الإعلام الفلسطيني لم يتحدث صراحة عن المسيحيين أو غيرهم من مكونات المجتمع الفلسطيني، إلا أن الكم الكبير من البث الديني يخلق فضاء دينياً يمكن أن يمس بطبيعة الدولة وجوهرها وعلاقتها بالمواطن، ويشوه هويتها كدولة مدنية. . وإن شئت علمانية على نفس المسافة من كافة الديانات والمعتقدات.

لقد ساهم ذلك الفضاء في تحويل الدين إلى هوية، كما ساهم سواء مباشرة أو غير مباشرة في خلق نواة لمسألة مسيحية في فلسطين. ومما ساعد في إبقاء الإعلام الفلسطيني بعيداً عن أن يكون مؤثراً في توجهات المسيحيين الفلسطينيين نحو الهجرة، فإن المسيحيين أنفسهم لم يشكلوا حزباً سياسياً يوماً ما، ولم تكن هناك مواقف سياسية مسيحية ولا حتى مسلمة، ولم يتحولوا إلى طائفة بل انتشروا سياسياً على معظم الخريطة الحزبية الفلسطينية.

ثم إن المسيحيين الفلسطينيين كانوا في المجمل مع الهدف الوطني الفلسطيني العام، ومع القضية الوطنية الفلسطينية. وعندما كان الشعب الفلسطيني ضحية للمشروع الصهيوني كانوا هم أيضاً جزءاً من الضحية. المسيحيون لم يكونوا في فلسطين انعزاليين في يوم ما، بل جزءاً أصيلاً من حركة الشعب الفلسطيني، ومصيرهم جزء من مصيره.

ربما لم يساهم الإعلام بشكل ملحوظ في تهجير المسيحيين من فلسطين، لكنه لم يساهم بالشكل المطلوب في تثبيتهم فيها. وهو يساهم في ذلك ليس إذا زاد الجرعة التي يتحدث فيها عن أهل الكتاب، وعن المؤمنين الآخرين، بل بقدر ما يؤسس لوعي حقيقي بالديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون واحترام الآخر.



# من أجل النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني

التجربة الفلسطينية: الدروس والعبر

طاهر تيسير المصري \*

## المقدمة

قد يكون الخوض في غمار قراءة التجربة الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية (م . ت . ف) في عام ١٩٦٥ ، ولغاية هذه الأيام أمرا مهما ومفيدا، وبخاصة إذا كانت هذه القراءة تقيميته هدفها أخذ العبر من التجربة السابقة والاستفادة من الأخطاء، والبناء على النجاحات التي تحققت، ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها التسريع في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها.

## منظمة التحرير الفلسطينية : قراءة في التجربة

دون الخوض في تفاصيل الإشكالات التي حدثت أثناء وبعد تأسيس م . ت . ف، وحصولها على الحق في أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فقد كانت حاضنة سياسية واجتماعية وثقافية للفلسطينيين، وتعبّر عن وحدتهم في الداخل والشتات. وكان واضحا أيضا أنها اكتسبت شرعيتها، فلسطينيا، من خلال إجماع الفلسطينيين على الأهداف التي نشأت من اجل تحقيقها، وكذلك من خلال التفاف الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني حول المقاومة المسلحة التي تم اعتمادها كوسيلة رئيسية، وشبه وحيدة في استرجاع الحقوق الفلسطينية، وكان اعتماد الكفاح المسلح وثيقة لدخول الحركات والأحزاب الفلسطينية إلى صفوف م . ت . ف.

\* مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

استطاعت م. ت. ف، أن تحقق العديد من الانجازات الداخلية والخارجية، حيث استطاعت أن تبرز القضية الفلسطينية على أنها قضية تحرر وطني وليست قضية لاجئين؛ واستطاعت أن تحافظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من التشتت والضياع والذوبان في المحيط؛ وكذلك استطاعت أن تحصل على حقها في التمثيل الحصري للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والإقليمية والدولية؛ وتصدت أيضا لمحاولات خلق قيادات بديلة للشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج؛ ونجحت في إبعاد وإلغاء محاولات بعض الأنظمة العربية في تمثيل الشعب الفلسطيني، واستغلال القضية الفلسطينية كورقة لتحقيق مصالح لتلك الأنظمة على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

مع الإعلان عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في نهاية عام ١٩٨٧، ظهر على الساحة الفلسطينية من ينافس م. ت. ف، في قضيتين مفصليتين بالنسبة لشرعيتها: الأولى، هي حقها الحصري في الكفاح المسلح. والثانية، هي حقها الحصري في تمثيل الشعب الفلسطيني بكل أطيافه.

حاول الرئيس الراحل ياسر عرفات، في بداية التسعينيات في القرن الماضي، ومن خلال جولات حوارية عديدة أن يضم حركة حماس إلى صفوف م. ت. ف، ولكن جميع هذه المحاولات فشلت لأسباب ذاتية خاصة بحركة حماس لها علاقة بتخوف الحركة من احتوائها من قبل حركة فتح التي تسيطر على جميع مفاصل القرارات والمناصب القيادية في م. ت. ف، كذلك كان هناك أسباب موضوعية منعت حركة حماس من الانضمام إلى م. ت. ف، كان من أهمها الاختلاف البنيوي والبرنامجي بين حركة حماس من جهة وفصائل م. ت. ف، من جهة ثانية.

بعد إقرار برنامج السلام الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران من العام ١٩٦٧؛ ومن ثم موافقتها على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن الوفد الأردني في عام ١٩٩١؛ وبعد ذلك توقيعها على اتفاقية أوسلو مع إسرائيل في عام ١٩٩٣؛ ولاحقا قيامها بإلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلقة بالكفاح المسلح كوسيلة للتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي فلسطين التاريخية. وبعدها واعتماد المفاوضات كخيار وحيد لتحرير الأرض وتحصيل الحقوق الوطنية، كل ذلك أحدث خللا بنيويا في شرعية م. ت. ف، التي استندت في السابق إلى الكفاح المسلح والميثاق الوطني والبعث العربي والقومي للقضية الفلسطينية، وتم بشكل جزئي أو كلي التخلي عن هذه الركائز مقابل أن اعترفت إسرائيل بأن م. ت. ف، هي ممثل للشعب الفلسطيني وباقي الأمور الجوهرية خاضعة للتفاوض، بمعنى حدود الدولة، المستوطنات، القدس، اللاجئ، المياه.



وفي المقابل اعترفت المنظمة بشرعية دولة إسرائيل على حوالي ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية. أنشأت م. ت. ف، بحسب اتفاقية أوسلو السلطة الفلسطينية بهدف إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي حدث أن كبر دور السلطة على حساب دور م. ت. ف، وبمرور الوقت همشت مؤسسات م. ت. ف، لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وساعد على ذلك التداخل بين قيادات م. ت. ف، وقيادات السلطة الفلسطينية، وبخاصة أن الرئيس الراحل ياسر عرفات جمع بين رئاسة م. ت. ف، ورئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة حركة فتح، وكذلك فعل الرئيس الحالي محمود عباس.

لم يقتصر تأثير كبر حجم السلطة ودورها على تغييب وتهميش مؤسسات م. ت. ف، كالمجلس المركزي والمجلس الوطني ومؤسسات المنظمة الأخرى، واستحضارهم وقت الحاجة فقط عندما يراد تمرير بعض القرارات التي قد لا تلقى قبولا في معظمها لدى الشارع الفلسطيني، بل امتد هذا التأثير ليطال وضع م. ت. ف، في أماكن الشتات الفلسطيني بحيث تراجع دور المنظمة في إدارة شؤون الفلسطينيين في الشتات. كذلك أصبحت السلطة هي التي تشرف وتدير وتعين البعثات الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج وليس الدائرة المختصة في المنظمة.

في ظل هذا التراجع الكبير لدور المنظمة تمكنت حركة حماس من الدخول بقوة إلى ساحة العمل الجماهيري والسياسي والعسكري. فالشرعية التي قامت عليها المنظمة هي نفسها التي بنت عليها حماس قوتها سواء من حيث اعتمادها للكفاح المسلح، أو الميثاق الذي يقول إن فلسطين التاريخية هي للفلسطينيين وعدم شرعية دولة إسرائيل، ومن حق اللاجئين العودة إلى مدنهم وقراهم. وساعد حماس أيضا الفساد المالي والإداري الذي استشرى في هياكل السلطة الفلسطينية، والتي لم تستطع أن تتعامل مع هذا الموضوع بحزم وتغاضت عن محاسبة المسؤولين عنه.

من هنا بدأت حركة حماس منافسة م. ت. ف، على شرعية التمثيل داخليا وخارجيا وظهر ذلك جليا بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، حيث دعا السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى ضرورة إنشاء جسم يقود الشعب الفلسطيني، وفسر هذا التصريح من قبل الكثيرين على أنه دعوة لتشكيل إطار بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال الانتفاضة الثانية عززت حركة حماس من قوتها في الشارع الفلسطيني عبر العمليات العسكرية التي كانت تنفذها ضد إسرائيل، في الوقت التي كانت فيه قيادة السلطة الفلسطينية، والكثير من رموزها

يستتكرون مثل هذه العمليات بغض النظر عمّن يقف ورائها، مما انعكس سلبا على التعاطف مع السلطة وقياداتها. وجاء الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، وتم تصويره على أنه انتصار للمقاومة المسلحة من ناحية، وانتصار لحركة حماس وجناحها العسكري من ناحية أخرى، ليعزز قوة وسيطرة الحركة بشكل أو بآخر على احتكارها للمقاومة المسلحة، في الوقت التي كانت فيه قيادات السلطة تنادي بخيار المفاوضات لتحرير الأرض.

ودون الخوض في تفاصيل مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية في حينه، ومن ثم الحسم العسكري الذي نفذته في قطاع غزة في منتصف حزيران ٢٠٠٧، والحرب الإعلامية بينها من جهة، وبين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة أخرى، استغلت حركة حماس ضعف أو غياب هياكل واطرم. ت. ف. في محاولة إعادة تكوين الوعي الفلسطيني وتصوير النضال الفلسطيني بأنه بدأ مع تشكيل حركة حماس، وأن م. ت. ف. تريد التفريط بالحقوق الفلسطينية، وأن السلطة الفلسطينية هي أداة لتدمير المشروع الوطني.

ترى حركة فتح ومعظم الفصائل العاملة ضمن إطار م. ت. ف. أن هناك حاجة فعلية لإعادة تفعيل هياكل المنظمة، وترى حركة حماس وبعض الفصائل الأخرى أن هناك ضرورة ليس فقط لإعادة تفعيل هذه الهياكل، وإنما هناك ضرورة لإعادة بناء م. ت. ف. من جديد. وهنا تكمن الإشكالية أو المعضلة بين طرفي المعادلة. تؤمن حركة فتح وباقي الفصائل العاملة تحت جناح م. ت. ف. بأن المنظمة كانت وستبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا تنكر حركة حماس، على الأقل في العلن، هذه الحقيقة، ولكن من الواضح أن حركة حماس غير مضطرة وغير ملزمة بدخول المنظمة وهي في وضعها الحالي، حيث تسيطر حركة فتح على القرار فيها، بينما تقبل باقي التنظيمات بحصتها وفق نظام المحاصصة المتبع في هياكل ومؤسسات المنظمة.

ترى حركة حماس أن إعادة بناء م. ت. ف. سيمكنها من أن تكون ندا للحركة فتح من جهة، وسيمكنها أيضا من اكتساب شرعية عربية ودولية من خلال وجودها ضمن إطار معترف به داخليا وخارجيا، وسيغنيها عن تشكيل إطار بديل ربما لا يحظى بنفس المكانة التي تحظى بها م. ت. ف. محليا وعربيا ودوليا، ويجنبها الاتهام بأنها تريد تقسيم الشعب الفلسطيني وتشيت وحدته المفترضة ضمن إطار المنظمة. بينما تصر فصائل م. ت. ف. على كون المنظمة «بصحة جيدة» وهي بحاجة فقط إلى إعادة تفعيل دون المساس بتركيبتها، وذلك من باب الحفاظ على الامتيازات والمواقع.

هذه الرؤى المتناقضة بين الطرفين جعلت من موضوع إعادة تفعيل أو تطوير أو إعادة بناء المنظمة من أكثر المواضيع أهمية وتعقيدا في الحوارات التي دارت بين مكونات العمل السياسي الفلسطيني وبخاصة بين حركتي فتح وحماس، وتحولت منظمة التحرير الفلسطينية من شيء يفترض به أن يوحد الفلسطينيين إلى شيء يتقاتلون عليه.

مع قيام السلطة الفلسطينية دخل الشارع الفلسطيني في نقاش حول طبيعة المرحلة التي نعيشها؛ هل هي مرحلة تحرر وطني، أم هي مرحلة استقلال وبناء الدولة؟ فإذا كانت مرحلة تحرر من الاحتلال فعلى المنظمة مقاومته بكافة الأشكال والوسائل التي كفلتها الشرعة الدولية بما فيها الكفاح المسلح. وإذا كانت المرحلة مرحلة استقلال وبناء دولة فدور المنظمة يكمن في بعض التفاصيل الواجب حلها تفاوضيا مع الاحتلال.

إن الاختلاف على تحديد طبيعة المرحلة أدخل الفلسطينيين في دوامة البرامج والسياسات المتناقضة مما خلق حالة من الفوضى السياسية والبرامجية أضرت بالمشروع الوطني الفلسطيني، والقضية الوطنية وأحدثت تراجعا كبيرا لهذه القضية محليا وعربيا ودوليا. فنحن مختلفون على أدوات النضال، ومختلفون على طبيعة المرحلة، ومختلفون على ركائز المصلحة الوطنية العليا... إلخ.

### في تقييم التجربة السابقة

المتابع للوضع الفلسطيني سيلاحظ حالة من التخبط السياسي عند مختلف القوى والأحزاب الفلسطينية، وذلك فيما يبدو، على خلفية وصول هذه القوى ببرامجها وخياراتها وطروحاتها إلى طريق مسدود، سواء أكان خيار المفاوضات أم خيار المقاومة المسلحة. هذا التخبط السياسي والضيق يعيد إلى الأذهان الحالة التي كان عليها الشعب الفلسطيني عقب نكبة عام ١٩٤٨، ولكن هذه المرة بشكل أكثر كارثية وسوداوية لأن الفاعل هو فلسطيني بامتياز والمفعول به كذلك.

ويتجلى هذا التخبط في توصيف الحالة السياسية، فلا أحد في الساحة الفلسطينية قادر على تحديد أو توصيف الحالة التي يمر بها بمصطلح واحد. أحيانا يتحدثون عن مرحلة تحرر وطني، وأحيانا يتحدثون عن بناء مؤسسات دولة كاملة السيادة، وأخرى عن دولة ذات سيادة منقوصة... وهكذا، هذه الحالة من عدم الاتفاق على طبيعة المرحلة يوقع في خطأ اختيار الاستراتيجيات التي تحكم عملية التحرر والبناء، أو عملية الاستقلال، فكل مرحلة لها قوانينها وأدواتها وآليات للوصول إليها.

هذا الخلط يحتم على الجميع، من قوى وأحزاب، وفصائل، ومؤسسات أهلية، ومستقلين، . . . الخ، عمل مراجعة شاملة لمجمل الحالة الفلسطينية بتفرعاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بمركباتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية. هذه المراجعة يجب أن تقوم على قاعدة تصحيح المسار أو إعادة النظر فيه بشكل جذري، والاتفاق على أسس وركائز المصلحة الوطنية العليا، والاتفاق على أن أي تحرك «سياسي» أو أي تحرك «عسكري» يجب أن لا يتجاوز هذه الركائز والمصالح.

الواقع الحالي يؤشر على أن النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته يذهب إلى طريق مجهول وهو يعيش مأزقا بنيويا، وبخاصة بعد الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة وما ترتب عليه من فصل سياسي وجغرافي، وانكشاف أمر عبثية المفاوضات التي تديرها المنظمة بعد وصول حكومة اليمين الإسرائيلي إلى الحكم، ومن ثم انكشاف أمر المقاومة المسلحة بعد أن صرح قادة حركة حماس بأن الصواريخ تضر بالمصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني، وخيبة الأمل من مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، وليس أخيرا معضلة المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية.

وصلنا بعد (٦٣) عاما من النكبة، و(٤٦) عاما من تأسيس المنظمة وما سبقها وتبعها من مقاومة وتضحيات، وبعد أكثر من (١٦) عاما من سلطة فلسطينية تحت الاحتلال، و(١٩) عاما من المفاوضات، وأكثر من (٢٣) عاما من تجربة الإسلام السياسي، وبعد انتفاضتين دمرتا الاقتصاد والاجتماع والثقافة، وبعد قرابة خمسة أعوام من الانقسام، وصلنا إلى حصيلة صفر أو أقل من ذلك في الإنجازات.

لا أحد يملك الحق أن ينكر على الآخرين حبههم وإخلاصهم لقضيتهم، ونحترم ونقدر التضحيات الجسام التي قدمها أبناء الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر من شهداء وجرحى وأسرى وأرامل وأيتام ومشردين، لكن واقع الحال يقول إن الحصيلة النهائية لكل ذلك هي استيطان يأكل الأرض، وحصار يقتل البشر، وكرامة مهدورة على الحواجز، وأمل مفقود. حالة من الضياع واليأس تسود الشارع الفلسطيني، استطلاعات الرأي تقول إن واحدا من كل أربعة أفراد من الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، يريد الهجرة وبخاصة من الشباب . . . أي مستقبل ينتظرونا؟

رغم وضوح صورة الوضع وقتامها، إلا أن أقطاب النظام السياسي الفلسطيني والنخب لا تعترف ولا تريد أن تقر بهذا الوضع المأزوم حتى لا تضطر إلى مراجعة حساباتها وسياساتها، وإذا ما أقرت به فيكون ذلك بشكل جزئي والتخلي عن مسؤوليتها وإلقائها على الآخرين. ولكن أحيانا كثيرة تحاول تصوير هذا التراجع على أنه

إنجاز، وهذا أخطر ما في الموضوع .

فهذه القيادات تحاول لا بل تعمل جاهدة على الهرب إلى الإمام حتى تبقى في مواقعها . لكن واقع الحال يقول إن أي مراجعة نقدية شمولية مستندة إلى حساب الربح والخسارة ستقود حتما إلى نتيجة واحدة، وهي عدم قدرة هذه القيادات على تحقيق أهدافها . ومن أجل التعطيم على هذا الفشل أو للإمعان في تصويره على أنه إنجاز تطرح هذه القيادات خيارات غير واقعية ومجزوءة، بعضها جرب سابقا، وبعضها الآخر تم التحذير منه؛ وفي المحصلة النهائية لم تعد على القضية الفلسطينية إلا بمزيد من الدمار والضياع .

الوضع الفلسطيني بحاجة إلى وقفة صادقة مع الذات بهدف تقييم الأمور وتصويب المسار الوطني والعمل السياسي برمته؛ وهنا عندما نقول نحن بحاجة إلى مراجعة شاملة للوضع الفلسطيني بكل مكوناته لا نهدف إلى التقليل من شأن القوى السياسية القائمة أو التشهير بها، ولا نريد القول إن هناك بديلا جاهزا يملك مفاتيح الحل للواقع الفلسطيني المتردي، ولا نقول بضرورة وجود قوى بديلة عن الموجودة حاليا، ولكننا نؤمن بأن الساحة الفلسطينية تتسع للجميع، ونؤمن بضرورة وجود قوى جديدة تشارك في طرح رؤى واقعية تحفظ الحقوق الفلسطينية من الضياع وتضع حدا لحالة التراجع والعبثية .

لا شك بأن المشروع الوطني والقضية الفلسطينية لا يأخذان مشروعيتها من وجود أو غياب هذه النخب أو تلك، ولا نريد القول إن ظهور نخب جديدة سيزيد أو سيقبل من هذه المشروعية . إن هذا المشروع هو مشروع تحرر وطني لقضية عادلة، يأخذ مبررات وجوده من اعتراف الشرعية الدولية بعدالة هذه القضية، وأيضا يستمد هذه المشروعية من التاريخ كشعب له ثقافة وهوية وانتماء لم تستطع كل حقب الاستعمار التي مرت بهذه الأرض أن تفتنيه .

وخلاصة هذا أن المأزق الحالي هو مأزق نخب وأحزاب وفصائل، وليس مأزق شعب ضحى وما زال من أجل مشروعه الوطني التحرري، وهذا يحتم علينا إعادة النظر في مجمل العمل السياسي الفلسطيني .

## حول إستراتيجية وطنية تحكم العمل السياسي الفلسطيني

لا بد من وجود إستراتيجية تحكم العمل السياسي الفلسطيني فهي ضرورة وطنية . ونضيف بن الاتفاق على الخطوط العامة لهذه الإستراتيجية يتطلب من كل مكونات العمل السياسي الفلسطيني أن تضع نصب أعينها

المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، بعيدا عن المصالح الحزبية والفئوية والمكاسب الفردية والفصائلية الضيقة .

إن أي إستراتيجية نريد لها أن تحكم العمل السياسي الفلسطيني يجب أن تبدأ من إصلاح مؤسسات وبنية منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة ديمقراطية تؤسس لشراكة سياسية حقيقية بين مكونات العمل السياسي الفلسطيني، فالمنظمة هي الإطار الهوياتي الجامع للشعب الفلسطيني ويجب أن تبقى كذلك، وأن تضم كافة مكونات النظام السياسي الفلسطيني .

كذلك أية إستراتيجية يجب أن يسبق وضعها الإنهاء الفعلي لحالة الانقسام والفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإتمام عملية المصالحة الوطنية، وهذا يعني أن يتنازل كل طرف عن مكاسبه الحزبية الآنية لصالح المشروع الوطني الجامع، مما يتطلب إعادة صياغة للتحالفات الداخلية والخارجية التي يمكن لها أن تؤثر على هذه المصالحة، والتي لا تنتج في المحصلة مصالحات شخصية، وإنما الاتفاق على أسس للعمل المشترك لصالح المشروع الوطني .

وهناك ضرورة ملحة وهي الاتفاق على طبيعة المرحلة التي نعيشها، هل هي مرحلة تحرر وطني، أو مرحلة استقلال وبناء دولة أو شيء آخر . لأن لكل مرحلة أدواتها وتحالفاتها . فإذا كان الاتفاق على أنها مرحلة تحرر وطني فيجب بناء إستراتيجيتنا على هذا الأساس، وإذا كانت مرحلة استقلال وبناء دولة فهناك إستراتيجية مختلفة بأدوات مختلفة، وهكذا .

في ظل هذا الوضع غير الواضح المعالم، لا يمكن الحديث عن إستراتيجية جامعة، ولكن يمكن الاتفاق على أن هذه الإستراتيجية أو بالأصح ملامحها يجب، أن تستند إلى النقاط التالية :  
أولا، الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات هو شعب واحد يمتلك الحق التاريخي والقانوني للعيش في وطنه، وبناء دولته الديمقراطية المستقلة ذات السيادة الكاملة ضمن نظام سياسي تعددي، يجسد فيها هويته الوطنية والثقافية، وهي دولة لجميع الفلسطينيين . وهذا لا ينفي حقوق اللاجئين الفردية والجماعية في العودة إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها وتعويضهم .

وفي سبيل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، على حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال بكافة الأشكال التي كفلها القانون

الدولي، ويجب أن يبني هذا النضال الوطني الفلسطيني على أساس برنامج سياسي ونضالي متفق عليه.

ثانياً، منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية هي إحدى أذرع المنظمة وليست بديلاً عنها، ويجب أن تنحصر مهماتها في إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما م. ت. ف، فهي الجبهة الوطنية العريضة التي تمثل وتعبر عن مصالح وتطلعات الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، ويجب الحفاظ عليها وتطوير عمل مؤسساتها وتفعيلها، وتعزيز مكانتها كمرجعية وطنية عليا.

ثالثاً، إن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني، وهذا يعني أن التناقض الرئيسي يجب أن يكون مع الاحتلال الإسرائيلي من أجل مواجهة مشروعه الاستعماري الإحلالي. وهذا يتطلب وحدة فلسطينية بين جميع القوى والحركات في إطار جامع وحاضنة واحدة هي منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا لا يمكن له أن يكون بدون العمل الجاد لإصلاحها وتطويرها وضم كافة الفصائل التي لا تزال خارجها. وهنا يجب التفريق بين أهمية الاعتراف بالمنظمة ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبين الموقف من مؤسساتها وأدائها وبرامجها.

رابعاً، الدولة الفلسطينية المنشودة يحكمها نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس الفصل بين السلطات، والتعددية السياسية والفكرية والثقافية والدينية، تحكمها مبادئ التسامح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، ومبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات نزيهة ودورية. وتحتزم فيها حقوق الإنسان ومنها حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، ومبدأ المساواة أمام القانون على أساس المواطنة.

وأن تعزز هذه الدولة المنشودة الأسس التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع العمل الأهلي.

هذه قراءتنا للتجربة الفلسطينية بشكل مكثف ومختصر، ونؤكد أن هذه القراءة هي أولية قد نكون أصبنا في تحليل بعض جوانبها، وأخطأنا في قراءة وفهم جوانب أخرى. ولكننا نعتقد أن الوضع الفلسطيني بحاجة إلى مراجعة نقدية جديدة حتى تتمكن من وضع الأمور في نصابها الصحيح كبداية لفهم الأخطاء وأخذ العبر منها؛ فالواقع الفلسطيني لا يحتمل أن تبقى الأمور دون مراجعة، وهو بحاجة جديدة إلى تصحيح المسار السياسي برمته.

## المراجع :

- ١ . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، «هل يمكن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية» ، د . إياد البرغوثي .  
للاطلاع على المقال على الرابط التالي  
<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=116361>
- ٢ . «التيه السياسي الفلسطيني الجديد» ، د . إبراهيم أبراش . للاطلاع على المقال على الرابط التالي  
<http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=23053>
- ٣ . ركائز المصلحة الوطنية العليا ، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات ، رام الله ، ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٨ .



# تقرير جولدستون

من خطاب الحق إلى خطاب الجريمة

خديجة حسين نصر \*

ينطلق الباحث الأمريكي / الباكستاني (طلال أسد) من اعتداءات ١١ أيلول، ليغوص في مفاهيم التاريخ والفلسفة والدين والفن والأدب والتخلف والحداثة والليبرالية... بوصفها عوامل تدخل في صناعة أي حدث، بما في ذلك «الإرهاب» و«الحرب على الإرهاب» في كتابه (عن التفجيرات الانتحارية) يقف أسد على جزئيات وتفصيل نشأت لاحقاً بالتزامن مع رد الفعل المتمثل في غزو أفغانستان ثم العراق وتصاعد العنف وعمليات القتل ضد الفلسطينيين من جانب إسرائيل وهي أحداث مُورست وُبُررت تحت عنوان «حرب على الإرهاب» و«الإرهاب والحرب عليه»، تحولا إلى خطاب شامل قامت عليه قرارات وسياسات وحروب واحتلالات.

يتناول أسد تمييز إرهاب الحروب الحديثة الذي تمارسه الدول، والإرهاب الذي يمارسه المناضلون، حيث تقوم هذه الآراء على ادعاء نوع من التفوق الأخلاقي لـ «الحرب العادلة» ووصم أفعال الإرهابيين ولاسيما انتحاريي التفجيرات «بالشر المطلق». هذا التمييز هو الهدف الذي يحاول أسد دحضه أو زعزعة بداهته المتبناة في الغرب. ينقل المؤلف النقاش إلى المجتمع الحديث والليبرالي ويواجهه بمسلماته ويستند إلى مقولة (مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، على وفاة ٥٠٠ ألف طفل عراقي بعد حرب الخليج الأولى. إذ قالت: «أعتقد أنّ ذلك كان خياراً بالغ الصواب، لكن الثمن مناسب باعتقادي». وفي مكان آخر، يستشهد بما يفعله الجيش الإسرائيلي، متسائلاً إن لم يكن تدمير المدنيين وقتلهم وتحطيم روتين حياتهم اليومية، أمراً اعتيادياً في حرب إسرائيل على «الإرهاب» الفلسطيني.

ينفي أسد مفهوم «صدام الحضارات» كسبب لما يحدث. ففي رأيه، ليست هناك «مجتمعات منغلقة ذاتياً تعكس قيماً حضارية ثابتة». بدلاً من ذلك، يطرح سؤالاً مختلفاً: كيف نحدد الفرق بين الإرهاب والحرب؟

\* محامية وباحثة

أي لماذا يكون القتلى المدنيون في الحرب "ضرورة إستراتيجية" بينما هم "ضحايا أبرياء" في التفجيرات الانتحارية؟ يستعرض المؤلف آراءً عديدة ترى أنّ الحرب مكرسة قانونياً، بينما القتل البغيض الذي يقترفه الإرهابيون ليس كذلك. وفق هذه البديهية الرائجة في الغرب، يتحول صدام الحضارات إلى "حرب تشنها الحضارة على غير المتحضّرين، حيث يمكن جميع القواعد المتحضّرة والمتمدنة أن تُزاح جانباً".

يستعرض أسد من خلال تحليله لخطاب "الإرهاب"، ومعاينته لآراء مفكرين وسياسيين حاولوا التمييز بين الحروب الحديثة والإرهاب الذي يمارسه الأفراد، أن هذه الآراء قوامها الرئيس ادعاء نوع من التفوق الأخلاقي لـ"الحرب العادلة" ووصم أفعال الإرهابيين بالشر المطلق. أما المعيار الأساسي الذي يستحضره هؤلاء المفكرون فهو أن القسوة والوحشية المتمثلة بقتل للمدنيين وتدمير للبيئات المدنية وتعطيل للحياة اليومية، يفوق كثيراً الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون، ويدعي أسد أن الخطاب الليبرالي هو خطاب مضلل يدأب على قلب الأفعال اللإنسانية إلى أفعال إنسانية، وأن القسوة ليست هي الفاصل في التمييز بين الإرهابيين والجيوش في الحرب، بل هو التهديد الذي يشكله كل من الفريقين لطرائق حياة كاملة، "أنها المرتبة الحضارية لكل من الفريقين".

ولأن الحرب العادلة فعالية مشروعة ومشرعنة، ولأنه يجب محاسبة المتجاوزين عن أفعالهم غير المنسجمة مع المعايير المعتمدة لاعتبار حرب ما بأنها حرب عادلة (رغم التفاوت القانوني النظري الذي يعتبر الدول مسؤولة عن أفعالها خلال الحرب ومحاسبتها فعلاً) جاء تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المشكلة من قبل مجلس حقوق الإنسان لدراسة الانتهاكات الممارسة من قبل الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، والانتهاكات المرتكبة من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين والانتهاكات الداخلية المرتكبة من قبل كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، التي تم القيام بها في غزة من تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ إلى تاريخ ١٨ كانون الثاني من عام ٢٠٠٩.

أبرز تقرير جولدستون الأفعال المرتكبة من قبل الفرقاء والأضرار والخسائر التي تولدت عنها، وكيفها قانونياً مع ما ورد في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحرب، مغفلاً جانبين، الأول: إغفال مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حيث يزرع الفلسطينيون شعبا وسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وأن من حقهم أعمال مبدأ الكفاح المسلح والثورة الشعبية من أجل التحرر والاستقلال بكافة الوسائل والأشكال المتاحة أمامهم<sup>١</sup>، الأمر الذي نتج عنه المفاضلة بين أفعال المستعمر والمستعمر، وإخراج المقاومة من سلسلة مفردات التقرير، حيث اعتبر المقاومين الفلسطينيين «جماعات مسلحة فلسطينية».

<sup>١</sup> القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ والمتعلق بحق الشعوب المستمرة في تقرير مصيرها، القاضي بعدم جواز معاملة القائم على حركات التحرر الوطني بصفتهم إرهابيين أو عدهم مجرمين، بل يجب معاملتهم كمحاربين تسري عليهم القوانين الإنسانية، وتخولهم وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بصورة ومظاهره.

الثاني: في سياق تهديد هوية المذنب، أغفل التقرير الأشخاص الدوليين الذين زدوا إسرائيل بالأسلحة وقدموا الدعم المالي المستمر لتمويل حروبها ضد الشعب الفلسطيني، وأخرجهم من إطار المساءلة والمحاسبة. لوحظ على تقرير البعثة تبنيه لخطاب التمييز بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني اعتمادا على التمييز بين الحرب والإرهاب، مما يستتبع فروقات خلقية وقيمية بينهما، حيث قدم تحليلات واستخلاصات تتعلق بالضرورة والتناسبية والإنسانية الواردة في قوانين الحرب الدولية انسجاما مع هذا التمييز المشكل في ذهنية البعثة.

ثمنت البعثة قدرة إسرائيل العسكرية في استعمال أسلحة متطورة، وتمتع جيشها بالتدريب الكافي ومعرفة الالتزامات القانونية ذات الصلة، الأمر الذي نتج عنه وبحسب البعثة «أنه لم تحدث أخطاء في تنفيذ الأهداف»، بمعنى آخر أنها التزمت بمفهوم «العنف الضروري» الشائك التفسير، حيث نتج عن استعمال هذه الأسلحة المتطورة قتل ٨٠٣ فلسطينيين وإصابة ٣٣٠٠ آخرين، في حين قتل ثلاثة مدنيين داخل إسرائيل ومدنيان في غزة وشخص قبل عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يؤكد حقيقة أن «الجيش ظل يفضل مقاتلة العدو عن بعد قادرا على تقليص إصاباته هو إلى الحد الأدنى» بحسب أسد.

إن العدو غير المتحضر، الإرهابي، الذي لا يمتلك أسلحة متقدمة يضطر إلى استخدام أسلحة لا يستطيع التنبؤ بنتائج استخدامها، فيتسبب بإثارة «الجزع الإنساني» لدى المتحضر حيث اعتبرت البعثة «بالنظر إلى عدم قدرة الجماعات المسلحة الفلسطينية على توجيه الصواريخ وقذائف الهاون إلى أهداف محددة لم تتسبب إلا في حدوث أضرار ضئيلة جدا بالأصول العسكرية الإسرائيلية» «أن هذه الأعمال تهدف إلى نشر الرعب لدى السكان المدنيين، وأن هذه الهجمات تشكل هجمات عشوائية على السكان المدنيين في جنوب إسرائيل وليس على أهداف عسكرية وأن هذه الأعمال من شأنها أن تشكل جرائم حرب، ويمكن أن ترقى لجرائم حرب ضد الإنسانية».

على الرغم من أن قوانين الحرب الدولية جرّمت التعرض للمدنيين وقصف دور العبادة، والمباني المدنية، إلا أن هناك أسبابا وجيهة دائما لتبرير هذا التعرض، - فسابقا في لبنان وحديثا في غزة- كما يبرر والزر وأودنوفان «حين يقوم كفاحيون فلسطينيون بشن هجمات صاروخية من مناطق مدنية، فإنهم يكونون هم أنفسهم مسؤولين- ولا أحد سواهم- عن الضحايا المدنية المترتبة على الرد الإسرائيلي بالنار»، فحملت البعثة السلطات في غزة مسؤولية قتل المدنيين في البند (٣٦) «في الحالات التي تكون فيها قد أطلقت هجمات بالقرب من مبان مدنية أو مبان محمية تكون قد عرضت سكان غزة للخطر على نحو غير ضروري»، وشككت في نتائج تحقيقاتها لأجل أن لا تثبت تورط العدو الحضاري في جرائم حرب «على الرغم من أن الأحداث التي

حققت فيها البعثة لم تثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية فإنها لا تستطيع استبعاد احتمال أن يكون ذلك قد حدث في حالات أخرى».

في حروب العالم المتحضر، وحسب أسد «يستطيع القائد القوي أخلاقيا أن يلوذ عند الضرورة بما يطلق عليه «الزر» اسم «أخلاق الطوارئ» وهي الاعتراف بالشكر الذي نعارضه وبالشكر الذي نقترفه في الوقت نفسه، والتصدي، قدر الإمكان للشكرين معا»، وقد فسرت البعثة -على ما يبدو- عبارة «قدر الإمكان» بما يفسره أسد «فإنسان في أي حرب ضد عدو ظالم لا يستطيع أن يستنكر استخدام أي سلاح متوفر بالقوة التي يستنكر بها الشر الذي يتصدى له دون المخاطرة باحتمال خيار خاطئ»، حيث اعتبرت أن إسرائيل «قامت بالتزامها باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين» من إنذارات وتنبهات للمدنيين بإخلاء المناطق المعرضة للقصف مقللة من أهمية أن غزة كلها كانت مدينة مستباحة للقصف وأنه لا مكان آمن يمكن أن يلجأ إليه المدنيين.

إن مسألة الضرورة والتناسبية العسكرية تبدو غير واضحة المفهوم في تقرير البعثة، حيث يتساءل أسد في هذا الموضوع «كما يفرض القانون الإنساني على السلوك في الحرب، وإذا لم تكن مسألة ما هو متناسب أو ضروري قابلة للحسم دون حساب لأهداف الحرب الإجمالية كما للإستراتيجية العسكرية (ثمة على الدوام أهداف حربية في كل حرب) وأي نوع من أنواع وسائل القوة يمكن- ويتم- استخدامه في الحرب على هذا الأساس بما في ذلك تدمير المنشآت المدنية والإجهاز على المدنيين وزرع الرعب في قلوب كتل سكانية كاملة» فقد اعتبرت البعثة أن «القتل العمد والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية التي تتعمد إحداث الآم شديدة أو أضرار خطيرة بالبدن أو بالصحة والدمار الواسع النطاق للممتلكات» وجدت البعثة أن هذه الأعمال لا تنسجم مع الضرورة العسكرية التي تملئها شروط الحرب العادلة، وأنه تم تنفيذها بصورة غير مشروعة وتعسفية، في حين وجدت البعثة «أن البنية الأساسية الداعمة لحماس تبعث على القلق بوجه خاص بالنظر لأنه يحول المدنيين والأعيان المدنية إلى أهداف مشروعة، وأن إحداث خلل في حياة الناس وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف ليست عسكرية فحسب بل سياسية أيضا وأن تدمير الأهداف المدنية يكون مبررا كرد فعل لهجمات الصواريخ حيث دمروا ١٠٠ بيت مقابل كل صاروخ» وبهذا يرتبط مفهوما الضرورة والتناسبية بأغراض سياسية للدول المحاربة؛ الأمر الذي يشابه «مفهوم الإرهاب الذي يندفع بسرعة نحو ممارسة القتل بوصفها وسيلة سياسية».

وتغاضى البعثة عن دلالة فداحة الخسائر وجسامتها في الجانب الفلسطيني مقارنة بالجانب الإسرائيلي «على نحو مدروس عمليا حين لا تبالي بالمدى الواسع للأضرار الجانبية» في معرض تبريرها لتدني عدد الإصابات بين مدنيي

إسرائيل، حيث ربطته بمدى حرص إسرائيل المتمدنة على توفير الاحتياطات الكبيرة التي قامت بها إسرائيل من أجل الحفاظ على سلامة مدنييها رغم عدم وجود هذه الاحتياطات في المناطق التي يسكنها فلسطينيون.

ومن سمات الحرب العادلة المرتبطة بالتحضر أن الجندي حين يقترب ذنبا يشعر بالندم حسب والزر «ليس القائد القوي أخلاقيا ومعنويا إلا شخصا يتفهم سبب كون قتل الأبرياء خطأ ويرفض الإقدام على ذلك مرة ثانية وثالثة وعندئذ يصبح قويا أخلاقيا» يشعر بالذنب ووخز الضمير، وهذا الموضوع أولته البعثة اهتمامها حيث فحصت البعثة موضوع ندم الجماعات المسلحة وأظهرت أن الجماعات المسلحة الفلسطينية أعربت علانية عن استهداف المدنيين على سبيل الانتقام لضحاياها.

وتتماهى لعبة الحرب العادلة في تقرير البعثة الذي يعكس وجهة نظر العالم الليبرالي ومؤسساته القانونية المتحضرة، وتتضح من خلاله ازدواجية المعايير وضبايتها في التعامل مع الفلسطينيين والإسرائيليين، حين تقوم البعثة بالتكليف القانوني لتلك الأعمال بموجب قوانين الحرب، حيث تتأكد مقولة أسد «من الواضح وضوح الشمس أن الخصوم غير المتمدنين لا يمكن توفير حماية القانون الدولي لهم، لأنهم لا يلتزمون بهذا القانون، ويقال هذا اليوم بالطبع عن أولئك الذين يعدون إرهابيين أو يشك في أنهم كذلك»، حيث اعتبرت البعثة أن أعمال «القتل العمد والتعذيب أو المعاملة إلا إنسانية التي تعتمد أحداث الأم شديدة أو أضرار خطيرة بالبدن أو بالصحة والدمار الواسع النطاق للممتلكات لا تبرره الضرورة العسكرية وينفذ بصورة غير مشروعة وتعسفية تشكل مخالقات جسيمة تترتب عن هذه الأفعال مسؤولية جنائية فردية»، الأمر الذي يترتب عليه عدم إخضاع الحرب كفعل عنيف غير مستحق، أو فعل تجاوز أهدافه يخضع للمحاكمة الدولية، كما اعتبرت الهجمات العشوائية التي أودت بحياة العشرات من المدنيين وطالت مباني مدنية وأصابت عددا كبيرا من الأشخاص يصل إلى ٤٠ مدنيا، فقد اعتبرت البعثة أعمال إسرائيل انتهاكا للقانون الدولي، واعتبرت حرمان المدنيين الفلسطينيين من الحرية انتهاكا للحقوق المتعلقة بإتباع الأصول القانونية الواجبة، واعتبرت البعثة أن «التدمير الواسع للممتلكات وحرمان الفلسطينيين من العديد من حقوقهم كالحق في السكن أو في الحصول على الغذاء الكافي والحق في مياه الشرب أو لا تبرره الضرورة العسكرية والمضطلع به على نحو غير مشروع ومفرط» انتهاك للقانون الدولي العرفي ويمكن أن يشكل جريمة حرب».

في حين اعتبرت الهجمات «التي تقوم بها الجماعات المسلحة تشكل هجمات عشوائية على السكان المدنيين في جنوب إسرائيل وليس على أهداف عسكرية، وأن هذه الأعمال من شأنها أن تشكل جرائم حرب، ويمكن أن ترقى لجرائم حرب ضد الإنسانية».

---

من الواضح كما يورد سيغمان في مقالة أسد» إن لجوء إسرائيل إلى أسلوب التطهير العرقي وذبح المدنيين في حربها من أجل الاستقلال لا يؤدي بالطبع إلى إسباغ أي مشروعية على الفظاعات الشنيعة التي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا التي يقدم على اقترافها الإرهابيون في غمرة النضال الفلسطيني المتواصل في سبيل الاستقلال»، إن ذلك يفضح المعيار المزدوج الذي تعتمده البعثة، حيث عُطلت حيوات يومية إنسانية بالكامل في «محاولة لاختزال نوعية الحياة في غزة، حيث هي متدنية أصلا، بهدف ممارسة الضغط على كل مسؤول سياسيا عن سكان القطاع مما سيدفع هؤلاء المسؤولين إلى التحرك ضد القوى الشبكية المستمرة في مهاجمة إسرائيل»

# الإعلام الجديد... رقابة ناعمة وحرية بلا قيود

محمود الفطافطة \*

كثرت الحديث خلال العقد الماضي، على وجه التحديد، بشأن الحرية الإعلامية وأهميتها توافرها لما لذلك من ضرورة ماسة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وسائل الإعلام المختلفة. هذه الحرية اعتنقها البعض ليدفعها نحو الأمام، محافظاً عليها ومتعهداً باستمراريتها رغم التحديات الجمة، في مقابل أولئك الذين أرادوا تكبيلها وفرض أشكال الرقابة المتعددة عليها بذريعة الحفاظ على الأمن العام والآداب العامة وما إلى ذلك من مفاهيم لا يزال النقاش بشأنها محتدماً، بانتظار أجوبة لها ولو كانت مقارنة.

ويتطور وسائل الإعلام وبروز وسائط وتقنيات جديدة في عالمه انبرى ثلة من المتخصصين في حقل الاتصال والإعلام، تحديداً، بتناول ورصد وتحليل حرية الرأي والتعبير التي تتيحها مواقع الإعلام الجديد، لاسيما الشبكات الاجتماعية، كالفيسبوك ويوتيوب وتوترو وغيرها. هذا التناول وما اتبعه من رصد وتحليل سلك طريقين، الأول رأى أصحابه أن الوسائط الإعلامية الجديدة تمثل الحد الأقصى في الحرية التي منحتها وسيلة إعلام لغاية الآن، بينما الفريق الثاني اعتقد عكس ذلك انطلاقاً من الرقابة المفروضة على هذا الإعلام واحتكار الشركات المالكة لوسائطه وتقنياته للمعلومات ونشرها.

وقد برزت موضوع حرية الإعلام، كعمل فكري يستكمل البحث في إطار منظومة القيم والأعراف التي تشكلت وتطورت لاحقاً لحماية حق الإنسان في التعبير عن رأيه بعيداً عن هيمنة القوة، واستبداد السلطة، وتعسف الرقابة المسبقة واللاحقة، وكان لا بد من البحث في جدلية الحرية والقانون كمقدمة تعرض تطور الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان في الإعلان عن رأيه من دون خوف أو عقاب، انطلاقاً من حقيقة أن الإنسان لا يمكن أن يكون واعياً وحرراً من دون أن يكون جزءاً فاعلاً ومعترفاً به من كينونة المجتمع، وأن ذلك الاعتراف يشكل مقدمة للاعتراف بكل حقوقه اللاحقة وفي مقدمتها الحق في حرية الرأي والتعبير.

\* صحافي وباحث في العلاقات الدولية

وتأسيساً على ما سبق؛ سننطلق في هذا المبحث لنناقش جذور وتطور حرية الرأي والتعبير ومساراتها التي أجمعت كافة محطاتها على قيمة الحرية باعتبارها حقاً مقدساً لا يمكن التنازل عنه أو الانتقاص منه. التطرق إلى الحرية وتجلياتها تاريخياً سينقلنا للحديث عن حرية الرأي والتعبير في فلسطين، من زاوية التشريعات ومدى إسقاطها على الواقع. بعد ذلك سنعرج إلى الإعلام الجديد من حيث خصوصية مظاهره وأدوات ممارسته، وصولاً إلى علاقة ذلك بالديمقراطية ومدى ارتباطها بالتقنيات الجديدة لهذا النوع من الإعلام.

## أولاً، الحرية والتعبير: جذور ومسارات

«يعيش الإنسان رهين المحبسين: محبس نفسه ومحبس حكومته من المهدي إلى الالحد... إن الإنسان الذي يمد يديه لطلب الحرية ليس بممتسول ولا مستجد، وإنما هو يطلب حقاً من حقوقه التي سلبته إياها المطامع البشرية، فإن ظفر بها فلا منة لمخلوقٍ عليه، ولا يد لأحدٍ عنده».

مأثورة المنفلوطي هذه تؤسس لنا القاعدة التي سننطلق عليها صوب الحديث عن الحرية المتلازمة بعلاقة عضوية مع مفهوم الحق في التعبير وحرية الرأي، ذلك المفهوم الذي يتشابك مع عالم الإعلام باعتباره الوسيلة الأكثر ضرورة لأن تسبح في عالمه مفردات الحرية وتطبيقاتها.

إن تاريخ البشرية في الواقع هو تاريخ الصراع من أجل الحرية<sup>٢</sup>، وبامتلاك الحق في ممارسة الحرية، يتجسد مبدأ حرية الرأي باعتباره المجسد للشعور بتأكيد الذات عبر الوجود الشخصي والاجتماعي؛ إذ لا يكفي اعتبار الحرية معطىً بديهياً، بل لا بد من مغزى الممارسة العملية، وانطلاقاً من ذلك، فإن مبدأ حرية الرأي أو حرية التعبير<sup>٣</sup> قد لازم وعي حق الحرية وعبر عنه، وجسد لحظة الصدام مع الاستبداد الذي يقف في النقيض من (حق التعبير). فالإنسان كائنٌ متميز في حقه في التعبير عن أفكاره من خلال وعاء اللغة باعتبارها ممارسة التعبير، وفي الوقت ذاته هي من أبرز أشكال التطلع إلى (اكتساب الحرية) وتحويلها إلى ممارسة، وفي كل الأحوال فإن مفهوم الحرية ينطلق إلى خارج الإنسان، ذلك الخارج الذي يتشكل من خلال وعينا في تكوين رموز التعبير التي ستقود إلى مفهوم متمائل وهو الاستمتاع بالحرية ذاتها<sup>٤</sup>.

والإنسان لا يتعامل مع الحرية إلا باعتبارها طريق الاختيار المتواصل لغايات الذات الفاعلة، ومن هنا يتشكل مفهوم تنامي الحرية عبر جدلية فقدان الحرية والسعي نحو استرجاعها، وتظهر الحرية باعتبارها مطلقة (محررة) لطاقة الإنسان والمعبرة عن ماهيته والتأكيد على أن له (رأياً) بما يحيط أو يتعامل معه، لذلك نجد «هارولد ج.



لاسكي» يقول: «إنه لا توجد حرية من دون حرية القول، ولا تتوافر الحرية إذا وجدت امتيازات خصوصية تقصر الحقوق على جزءٍ فقط من المجتمع، ولا توجد حرية إذا مكن رأي متسلط أن يتحكم في العادات الاجتماعية لباقي الآراء من دون اقتناعها بأن هناك أسساً معقولة لهذا التحكم، وبالمحصلة فإن تقييد حرية الرأي هو بمثابة تحويل الإنسان إلى سجين مجرد من القدرة على التفكير والإبداع؛ ولذا فإن إطلاق حرية الرأي وفك القيود الآسرة لحرية التعبير، هو في المعيار الأول معطي قيمى وأخلاقي ومعبر عن القدرة عن اكتشاف الذات الإنسانية وتوكيد دورها في المعرفة .

ولقد عبر الفيلسوف اليوناني سقراط عن ذلك عندما عدَّ المعرفة بأنها الفكر، وأن اكتشاف تلك الحقيقة يتم عبر التعبير الحر والبحث عن الحقيقة الواقعية، أما تلميذه أفلاطون فقد طور ذلك المفهوم للمعرفة والتعبير عنها، كما أن أرسطو اعتبر حرية التعبير هي الأساس أو الامتياز للإنسان الحر، وعندما قال (اعرف نفسك) فإنه في الواقع قد مهد الطريق من أجل بناء قدرة التعبير عن الرأي من الداخل إلى الخارج أي في الذات الإنسانية إلى المحيط، والاستعداد للدفاع عن ذلك الرأي<sup>٥</sup>.

وكما طرح الفلاسفة اليونان قضية الفكر الحر، وقادوا الصراع بين الفكر الحر ونقيضه، فإن الإسلام نظر إلى حرية التعبير على أنها فريضة على الحاكم والمحكوم معاً، فالحاكم مطالب بتنفيذها عن طريق الشورى، وعن طريق تحقيق العدل والنظام القضائي المستقل، ونشر التعليم، وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي وغيرها من الوسائل التي تجعلها ممكنة بحيث لا تخاف الرعية من ظلم أو فقر أو تهيمش إذا مارستها، مبيناً أنه بدون حرية التعبير فإن الخلل في المجتمع الإسلامي سينمو ويتصاعد إلى حد تصدعه وانهاره . وقد أكد القرآن على حرية التعبير وتعدد الآراء وتنوعها، حيث يقول تعالى في سورة هود: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ»<sup>٦</sup>.

وكذلك الحال مع روما القديمة التي جسدت تقاليد التعبير عن الرأي، فلم يقف «شيشرون» خطيباً في قضايا خاصة، فلقد كانت خطبه الشهيرة تحدياً لمسلمات العقائد الدينية التي كانت آنذاك، تحدياً للعقل والوعي، وكل ذلك مهد لاحقاً لمرحلة تعد وثبة كبيرة في ميدان الفكر في القرون الوسطى . ففي عصر التنوير جعل من التسامح مبدأً مضافاً يتصل بفكرة (حرية التفكير) التي في مضمونها تكمن الفكرة الأسمى وهي حرية التعبير، فقد استطاع «فولتير» أن يرتقي بمعنى حرية التفكير إلى قوله: «ليس هناك حرية لدى الناس من دون حرية التعبير عن تفكيرهم» . هذا القول الذي شكل قاعدة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي جاء في المادة الحادية عشرة منه: «أن الاتصال الحر للأفكار والآراء هو من أئمن حقوق الإنسان، فكل مواطن، إذاً، بإمكانه

أن يتكلم، ويكتب، ويطلع، بحرية، ضمن المسؤولية عن هذه الحرية في الحالات المحددة بالقانون»<sup>٧</sup>.

إن هذا النص نجد ظلاله لاحقاً في كل المواثيق التي صدرت عن البشرية في ما يخص حقوق الإنسان وحق التعبير ثم حرية النشر والإفصاح، ذلك الحق الذي أصبح شبه «المقدس» باتصاله بالضمير الذي يجمع بين المسؤولية الأخلاقية والواجب الوطني والذي تجسد بعد أكثر من ثلاثة قرون في المادتين ١٨ و ١٩ من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>٨</sup>) اللتين تنصان على أنه: لكل شخص الحق في حرية التفكير والتعبير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته وعقيدته، وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرّاً أم مع الجماعة.

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية.

وقد جاء تأثير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواثيق العربية واضحاً ومباشراً، فقد نص (الميثاق العربي لحقوق الإنسان<sup>٩</sup>) في المادة الثانية والثلاثين «... يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية». ومع تماثل المعاني والمفردات بين الإعلان العالمي والميثاق العربي، إلا أن الأخير أضاف إلى المادة ذاتها فقرة يمكن أن تفسر أنها تمثل إطاراً شاملاً محددًا ومؤطرًا للأسلوب ودلالة التمتع بحق حرية الرأي والتعبير، حين أشار إلى أن تلك الحقوق تمارس (في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها باحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الآداب العامة).

وهنا يكمن (الشيطان في التفاصيل) فقد مهد ذلك النص ما يمكن أن يُعد تحفظاً على حق الحرية وحرية التعبير، وذلك أنه أعطى السلطة، حتى ولو لم ينص على ذلك الحق في تقرير معنى (المقومات الأساسية للمجتمع) وكذلك القيود التي يفرضها باحترام حقوق الآخرين أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام... الخ، من دون أن يشير إلى الجهة التي تحدد معايير تلك المفاهيم وتملك الحق والأهلية لحمايتها والدفاع عنها، وعملياً فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومات هي التي تقرر حدود تلك المحرمات، فهي المدعي العام والقاضي ومحامي الدفاع، وقد تجلّى ذلك عندما أصدر وزراء الإعلام العرب وثيقة مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي والإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية التي حددت البند الأول منها المبادئ الأساسية للوثيقة (تهدف هذه

الوثيقة إلى تنظيم البث وإعادته واستقباله في المنطقة العربية وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار الثقافي من خلال البث الثقافي<sup>(١)</sup>.

## ثانياً، حرية الرأي والتعبير في الإعلام الفلسطيني

ضمنت التشريعات الفلسطينية الحق في حرية الرأي والتعبير كمبدأ أصيل من مبادئ حقوق الإنسان، مع التأكيد، هنا، على أن حرية الرأي والتعبير لا تكتمل إلا إذا اقترنت بالحق في الوصول إلى المعلومات وتبادلها، ورفع الرقابة عن الإعلاميين حتى يقوموا بتأدية واجبه المهني بحرية وموضوعية. وفيما يلي سنذكر أهم التشريعات التي تطرقت إلى حرية الرأي والتعبير ارتباطاً بالمشهد الإعلامي في فلسطين، ومدى تطبيق نصوص هذه التشريعات على أرض الواقع.

### ١. القانون الأساسي

خصص القانون الأساسي الفلسطيني عدداً من المواد التي تشير إلى حرية الرأي والتعبير، فقد نصت المادة ١٩ منه على أنه «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام هذا القانون». وكذلك، فقد نصت المادة ٢٧ والتي خصصها القانون الأساسي لوسائل الإعلام على الآتي:

١. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.
٢. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.
٣. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.

وعلى هذا؛ فإن القانون الأساسي قد وضع الأسس والقواعد لحرية الرأي والتعبير ونشره سواء بالقبول أو بالكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير، كما أشار في المادة ٢٧ منه إلى حق أي كان في تأسيس الصحف ووسائل الإعلام، ولم يخضع للرقابة سوى مصادر تمويلها، أما ما تنشره وسائل الإعلام فيحظر القانون الأساسي الرقابة عليه.

وبالرغم من كل الضمانات التي وفرها القانون الأساسي للإعلام والإعلاميين إلا أنه ترك المجال مفتوحاً للعديد من التفسيرات والتأويلات عندما تحدث عن مراعاة أحكام القانون كضمانة لممارسة حرية الرأي والتعبير كما جاء في المادتين (١٩ و ٢٧). ومن الواضح أن القانون الأساسي ضمن حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام والإعلاميين بعبارات واسعة وفضفاضة دون أي تفسير، الأمر الذي من شأنه إعطاء السلطة التنفيذية المجال لوضع إعاقات أكبر تجاه حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام والإعلاميين.

## ٢ . قانون المطبوعات والنشر

تم إصدار قانون المطبوعات والنشر في عام ١٩٩٥ بموجب مرسوم رئاسي، وهذا التاريخ يدل على أن هذا القانون أصدر قبل انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ وقبل صدور القانون الأساسي الفلسطيني. لقد نصت المادة ٢ من قانون المطبوعات والنشر على أن «الصحافة والطباعة حران وحرية الرأي والتعبير مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابةً، وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام»، كما نصت المادة ٣ منه على «أن تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون، في إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها»؛ وعلى هذا فإن قانون المطبوعات والنشر كفل حرية الرأي وحرية التعبير بكافة الأشكال كما كفل حرية الصحافة في ممارسة وظيفتها في تقديم ونقل المعلومات.

أما الغريب في هذا القانون فهو أنه أورد قيوداً كثيرة على حرية الرأي والتعبير وبخاصة فيما جاء في المادة ٤ منه التي حددت ما هي حرية الصحافة، والتي يعتبر انتهاكها صريحاً بحد ذاته للقانون الأساسي والمواثيق الدولية والإقليمية. كما نصت المادة ٧ «أن على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة وأن تعتبر حرية الرأي والفكر والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين كما هي حق لها». وهنا كرر قانون المطبوعات والنشر استخدام المصطلحات الفضفاضة والتي يمكن تفسيرها على نحو متعدد، «وهي عبارات تستغل عادة لتوسيع الهامش المتاح للجهات التنفيذية كي تضيق على الحريات».

كما أشارت الفقرة ١ من المادة ٣٧ إلى «حظر نشر أي معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام وأسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها». وهنا يمكن استخدام نص هذه المادة من قبل السلطة التنفيذية كذريعة لمنع وسائل الإعلام، وإذا لم يوضع حد لهذه العبارات والمصطلحات فقد تؤدي إلى إنزال أشد العقوبات على الإعلامي ومنها عقوبة الإعدام. مثل هذه المفردات ستعكس، بلا شك، على الإعلامي عندما يبدأ بالكتابة، حيث تُخلق لديه رقابة ذاتية للحيلولة دون وقوعه في محاذير لا يحمد عقباها.

### ٣. مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع

لم يكن بد من عمل قانون ينظم الإعلام المرئي والمسموع، وبخاصة لأن قانون المطبوعات والنشر ١٩٩٥ خلا من تنظيم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بالإضافة إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني أشار في المادة ٢٧ إلى أن تأسيس وسائل الإعلام هو حق للجميع يكفله القانون الأساسي؛ وكذلك أشار في الفقرة ٢ من نفس المادة إلى حرية وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة، وهذه الحرية مكفولة بموجب القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

ولقد كفل مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع لعام ٢٠٠٩ في المادة ٢ منه حرية وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وأضاف أنه لا يجوز إنذار هذه الوسائل الإعلامية أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا بموجب أحكام القانون وبموجب حكم قضائي، ولقد أشار كذلك في المادة ٣ إلى أن تأسيس الإعلام المرئي والمسموع حق للجميع يكفله القانون الأساسي كما ورد في المادة ٢٧ من القانون الأساسي. وقد أجاز مشروع القانون في المادة ٥ منه إلى أنه يحق لوسائل الإعلام الإبقاء على مصادر معلوماتها سرية، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك؛ وهذه ضمانات جديدة بالإضافة إلى الضمانات التي نص عليها القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر.

لم يخل مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع من بعض القيود بل عاد وأكد في المادة ٢٨ منه على التزام المحطات التلفزيونية بالتقيد بما جاء به قانون المطبوعات والنشر في المواد (٧، ٨، ٣٩) والتي تشير إلى منع نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية وحقوق الإنسان واحترام الحقوق، وكذلك إلى منع نشر أية معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام وأسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها، وهذا ما تم انتقاده عند الحديث عن قانون المطبوعات والنشر الذي ترك المجال مفتوحاً أمام تفسيرات وتأويلات عديدة لهذه المصطلحات مما يضييق على عمل حرية وسائل الإعلام.

أما بخصوص التشريعات المتعلقة بالإنترنت أو وسائط الإعلام الجديدة، فلغاية الآن لا توجد أي قوانين أو تشريعات أو موثيق شرف أو مدونات سلوك تتعلق بالقواعد المنظمة للنشر الإلكتروني أو قواعد خاصة بتنظيم العمل داخل مقاهي الإنترنت في الأراضي الفلسطينية.

وبمراجعة سريعة لمدى تطبيق نصوص هذه التشريعات نجد أن واقع الحريات الإعلامية في فلسطين شهد تراجعاً خطيراً خلال الفترة الأخيرة، وتحديدًا خلال حالة الانقسام الداخلي التي أدت إلى حالة الاستقطاب الحاد

والتي نتج عنها انتهاكات متواصلة ضد الحريات العامة عموماً، والحريات الإعلامية بشكل خاص، كما يظهر ذلك من خلال التحريض المتبادل الذي بلغ مستويات بالغة الخطورة، حيث ظهرت على السطح مصطلحات لم تكن موجودة من قبل مثل: عبارات التخوين، والتكفير والإقصاء والعصاة والمليشيا وإطلاق التهم من كل نوع، على أساس أن الشخص الذي ليس معي فهو ضدي، وباتت هي السمة الغالبة على لغة التخاطب في وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة. وفي موازاة ذلك لا يمكن إسقاط الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة والمتواصلة بحق الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية التي أخذت أشكالاً متعددة تبدأ بإغلاق المؤسسات الإعلامية وتدمير أجهزتها مروراً بالاعتقال والاحتجاز والمطاردة والإصابة، والغرامة، والنفي، وصولاً إلى أخطرها والمتمثلة بإطلاق النار المؤدي إلى القتل<sup>١١</sup>.

كذلك؛ هناك تناقض في المواد القانونية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وبخاصة بين قانون المطبوعات والنشر وبين القانون الأساسي، إلى جانب خضوع مبدأ حرية الرأي والتعبير لدى الجهات الرسمية الفلسطينية للتشويه المتعمد، وتتلخص (القاعدة السلوكية) في هذا الشأن بجملة واحدة (أنا مع تلك الحرية ما دامت لا تمسني!!)، فضلاً عن أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكومة حماس في قطاع غزة بأجهزتهما المختلفة، المدنية والأمنية، مارست ضغوطاً على الصحفيين، وعلى وسائل الإعلام، لتقييد حرياتهم وحرقاتها<sup>١٢</sup>.

إجمالاً لكل ما سبق؛ إن وجود كلمة الحرية وحرية التعبير بشكل خاص لدى المفكرين والأديان، وفي ثنايا القوانين يؤكد على أهمية انتهاج سلوك إنساني متوازن يلتزم بهذه المبادئ ويعمل على تطبيقها على أرض الواقع، حتى لا تبقى وصفاً نظرياً دون مُعطى عملي. التأكيد على أهمية الحرية يتطلب تأمين وممارسة حرية الرأي والفكر والتعبير والحق في الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة ونشرها وتداولها انطلاقاً من أن هذه المرتكزات هي حقوق أصيلة وثابتة ومعترفاً بها وغير قابلة للمساومة أو الإنقاص أو الإلغاء. كل ذلك يفرض التصدي لمفهوم الرقابة على الإعلام والذي سنناقشه في مبحث لاحق.

## ثالثاً، الإعلام الجديد: خصوصية المظاهر وأدوات الممارسة

### ١. خصوصية المظاهر

لقد أضعف الإنترنت، خاصة بعد اختراع وسائطه الجديدة، بيروقراطية الدولة لصالح القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال فضائه على احتكار المعلومات، وتوفيره لوسائل اتصال ونضال جديدة لا يمكن التحكم فيها. فظهور شبكات التواصل الاجتماعي آذنت ببداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه

الإعلامي التي تسيطر على عقله، من خلال احتكار المعلومات، أو صبغها بصبغة خاصة تخدم الجهة المالكة. وهو تحرر مزدوج، يشمل حرية الإرسال، حيث أصبح المرسل مسيطراً على رسالته الإعلامية، قادراً على تقديمها دون وسيط أو تدخل أو صياغة من طرف الهيئات الإعلامية الخاصة والرسمية. كما يشمل هذا التحرر حرية الاستقبال دون عوائق.

تطور تقنيات هذه الشبكات الاجتماعية وامتدادها عالمياً ساهما في توسيع "المملكة الافتراضية" لحرية الرأي والتعبير من جهة، وخلق مظاهر وتجليات ملموسة في ميدان الواقع من جهة أخرى. هذه المظاهر يمكن إجمالها في التجليات التالية<sup>١٣</sup>:

تسهيل الحصول على المعلومات وهي ما تزال "طازجة" من مصادرها المباشرة، فبمجرد "نقرة" على شاشة الحاسوب ينتقل القارئ من موقع إلى آخر أينما أراد على وجه الأرض، ويقرأ عن أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم.

تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام المستبدين أو غيرهم؛ حيث إن توفير المعلومات الصحيحة هو أولى خطوات التغيير. وقد كان احتكار الحكام للمعلومات في الماضي من أهم الوسائل التي يحتمون بها.

التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل، دون تدخل موجه من أباطرة الإعلام، الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم، على حساب المرسل الأصلي ورسالته.

رخص ثمن الاتصالات، بل ومجانيتها في بعض الأحيان مما يجعلها متاحة للجميع، ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية أو الشركات الاحتكارية. ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات إشراك عامة الناس في المعلومات.

رغم أن الحكام المستبدين يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الإعلام الجديد، خوفاً من انفلات الأمور من قبضتهم، إلا أن هذا الإعلام أخذ يؤثر كثيراً على إعلام الصحف وبدأ يزاحم الصورة (التلفزيون) وهو مرشح للسيادة في المستقبل لأسباب نجمل أهمها في الآتي:

إن الإعلام الجديد يُعطي القارئ فرصة اطلاع أكبر من الناحية الكمية، ففي جلسة واحدة أمام الكمبيوتر

يستطيع القارئ أن يطالع عشرات المصادر الإعلامية، من جميع أرجاء العالم، ودون تكلفة مالية تذكر، وهو أمر غير ممكن عملياً من حيث الوقت، ومن حيث الكلفة، في التعامل مع الإعلام التقليدي.

إن الإعلام الجديد يُعطي المستخدم حرية الانتقاء والمقارنة، من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المتعددة الرؤى والخلفيات، ثم يستخلص لنفسه النتيجة التي يراها أقرب إلى الحقيقة، دون أن يظل أسيراً لرؤية محددة تفرضها عليه الحكومات أو الشركات المالكة لوسائل الإعلام.

يمكن الإعلام الجديد المستخدم من القراءة المتخصصة، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثاً عن موضوع معين، أو انتظار برنامج مخصوص في إحدى القنوات التلفزيونية، بل أصبح هذا الإعلام يساهم في الاطلاع على الموضوع في الوقت المراد.

يوصل الإعلام الجديد الرسالة الإعلامية إلى مدى عالمي، ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المكتوبة، فهذه تحدها حدود المكان "فلا يتجاوز أغلبها مساحة معينة من البسيطة، كما تحدها حدود المكان" فلا يستطيع الجميع الوصول إليها لأنها غير مجانية، بخلاف الإنترنت فهو مجاني أو شبه مجاني في العادة.

في خضم كل ذلك؛ فإن وسائل الإعلام الجديد تساعد الأفراد والمؤسسات والحركات الاجتماعية وغيرها في اجتذاب أعضاء ومناصرين جدد باستخدام طرائق عديدة منها:

١. مراقبة عدد القراء لمقالات ومواد إخبارية وتحليلية معينة، من خلال العداد الذي يبين عدد الزوار لكل مادة، مما يعين على صياغة المادة المناسبة الجذابة، المؤثرة على القراء.

٢. السماح للقراء بالتعليق على بعض مواد الموقع، مما يمكن من التعرف على المتابعين للموقع، والمتفاعلين مع رسالته الإعلامية.

٣. عملية التعليق هذه ستفتح باب الاتصال بالمتفاعلين، والاستفادة من جهودهم (غرف دردشة، وأماكن نقاش عامة) للتعرف من خلالها على أفكار القراء، ومدى قربهم أو بعدهم من فكرها، ثم تبدأ الاتصال بمن تتوسم فيهم خيراً واستعداداً للمشاركة والعمل.

## ٢. آليات الممارسة

يوفر الإنترنت إمكانيات وآليات جديدة في مجال العمل السياسي والاجتماعي وغيرها، لم تكن موجودة من



قبل، أبرزها<sup>١</sup>:

١. تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية، والرد السريع على التحديات، وسهولة الحشد الجماهيري في سرعة قياسية. فلم يعد الأمر يحتاج إلى سيارات تحمل أبواقاً وتجول في المدن لدعوة الناس إلى مسيرة، أو إنفاق مبالغ طائلة لترويج حدث سياسي في وسائل الإعلام التجارية. بل أصبح الأمر مجرد تحرير رسالة تعبئة واستنفار، وإرسالها لآلاف الناس في لحظة واحدة فيطلعون عليها وقد يستجيب الكثيرون لها.

٢. سهولة التنسيق بين مجموعات شتى للاحتجاج والتظاهر في موقع معين أو ضد قضية معينة، وحشد القوى الشعبية للانقضاء على الهدف من مختلف الاتجاهات، ومفاجأته بموجات المتظاهرين القادمين من جهات مختلفة، وقد برهنت هذه الإستراتيجية على نجاحها، خلال مظاهرات القوى المناهضة للعلوة في أميركا وأوروبا، وكذلك في الثورات العربية وبخاصة المصرية والتونسية منها، بدلاً من إرسال "ممثلين" للتنسيق بين القوى المشاركة، أثبتت شبكات التواصل الاجتماعي في تلك الأحداث أنها وسيلة اتصال تعبئة يمكن التعويل والاعتماد عليها.

٣. التمكن من توصيل الرأي المساند أو المعارض إلى الجهة المستهدفة بسرعة وبقوة. فلو صدر عن أحد القادة السياسيين مثلاً موقف لا يرضي الحركة، فإن إرسال آلاف رسائل الاحتجاج والإدانة في يوم واحد أصبح ممكناً. ولو أرادت تلك الحركة إيصال مواقفها إلى جمهور واسع حول قضية محددة، فإنها لا تحتاج إلى أكثر من كتابة رسالة وإرسالها إلى مواقع إلكترونية كثيرة.

٤. يوفر الاتصال السريع الذي أحدثته وسائط الإعلام الجديد تبني "تكتيكات نضالية" تستنزف "العدو"، مثل التظاهر المتوازي في مواضع شتى من نفس المدينة، أو في مدن مختلفة، في مجموعات منضبطة، لا تستطيع قوى القمع السيطرة عليها، بدلا من المظاهرات التقليدية التي تركز على المظاهر الكمية، على حساب الدقة والفاعلية. وقد برهنت هذه التكتيكات على فائدتها في إرهاب القوى القمعية ومفاجأتها، وتسهيل الوصول إلى الأهداف التي يريد المتظاهرين ضربها، وتقليل الخسائر في صفوفهم.

٥. تشويش أفكار الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجيتها من خلال الحشد المتوازي المتعدد الرؤوس والمنابع، بحيث لا تستطيع القوة القمعية أن تحدد هدفها بدقة، أو تصوغ تكتيكا فعالا للقضاء عليه. بل لا يمكن لها أن تحدد بدقة من يقف وراء الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، مما يحول بينها وبين القدرة على

عزلها عن المجتمع . وهذا التشويش الفكري والاستراتيجي في ذهن «العدو» يشل تحركه، ويضعف أو يقضي على فاعلية رده . ويختلف الأمر لو كان واضحاً للسلطة أن وراء تلك التحركات حزباً أو منظمة أو حركة محددة، حيث يسهل حشرها في زاوية ضيقة واستئصالها .

٦ . حول الإنترنت تظاهرات الاحتجاج والتأييد من نشاط محلي إلى ظاهرة عالمية، حيث تتوارد الرسائل من جميع أنحاء العالم لتؤيد موقفاً سياسياً معيناً، أو تحتج على آخر .

٧ . إن الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرتها شبكات التواصل الاجتماعي في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، كما كان الحال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث كانت قوى التغيير تحتاج إلى دعم دول معينة في مجال الاتصال والإعلام والتأمين (حمل جوازات سفر الدول المساندة، واستخدام وسائل إعلامها واستخدام الحقائق الدبلوماسية والتابعة لسفاراتها . الخ) لكن الإنترنت جعل التنظيمات السياسية في غنى عن كل ذلك تقريباً، فحررها من ثمن الدعم الخارجي الذي كثيراً ما يتضارب مع أهداف القائمين على الفعل النضالي ورسالتهم .

٨ . مكنت هذه الوسائط الإعلامية الجديدة من تعبئة الملايين من المتعاطفين عبر العالم غير الملتزمين بحركة أو مؤسسة اجتماعية محددة للمشاركة في عمل سياسي أو إعلامي ضد «القوة المستبدة» . هذا المظهر رأيناه في ثورات تونس ومصر على وجه الخصوص، وكذلك فيما يتعلق بالتضامن مع الشعب اللبناني أثناء العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، والعدوان على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ . وليس من الضروري أن يكون المتعاطف مناصراً دائماً، أو مقتنعاً بمبادئ هذا التنظيم أو بتلك الحركات الاجتماعية المختلفة، بل يكفي أن يشترك معها في هدف ظرفي، فيساهم في حملة محددة ذات هدف مخصوص .

## رابعاً، الإعلام الجديد والديمقراطية

يعتبر الإعلام إحدى حقائق الحياة المعاصرة، وواحداً من أهم قوى تشكيل السلوكيات والقيم والعلاقات الإنسانية والثقافية، بما يبيته من خلال قنواته المتعددة ووسائطه المتنوعة من أفكار وآراء تتسلل في رفق وهواده إلى أذهان الجماهير العريضة، فتعمل على تغيير واقع حياتهم وتغرس فيهم قيماً جديدة . إضافة إلى ذلك؛ فإن الإعلام يقوم بدور حيوي في نشر ثقافة عامة موحدة بين فئات وشرائح المجتمع الواحد من ناحية، مثلما

يعمل من الناحية الأخرى على التقريب بقدر الإمكان بين الثقافات المختلفة، ويساعد بالتالي على نشر روح الاحترام من خلال التعرف على الثقافات المغايرة<sup>١٥</sup>.

أهمية هذا الإعلام تصاعدت لتأخذ أشكالاً متعددة، وبخاصة بعد بروز وانتشار التقنيات الجديدة في عالمي الاتصال والإعلام، والتي من أبرز ملامحها تلك العلاقة المعلوماتية السياسية التي أعادت طرح مفاهيم العدالة الاجتماعية وحماية الخصوصية الفردية والملكية الفكرية، وما يتعلق بالديمقراطية، مفهوماً وممارسة؛ حيث يرى الكثيرون: أن الإنترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مسألة الديمقراطية بعد أن وفرت هذه الشبكة التواصلية الفريدة ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية<sup>١٦</sup>.

الحديث عن آليات الممارسة التي ابتدعتها وسائط الإعلام الجديد تحتم علينا الإجابة عن سؤال أساس، يتمثل في مدى إمكانية هذه الأدوات في مأسسة ممارسة ديمقراطية في مختلف مكونات الحياة الإنسانية؟. قبل أن نجيب عن هذا السؤال سنندلف، قليلاً، نحو الحديث عن "مجتمع المعلومات"، لتتعرف على مدى مساهمته في صياغة إطار أو منظومة تبلور ومن ثم تصنع مثل هذه الممارسة الديمقراطية؟.

إن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني ليست عملية يسيرة؛ وذلك أنه يقف دونه تحديات عظمى، ينبغي مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول "ديمقراطية المعلومات"، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لا بد من توافره لتفادي أو تجاوز أنظمة التسلط والشمولية. ويرى بعض الباحثين أن ديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات، وهي<sup>١٧</sup>:

حماية خصوصية الأفراد، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. الحق في المعرفة، ويُقصد بها حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيراً جسيماً.

حق استخدام المعلومات: وتمثل في حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات بأسعارٍ رخيصة، وفي كل مكان، وفي أي وقت.

الأساس الرابع يمثل ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام، ويُقصد به حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كافة المستويات المحلية والحكومية والعالمية.

هذه المقومات الأساسية لمجتمع يفترض أن تسوده "ديمقراطية المعلومات" تواجه نقداً من بعض العلماء الاجتماعيين، منطلقين في ذلك من أن مفهوم مجتمع المعلومات لا يصلح كنظرية، لأنه يتسم داخلياً بعدم الاتساق، ولا تؤيده الشواهد العملية. وأن تفسير شيوعه في الخطاب الخاص بالسياسات لا يمكن تفسيره إلا على أساس أيديولوجي. ذلك أن التركيز على مؤسسات التعليم العالي بزعم ضرورة الاهتمام بتكوين الرأسمال الإنساني، بما يتضمنه ذلك من رفع الكفاءة على أساس نمو المعرفة، وأهمية ذلك للدخول في المنافسة العالمية، وما يؤدي إليه ذلك من التوسع في إنشاء جامعات افتراضية Virtual لا أساس له إذا نظرنا إلى حقائق سوق العمل<sup>١٨</sup>.

استناداً إلى هذه الخلفية المعلوماتية نتقل للحديث عن السؤال الذي طُرح سابقاً، والمتمثل بمعرفة طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية ومدى إمكانية أن تلعب شبكات الإعلام الجديد في مؤسسة ممارسة ديمقراطية تشاركية في مختلف المجالات الإنسانية؟.

الجواب عن مثل هذا السؤال ينطلق من اعتبار الإعلام سليل الديمقراطية لأن انتشار الصحيفة، مروراً بمحطات الإذاعة وقنوات التلفزة وصولاً إلى الوسائط الإعلامية الحديثة، هو انتشار يرتبط جوهرياً مع تعميم الديمقراطية في مجمل مفاصل القطاعات الحياتية، خصوصاً مفاصل السياسة والاقتصاد والثقافة. فالإعلام حلقة واحدة من حلقات تطور سيرورة الديمقراطية وعلامة مفصلية تشير إلى غيابها بغيابه وإلى حضورها بحضوره. ففوة الإعلام من قوة الديمقراطية وضعفه من ضعفها، بل إن ثمة آراء وأطروحات تجتهد في إثبات أن الإعلام هو المدخل الحقيقي لتطوير الفعل الديمقراطي.

وللإعلام فضلٌ كبير يتجلى في قدرته على تحقيق التواصل بشكل فعال وتحويل العالم إلى "قرية صغيرة"، كما بشر بذلك ماركس، وما يعني هذه النزعة التبشيرية المتفائلة بقدرته الإعلام على تحقيق فعالية كبرى في التواصل هو تلاحق سرعة ابتكارات وسائط اتصالية جديدة من الإذاعة إلى الشاشة، فالفاكس وصولاً إلى الإنترنت. كذلك؛ يتوقع البعض أن أساس النظام السياسي في مجتمع الإعلام الجديد سيتمثل بالديمقراطية القائمة على المشاركة بدلاً من الديمقراطية النيابية التقليدية في مجتمع الصناعة، إلى جانب المزيد من تدخل وسائل الاتصال في الأمور السياسية بدءاً من تقديم المرشحين للانتخابات وانتهاءً بعمليات الحشد والتعبئة السياسية وتسهيل مهمة الحكومة في الحكم، مع استمرار توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة عبر الوسائل المختلفة المحلية والإقليمية والدولية في معالجة القضايا السياسية التي أدخلت في العلاقات الدولية وما أطلق عليه "دبلوماسية الإعلام الإلكتروني"<sup>١٩</sup>.

فالعملية الإعلامية في زمن الإعلام الجديد (وفق البعض) لم تعد مركزة في أيدي هيئة واحدة أو عدد محدود ومعلوم من الأشخاص أو الهيئات، التي تحتكر المعلومات وتتولى نشرها بالطريقة التي تناسبها والصيغة التي تخدم أغراضها الخاصة والوقت الذي تحدده، وإنما أصبحت أكثر ديمقراطية إن صح التعبير، ومفتوحة أمام الجميع على مستوى العالم للمنافسة والنقد والتعديل والقبول أو الرفض<sup>٢٠</sup>.

في مقابل هذا كله نجد البعض يذهب إلى خلاف ذلك طارحاً سؤالاً محورياً في هذا المضمار وهو: هل التفاعل الاتصالي يؤدي إلى الديمقراطية؟. يجيب عن هذا السؤال الباحث الكندي ميشيل سينيكال فيقول: «إن لفظة التفاعل تحضر بتضحّم في خطاب رجال الأعمال والسياسيين كلما تعلق الأمر بالطرق الإلكترونية السيارة للإعلام، والهدف هو الترويج لمشاريع تجارية وأخرى سياسية تختفي وراء التقدم الإعلامي والاتصالي كأسطورة تقنية ثقافية جديدة»<sup>٢١</sup>.

إذن؛ وفق هذا الجواب فإن تدويل وسائل الاتصال لا يؤدي بالضرورة إلى التفاعل والتواصل، وهذا يعني أن تطوير تقنيات الإعلام والاتصال لا يطور بالضرورة سيرورة الفعل الديمقراطي، ولا حاجة هنا لإثبات أن العديد من القنوات الإذاعية والتلفزية (كمثال) هي ملك رجال الأعمال أو ملك أنظمة سياسية مستبدة في أفريقيا وآسيا وغيرها. من هنا؛ فإن تطور الإعلام (وفق هذا التصور) لا يحمل في طياته تطويراً للديمقراطية، بل تقدماً تقنياً في طرائق الاتصال وأساليب التفاعل بالصوت والصورة (الانترنت مثلاً) من دون إخصاب للديمقراطية سياسية وثقافية<sup>٢٢</sup>.

هذا الطرح يربطنا بقضية لها صلة وثيقة بغياب "ديمقراطية الإنترنت"، تتجلى بالفجوة الرقمية التي تشمل جميع ما يتعلق بمظاهر التفاوت المعلوماتي بين الأمم المتقدمة والأخرى المتخلفة، وأسباب ذلك، وكيفية تجاوز هذه الفروقات عبر ضرورة إقامة بنى تحتية معلوماتية، وتفعيل مقومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يركز عليها التطور التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي للدول المتخلفة؛ مما يسمح بتحقيق مستويات عليا من الاتصال الإلكتروني، بسعات نطاق فائقة، توفر انسياب المعلومات بالكميات الهائلة المطلوبة، وتدفعها طوال الوقت لأجل المعرفة، والإطلاع والبحث العلمي الإلكتروني، وبناء المجتمعات الافتراضية.

وإلى جانب ذلك؛ فإن الأمر يتعلق أيضاً بإتاحة الفرص الكاملة أمام مختلف لغات الأرض، خصوصاً اللغات ذات الفعل الحضاري مثل اللغة العربية، واللغات الوطنية الأخرى الفاعلة، لتحقيق الوجود

الجماهيري العالمي بمختلف مظاهر التنوع الثقافي، وتأكيد الهوية الوطنية والخصوصية. فاللغة، والثقافة المحلية، والإبداع والابتكار، والمشاركات المحلية بأنواعها في الفضاء الافتراضي تعتبر من أهم مقومات الهوية الوطنية وتحقيق الذات في عالم الإنسان الكوني، بغية المحافظة على ثروات الأمم العقلية، والرمزية، وكفاءات الموارد البشرية المتحركة والكامنة، شاملاً ذلك حل مشكلة هجرة العقول بخلق المناخ المحلي-العالمي الذي يخدم المجتمعات المتنوعة، ويحدث التكافؤ المناسب بين البيئتين الواقعية والإلكترونية لدى الجميع<sup>٢٣</sup>.

وعلاوة على ذلك؛ فإن الجانب الأكبر في أهمية إتاحة الانترنت، يكمن بصفة خاصة في مدى سرعة الاتصال الإلكتروني، ليتناسب مع الأعداد الهائلة المتزايدة لمستخدميها المتفاعلين عبر الفضاء الرقمي الافتراضي؛ بما يحقق الخدمات الرقمية العادلة للجميع، من دون توقف، وهو الأمر الذي يتزايد طلبه عالمياً باطراد.

وقبل أن نقفل هذه المسألة نود، أن نعرض، قليلاً، على أبرز صور "الديمقراطية الإلكترونية" في العالم والتي تجسدها الولايات المتحدة الأمريكية. فأميركا تحتكر تكنولوجيا الحاسوب والإنترنت بصفة خاصة مثل ما يحدث بين الشركات الأمريكية العملاقة؛ مايكروسوفت، غوغل، نيتسكيب، صن سيستمز، الخ. فهذه الشركات في معظمها تحتكر منتجات إلكترونية برامجية ما؛ تبسط بها سيطرتها بصورة أو بأخرى، وتدير من خلالها توجهاتها المعلوماتية على صناعة تكنولوجيا المعلومات وعالم الإنترنت؛ ومن ثم على عالم الإنسان الجديد في مجتمعه الجديد، وكيف يمكن أن يتشكل ويتكون رقمياً. هذا الأمر يدعو بالبحر، إلى ضرورة مشاركة مختلف جهود الشركات والدول المختلفة للإسهام في تكوين المجتمعات الافتراضية بمنظورات عالمية متنوعة، من مجتمعات إنسانية طبيعية مختلفة، لها ثقافتها وهوياتها وقدراتها المتميزة، وألا يُترك الأمر لدولة دون أخرى، أو لشعب واحد دون غيره من الشعوب<sup>٢٤</sup>.

خلاصة الكلام في هذا الأمر: تساهم وسائط وشبكات الإعلام الجديد في دفع مسيرة الديمقراطية قدماً وتوسيعها لتؤثر في الإعلام القومي والرسمي بطرق عدة، موفرة أجواء أفضل ومشجعة أكثر عليها. ولكن في مقابل الاستفادة من الفضاء الذي تتيحه هذه الشبكات لزيادة معدل الحرية في التفكير والتعبير والإبداع ومظاهر الديمقراطية عموماً يقفز أماننا السؤال التالي: ما هي ضمانات ألا "ينقلب السحر على الساحر" ليتحول العالم الذي صنعته هذه الوسائط إلى بديل أو نسخة طبق الأصل من العالم الذي يقلص الحريات ويقيّد التفكير والإبداع، وبخاصة لأن العلاقة بين المستخدم والمستخدم تقتصر فقط على الاستهلاك وليس على الإنتاج أو المشاركة فيه. فعوامل الفجوة الرقمية والاحتكار التكنولوجي ومحدودية التعليم والفقر والرقابة وغيرها ما زالت تمثل سوطاً يجلد الدعوات المنادية بـ "ديمقراطية الإنترنت".

## الهوامش

- ١ محمد فوزي الجبر، الثقافة العربية وثورة المعلومات: قراءة نقدية، شؤون عربية، عدد ١٢١، ص ١٢٣.
- ٢ تعرف الموسوعة الفلسفية العربية الحرية بأنها: "الأعمال التي تقوم بها والتي لا تخضع لقوانين حتمية تخرج عن سلطتنا، أو هي مجموعة الاختبارات التي نقوم بها من لقاء ذاتنا دون إكراه خارجي. وفي الوقت ذاته تشير الموسوعة إلى (أن الخروج من مأزق إيجاد تحديد عام مرضٍ لمفهوم الحرية لا يكون إلا بالنظر إلى الدلالات المختلفة التي اتخذها في مختلف حقول المعرفة. انظر: الموسوعة الفلسفية العربية، مجلد ٣، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٦٥.
- ٣ حرية التعبير هي الحرية التي يُعبر المرء من خلالها بفطرته الطبيعية عن ذاته وعن مجتمعه دون عوائق، ويتطلب تحقيق الحرية أن يكون المواطنون مستقلين عن الحكومة أو السلطة بقدر المستطاع، فضلاً عن الإيمان الراسخ بالعقل الذي يألف المناقشة والجدل مع وجود بيئة تتسم بالتسامح تسود فيها حرية التعبير والرأي. للمزيد؛ انظر: حسين عبد الجبار، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩٩. أما بخصوص "حرية الإعلام" فتعرف بأنها "حرية التعبير العامة للفكر في جميع أشكاله، كالتعبير بواسطة الكلمة والخطاب والصراخ والغناء والكتابة أو إصدار المطبوعات أو الصحافة الدورية والمسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون والإعلام الجديد. انظر: محمود الحشاش، حرية الإعلام بين التعزيز والقمع، فصلية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، عدد ٤١، تشرين الثاني، ٢٠١١، ص ١٧.
- ٤ ناصيف نصار، باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٦١.
- ٥ صباح ياسين، الإعلام: حرية في انهيار، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ٣٤.
- ٦ فارس جميل أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١١، ص ١٣٤.
- ٧ صباح ياسين، الإعلام: حرية في انهيار، مصدر سابق، ص ٣٧.
- ٨ في العاشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د. ٣) وكانت المادة الأولى منه تنص على... "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضاً بروح الإخاء".
- ٩ صادق مجلس الجامعة العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤، متأخراً ٥٦ عاماً عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ١٠ صباح ياسين، الإعلام: حرية في انهيار، مصدر سابق، ص ٥٥.
- ١١ محمود الحشاش، حرية الإعلام بين التعزيز والقمع، مصدر سابق، ص ١٨. نود الإشارة هنا إلى أن طرفي الصراع في الساحة الفلسطينية وهما حركتا فتح وحماس قد وقعا على إنهاء هذا الانقسام والبدء بإجراءات المصالحة بينهما وذلك في القاهرة في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١١.
- ١٢ سميح محسن، مفاهيم فلسطينية ملتبسة بحرية الرأي والتعبير، فصلية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، عدد ٤١، تشرين الثاني، ٢٠١١، ص ٧.
- ١٣ حسين عبد الجبار، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، مصدر سابق، ص ٨٩.
- ١٤ المصدر السابق، ص ٩٣.
- ١٥ رغم ذلك إلا أن الأمر لا يخلو من شبهة وخطورة احتمال اندثار بعض مظاهر الثقافات الوطنية، وتمهيد الساحة لهيمنة الثقافات التي تتمتع بقدرتها فائقة على الانتشار والتأثير، بفضل ما يساندها من تقدم علمي وتكنولوجي ومادي تفتقر إليه غالبية دول العالم.

- ١٦ نبيل علي، محورية الثقافة في مجتمع المعرفة، في كتاب: الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، كتاب العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ج١، ٢٠١٠، ص ٢٥.
- ١٧ السيد يسين، النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي المدونات المصرية نموذجاً، مصدر سابق، ص ٧٧.
- ١٨ المصدر نفسه، ص ٨٤.
- ١٩ محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية، السياسة الدولية، عدد ١٢٣، ١٩٩٦، ص ١١١.
- ٢٠ أحمد أبو زيد، التكنولوجيا الرقمية والإعلام الجديد، مجلة العربي، عدد ٥٧٧، كانون أول ٢٠٠٦، ص ١٤٢-١٤٧.
- ٢١ محمد شكري سلام، ثورة الاتصال والإعلام من الأيديولوجيا إلى الميديولوجيا، مصدر سابق، ص ٨٤.
- ٢٢ إن تعميم فكرة وسائل الاتصال وتشديد القول على علاقة الإعلام بالديمقراطية هو من إنتاج رجال المال الذين صاغوا إستراتيجية "حرية التعبير التجاري" باعتبارها حقاً جديداً من حقوق الإنسان. من هنا تكون دعوى التفاؤل بقيام علاقة ضرورية بين وجود الإعلام ووجود الديمقراطية، دعوى مغرضة تؤكد المظهر الإيجابي وتغفل الأعماق السلبية التي تجعل صناعة الإعلام صناعة تجارة وفعل سياسة. للمزيد، انظر: المصدر السابق، ص ٨٥.
- ٢٣ التكافؤ المناسب بين البيئتين الطبيعية والإلكترونية أكدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في مرحلتها الأولى التي انعقدت في جنيف في سنة ٢٠٠٣؛ وذلك بضرورة عبور الفجوة الرقمية وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية، وتسخير مختلف إمكانات التكنولوجيا المعلوماتية لصالح تنمية الشعوب على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذا؛ كان من المقرر في القمة المذكورة، أن الإنترنت ستكون متاحة للجميع بحلول العام ٢٠١٥. للمزيد، انظر: محمد علي رحومة، علم الاجتماع الآلي، سلسلة كتب عالم المعرفة عدد ٣٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٩٨.
- ٢٤ المصدر السابق، ص ١٩٩.



تقارير



# المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح

لبنان، بيروت - ١٧ - ١٩ / حزيران ٢٠١١

بدعوة من مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بصفته مؤسسا ومنسقا عاما للشبكة العربية للتسامح، عُقد المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، تحت عنوان «مسارات التغيير وأفاق التحول في العالم العربي»، في حرم الجامعة الأمريكية في بيروت في الفترة الواقعة ما بين ١٧ حتى ١٩ حزيران ٢٠١١. وشارك في المؤتمر أعضاء الشبكة العربية للتسامح (مؤسسات وأفراد) من المغرب، تونس، الجزائر، مصر، السودان، عمان، اليمن، السعودية، البحرين، الكويت، سوريا، العراق، لبنان، الأردن، فلسطين. وعلى مدار ثلاثة أيام، ناقش المشاركون في المؤتمر العديد من القضايا ذات العلاقة بتعزيز ثقافة التسامح، وتأثيرات ما يجري في العالم العربي من تغييرات على قيم التسامح، وتعزيز مبادئ السلم الأهلي، وتوظيف الأدوات السلمية في إحداث التغييرات والتحول الديمقراطي.

ففي اليوم الأول تم افتتاح المؤتمر في قاعة عصام فارس في حرم الجامعة الأمريكية في بيروت بمنح الجائزة العربية للتسامح لشابات وشباب مصر وتونس، وقد استلمت الدرع التقديري الأنسة وسام عبد العليم (صحفية وناشطة مجتمعية) عن شباب مصر<sup>١</sup>، والمحامي عبد الناصر العويني، والسيد أحمد حفناوي عن شباب تونس.

وقد تم اختيار تكريم شابات وشباب تونس ومصر لأسباب عدة كان منها: المحتوى الديمقراطي للمطالب التي رفعوها خلال الأحداث؛ الطابع السلمي الذي حرص عليه الشباب طوال فترة الأحداث رغم ما تعرضوا له من قمع واستفزاز؛ السلوك النبيل الذي سلكه الشباب خلال الأحداث وإعطاء النموذج الرائع في التعامل مع الممتلكات العامة والخاصة؛ المستوى الرائع من التسامح بين كافة الفئات والأطياف التي شاركت في الأحداث، واحترام الآخر بشكل غير مزيف؛ إشراك كافة الاتجاهات والمشارب والرؤى على قدر من المساواة والمسؤولية.

<sup>١</sup> كان من المفترض أن تستلم الجائزة ممثلة عن شباب مصر الأنسة نوار الانتصار احمد فؤاد نجم إلا أنها اعتذرت في الساعات الأخيرة لأسباب صحية.

وخلال حفل الافتتاح وتسليم الجائزة العربية للتسامح، تم الترحيب بالحضور وتبيان الهدف العام من هذا المؤتمر من خلال أربع كلمات<sup>٢</sup> لكل من الأستاذ فادي أبي علام، رئيس حركة السلام الدائم في لبنان. والدكتور عبد الحسين شعبان، رئيس أكاديمية بناء السلام. وسماحة السيد هاني فحص، عضو الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي. والدكتور إياد البرغوثي، رئيس الشبكة ومدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. وقد بعث الدكتور سليم الحص بتحياته إلى المؤتمرين متمنيا النجاح للشبكة، مؤكدا على أهمية الاستمرار في نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر.

وحضر حفل تسليم الجائزة العديد من الشخصيات الرسمية والشعبية، وممثلون عن العديد من البعثات الدبلوماسية العربية في لبنان، وممثل عن البطريركية المارونية، وممثل عن بطريركية الروم الأرثوذكس، وممثل عن المجلس الشيعي الأعلى، وممثل عن الأمن اللبني، بالإضافة إلى بعض أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأمريكية في بيروت.

وفي اليوم الثاني ترأس أعمال الجلسة الأولى الدكتور إياد البرغوثي، حيث تم في هذه الجلسة عرض أربع أوراق فكرية تناولت حالة الحراك والتغيير في البلدان العربية: الأسباب والخلفيات والمآلات. وقبل عرض هذه الأوراق قدم الوزير اللبناني السابق والخبير الاقتصادي ديميانوس قطار مداخلة مطولة ربط فيها ما بين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلدان العربية وكيف تتأثر وتؤثر هذه الأوضاع في الحراك السياسي الداخلي منه والخارجي، وعلاقة ذلك بحركات التغيير ومآلاتها المستقبلية.

بعدها قدم الدكتور أحمد البرقاوي (سوريا) ورقة بعنوان «التناقض بين الدولة والمجتمع». وقدم الدكتور عبد الحسين شعبان (العراق) ورقة بعنوان «الشباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وربيع السياسة». وقدم الدكتور عروس الزبير (الجزائر) ورقة بعنوان «مقاربة سوسيولوجية لحركات التغيير في المنطقة العربية». وقدم الدكتور شيرزاد أمين (العراق) ورقة بعنوان «تأملات فلسفية سياسية حول الحراك الاجتماعي الراهن».

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها فادي أبي علام تم عرض ثلاث أوراق ربطت ما بين الحراك الدائر في البلدان العربية وتأثيره على حالة التسامح في هذه البلدان. فقد قدمت الدكتورة نهى بكر (مصر) ورقة بعنوان «اللاتسامح وثورات العالم العربي». وقدم الدكتور محمد محفوظ (السعودية) ورقة بعنوان «ربيع العرب: قراءة في التحولات العربية وتأثيرها على حالة التسامح». وقدمت ورقة الأستاذ جمال بندحمان (المغرب) بعنوان «التحول الديمقراطي والتسامح أية علاقة - حالة المغرب».

<sup>٢</sup> كان من المفترض أن تقدم مؤسسة المستقبل (الجهة الداعمة للشبكة العربية للتسامح) كلمة في حفل الافتتاح، إلا أنه ولأسباب طارئة، خاصة بالمؤسسة تم اعتذار ممثلة المؤسسة عن الحضور.

وفي اليوم الثالث ترأس أعمال جلسته الأولى الدكتور عروس الزبير، حيث خصصت هذه الجلسة لبحث أوضاع البلدان العربية من زاوية الحراك الشعبي الدائر فيها الدافع نحو التحول الديمقراطي، وتعزيز قيم التسامح والمواطنة.

فقد قدم الأستاذ عثمان حسن عربي (السودان) ورقة بعنوان «التحديات المحتملة لثورات التغيير في العالم العربي: مقارنة تحليلية بالثورات الشعبية بالسودان». وقدم الأستاذ عبد الرزاق العياري (تونس) ورقة بعنوان «الثورة التونسية: فشل الحداثة الفوقية وتآكل الاستبداد العربي». وقدم الأستاذ عيسى الغايب (البحرين) ورقة بعنوان «لا بديل عن الحوار مع جميع أطراف المجتمع البحريني». وقدم الأستاذ رشيد زعتري (لبنان) ورقة بعنوان «حول الحراك العلماني في لبنان». وقدم الأستاذ أنور الرشيد (الكويت) ورقة بعنوان «إنهم يفخخون المجتمع». والورقة الأخيرة كانت للأستاذ سالم آل تويه (سلطنة عمان) بعنوان «عمان: الدولة الريعية وتعذر الإصلاح».

أما الجلسة الأخيرة في هذا المؤتمر فقد خصصت لبحث الخطط المستقبلية للشبكة العربية للتسامح. ثم تم نقاش عام لجلسات المؤتمر والخروج بتوصيات كان أهمها:

ضرورة التأكيد على أهمية الخيار الديمقراطي الذي يفترض أن تسعى إليه الشعوب العربية، وأن الوسائل السلمية وعدم إراقة الدماء هي الوسيلة الأخلاقية والحضارية التي يجب أن تسلكها هذه الشعوب لتحقيق أهدافها. كذلك تم التأكيد على مبدأ المواطنة وإشاعة أجواء من الديمقراطية الحقيقية المبنية على أساس التنوع والاختلاف في ظل الانسجام.

وأكدت توصيات أخرى على أهمية نشر ثقافة التسامح ليس فقط من خلال ورش العمل والندوات وغيرها من الأنشطة بل أيضا من خلال تأصيل هذا المفهوم في المناهج التعليمية سواء في المدارس أو في الجامعات العربية.

مع اختتام أعمال المؤتمر وجه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بصفته مؤسسا ومنسقا عاما للشبكة العربية للتسامح الشكر الجزيل للجهة الداعمة لهذا المؤتمر وهي مؤسسة المستقبل ممثلة بمديرتها الدكتورة نبيلة حمزة. وشكر أيضا السادة أعضاء اللجنة التحضيرية على جهودهم، وجميع من ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر من إعلاميين ومتطوعين وموظفين.

يذكر أن جميع الأوراق التي تم عرضها خلال أيام المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح قد تم نشرها من خلال دورية «تسامح». حيث صدر القسم الأول من هذه الأوراق في العدد الثالث والثلاثين من «تسامح»، وضم هذا العدد (٣٤) باقي هذه الأوراق .

وفيما يلي نص الكلمات التي تم إلقاؤها في اليوم الأول للمؤتمر الذي تم فيه تسليم الجائزة العربية للتسامح

### كلمة الدكتور إياد البرغوثي

رئيس الشبكة العربية للتسامح/ مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

السيدات والسادة

الأخوة والأخوات

أرحب بكم أجمل ترحيب في حفل افتتاح المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح . عُقد المؤتمر الأول للشبكة في بيروت ، وها نحن نعود إليها لعقد هذا المؤتمر الثالث لتأكيد العلاقة بين الشبكة العربية للتسامح وبيروت ، بيروت الحرة والتعدد والانفتاح والإبداع ، وبيروت التمسك بالحق والكرامة والكبرياء .

وكما جرت العادة ، يتناول المؤتمر السنوي للشبكة العربية للتسامح جانين هامين ، الأول تسليم الجائزة العربية للتسامح التي تُكرّم فيها شخصية أو مؤسسة أو شعوب كما يجري اليوم . والثاني مؤتمر علمي يتناول وضع العالم العربي ، أمليين من وراء ذلك دراسة الأوضاع التي تعيشها الشعوب العربية وسعيها من أجل نيل حريتها واستعادة حقوقها الفردية والجماعية .

في المؤتمر الأول جرى منح الجائزة العربية الأولى للتسامح لدولة الدكتور سليم الحص ، الذي تعرفونه جميعاً ، والذي ينقل تحياته لكم وتمنياته لمؤتمركم بالنجاح . كان من المفترض أن يشاركنا الدكتور الحص حفل الافتتاح هذا ، إلا أن ظروفه الصحية حالت دون تحقيق هذه الرغبة . وفي المؤتمر الثاني ، الذي عقد في الدار البيضاء ، مُنحت الجائزة للأكاديمي المفكر المغربي محمد مفتاح الذي كتب عشرات الدراسات الجادة حول التسامح والتعايش وتحليل الخطاب من هاتين الزاويتين . وباختيار الحص ومحفوظ كنا حريصين على تسليط الأنظار على الإيجابي في ثنائية السياسة والثقافة ، والمشرق والمغرب .

السيدات والسادة

الإخوة والأخوات

شاءت الظروف أن ينعقد المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، في وضع مختلف تماماً؛ فالعالم العربي الذي عاش سكوناً لعشرات السنين، وعانى من الاحتلال والاستبداد وغياب الديمقراطية والتهميش، بل وإلغاء للمواطنة، وخلل مذهل في العلاقة بين الدولة والفرد، وتكريس للرعوية بدل المواطنة، بدأ يصحو ويدفع باتجاه التغيير بعدما ظن كثيرون أن مقولة أن الشعوب العربية لا تكتث للحرية ولا الديمقراطية، ولا لأي من حقوقها من الآخرين .

لقد نقلت انتفاضتنا شعبي تونس ومصر العرب جميعاً من حالة الاغتراب والضياع والإحباط والشعور بالامتهان وعدم القدرة، ومن كونهم مفعولاً به ومخلوقات يراد لها ويقرر عنها إلى وضع جديد ومختلف تمثل في الشعار الشهير الذي ردد وما يزال في ساحات الانتفاضات وهو الشعب يريد . . . . .

قبل ذلك لم يكن بمقدور الشعوب أن تفكر فيما إذا كانت تريد أو حتى لا تريد . كان عليها أن توكل أمرها إلى حكامها لكي يقرروا مصيرها ويصنعوا ما شاؤوا في هذا المصير، كان على الشعوب أن تجوع وتعري وتموت جوعاً وحرماناً في الوقت الذي يزيد به الحاكم صلفاً وغروراً وغنى .

لقد أسقطت انتفاضتنا تونس ومصر ما كانت تسمى بنظرية الاستثناء العربي التي اعتبرت العرب ليسوا كشعوب العالم، لا يهمهم أن يكونوا مضطهدين ولا تعينهم حريتهم ولا هم تواقون إلى الديمقراطية، فأظهرت أن الشعوب العربية قد تصبر طويلاً وتتألم كثيراً لكنها في النهاية تنثور .

السيدات والسادة  
الإخوة والأخوات

نجتمع اليوم لنحتفل بشباب تونس ومصر ونتشرف بتقديم الجائزة العربية للتسامح لهؤلاء الشباب الذين أثبتوا أن الشعوب العربية تسعى للتغيير السلمي عبر وسائل حضارية .

- وكشبكة عربية للتسامح فإن الأسباب التي دفعتنا لتكريم هؤلاء الشباب تتمثل في الآتي :
- أولاً، الهدف العام الذي سعت هاتان الانتفاضتان لتحقيقه والمتمثل في الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية والتخلص من الظلم بكافة الأشكال .
  - ثانياً، الأسلوب الحضاري السلمي الخالي من أي عنف الذي استخدمته الجماهير في تونس ومصر والحرص على البعد الأخلاقي طوال فترة التحرك الجماهيري، رغم الاستفزاز والقتل الذي مارسه

أدوات الأنظمة السابقة.

- ثالثاً، التضامن والتسامح الذي أبداه المواطنون الثائرون بكافة أطيافهم الفكرية والعقائدية وانتماءاتهم الحزبية والمناطقية، حيث لم يظهر في مرحلة تاريخية ذلك المستوى من التسامح والتضامن من أجل الوصول إلى هذا الهدف النبيل.

السيدات والسادة

الإخوة والأخوات

لكننا مع كل الفخر الذي نشعر به، ندرك تماماً صعوبة وقسوة المرحلة. لقد بات واضحاً أن الشعوب العربية تعرف تماماً ماذا تغادر، ولكن الطريق إلى المستقبل ما زالت غامضة وصعبة ومحفوفة بالمخاطر.

إننا نأمل وتتمنى أن يكون خلاص الشعوب من الاستبداد والتهميش حقيقياً وملموساً. يجب أن نكون حريصين على أن يكون القادم هو الاستقلال الحقيقي حيث لا احتلال، ولا هيمنة، ولا وصاية، وحيث تحل الديمقراطية الحقيقية والكرامة الحقيقية، والتنمية الحقيقية التي يكون همها الأول تنمية مئات ملايين المحرومين في بلداننا.

كلمة د. عبد الحسين شعبان

رئيس أكاديمية بناء السلام

أيتها السيدات . . . أيها السادة

أيها الحفل الكريم، يسعدني أن أحييكم بهذه المناسبة العزيزة باسم أكاديمية بناء السلام، وأتمنى لاحتفالكم هذا النجاح والموفقية، لاسيما وأنتم تكرمون الشباب العربي، ربيع شعوبنا العربية وتمنحوهم جائزة التسامح السنوية، التي سبق أن تم منحها إلى شخصيات مرموقة ومحترمة، أول من تسلم هذه الجائزة الرمزية وهو دولة الرئيس سليم الحص.

وإذا كانت الجائزة في العادة تمنح لمن اكتسب تجربة وأثبت جدارة واختزن معرفة واكتنز تسامحا فكرياً أو منهجياً وسلوكياً، فإنها هذا العام تمنح لمن هم في ربيع العمر، ولعل خروج الشبكة العربية للتسامح عن هذا التقليد في هذا العام له ما يبرره وما يزيه. فجائزة التسامح هذا العام لها طعم جديد، فقد شهد العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه نهوضاً شعبياً كان الشباب عقله المفكر والمدير، المخطط والمنفذ، مشمراً عن سواعده وطاقاته،



ليبدع ملامح متميزة وريادية على صعيد تاريخنا المعاصر، وقد فاجأ العالم أجمع بالمستوى الحضاري، المدني، السلمي، الراقى، ولاسيما حين أجبر حاكمين من عتاة حكامنا من تونس ومصر على ترك السلطة، عن طريق المقاومة المدنية، اللاعنفية، خصوصا بعد أن انتقل الخوف من المحكوم إلى الحاكم.

لقد اكتشف الشباب واكتشفنا معه، الطاقات الخلاقة، اللامحدودة، الكامنة، التي يملكها، وبصودور عارية جابه ترسانات من السلاح والمخبرين، وعمليات الخداع والغدر، فقد اختار ببراعة اللحظة الثورية، وتنبأ أن هذه هي اللحظة الحاسمة للانقضاء، قلم يعد يقف بوجهه شيء خصوصا عندما انسجمت حركته مع حركة التطور التاريخي وبتراكم وتطور تدريجي طويل الأمد، لتصل إلى لحظة الانفجار التاريخي، عندها ألقى البركان الشعبي حممه بوجه من حاول أن يصادر أحلام الشباب وكرامته وحرية.

وعندما فاضت الكأس وخرج الشباب مائزاترازا، متطلعا إلى مستقبل حر، وهو يطفح بالبشارة، والأناقة، ويتواصل بأحدث وسائل الاتصال الحديثة، من الإنترنت إلى الفيسبوك إلى التويتر، إلى الهاتف النقال، عندئذ أدركت بعض جماعات الحكم والمدلسين والمتردددين في السر والعلن أن لحظة الحسم اقتربت، فانحاز بعضهم إلى معسكر الشباب، واضطر الحاكم في محاولة منه إلى التكيف برمي جزء من متاع طريقه إلى سلّة المهملات، مقدما التنازل لتلو التنازل، لكن الشباب لم يعد يرضى بغير "الشعب يريد إسقاط النظام".

هكذا كان الخيار السلمي أقوى من مدفعية الميدان، وكان شعار الحرية والكرامة أكثر وقعا من كل أسلحة الميدان وبلطجيته، وعندئذ أصبح النظام مشلولاً وفقد قدرته على القمع، بدأ بالتحلل تدريجيا إلى أن انهيار واستسلم، حتى من دون الضربة القاضية، هكذا تبخرت أنظمة كانت تبدو حتى وقت قريب منيعة ومحصنة وكأنها قلاع لا يمكن اقتحامها، وإذا بها تتهاوى سريعا فقد كان خريفها قد أزف وحل ربيع الشباب.

إن من نجتجتم لتكريمه هو الشباب، والشباب هو المستقبل، ولا مستقبل لحركة أو شعب دون دور ريادي للشباب، الذي علينا الإصغاء له، والتعلم منه، فهو من يستطيع المواءمة بين الحكمة والتجربة والحاضر والمستقبل، بين الوطنية والمواطنة، وبين الحرية والمسؤولية.

إن اجتماعنا هذا لاسيما بحضور ثلاثة توائم هي الشبكة العربية للتسامح وحركة السلام الدائم، وأكاديمية بناء السلام، هو تأكيد على ارتفاع رصيد ثقافة السلام والتسامح واللاعنف، هذه الثقافة المدنية التي تستند إلى قيم حضارية مشتركة هي الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والسلام والتسامح، وهي لا تدرج

تحت الفكرة الدارجة عن الاستسلام للعدو أو القبول بالتخلي عن الحقوق أو المساومة عليها.

تهنئة قلبية لشباب ثورة الياسمين والكرامة ولثورة النيل والغضب ،  
وتحية لشباب الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها  
من أجل قيم الحرية والحق والمعرفة والجمال والخير .

### كلمة الأستاذ هاني فحص

عضو الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي

يسعدني أنني توفقت مبكرا باختياري للتواصل والعيش المشترك سبيلا إلى السلامة، مدعما بفردية الخلاص كما في القرآن والإنجيل . أما أن الجماعة تخلص فهذا مخالف للعدل الإلهي، هذا في الآخرة . وهذا أدعى لاحترام الاختيارات الدينية المختلفة .

أما في الدنيا، فإن دولة الأفراد المدنية هي خلاصنا لا دولة الجماعة الدينية لأنها لا تصف سوى الاستبداد، ما اعتبره اعتداء على ديني وديناي . ومن هنا فإنني لا أسمح ولا أتسامح مع من يحولون دولنا إلى كائن كاسر يهشم عوامل الاندماج بين مكونات الاجتماع بدل أن يجمع مختلفاتها على الحوار لكي تأتلف وتتكامل . . . واعيا أن إلغاء الاختلاف أو المختلف، إلى كونه محالا، هو إخلال بقوانين الكون وسنن الحياة والخلق وإفقار للذي يلغي، إلى شروطه الوجودية والمعرفية، ولمن يُلغى .

مرجعيتي إسلامي ومذهبي المتفرع منه والذي يكتمل بالمذاهب، والمساحة الشاسعة من الثقافات الإنسانية، التي يحتاج المتقدم منها إلى نقد علمي، أما البدائي أو النامي، فيحتاج إلى فرص لفرز محمولاته، لإحياء الحي منها وإبقاء الباقي في المخزن . . من دون دعوة أو تبشير بشيء لأن ذلك عنف غير مباشر يؤول إلى عنف مباشر .

أنا متدين وهناك متدينون كثيرون مثلي لا يتسامحون بدينهم بل يسهلونه وفي لسان العرب، سمح لي فلان أي أعطاني، والمسامحة هي المساهلة . وسمحت الناقة إذا انقادت .

أنا لا أقود الناقة ولا أقود كمالكها . واعترض على الدعوة إلى التسامح الديني لأن فيه استعلاء وادعاء

بالعطاء، وقبولاً منقوصاً أو مغشوشاً بالآخر المختلف إثنياً أو دينياً أو سياسياً أو فكرياً، لأنه لا يقوم على غرور التنازل في قبول المختلف، على هنائه وعواهنه!! فإذا كان الآخر الذي أتسامح معه وأقبله مستكبراً هكذا ويعاملني بالمثل أصبحت مساحة اللقاء أضيق من ثقب الإبرة.

وفي أدبياتنا لا توصف الشريعة بالتسامحة أو السامحة بل الحنيفية أي السهلة ليس فيها ضيق ولا شدة، والحنيف هو الذي يميل إلى الحق أو هو المخلص أو غير المتنوي.

إذن فالإسلام سمح أي واسع يسع الجميع من داخله وخارجه. ومن تسليمي أمري إلى الله أني لا أنصب نفسي حاكماً على الآخر والرأي الآخر وأترك ذلك لله وعدله وما لله وما لغيره لغيره. في المحصلة أنا مسهل لا متساهل وسمح لا متسامح. . إلا في حالات يصبح فيها التسامح ضرورة حياة وأخلاق. .

في الحروب الداخلية مثلاً لأنه بعدم التسامح، أي عدم النسيان أو التناسي للبهاعات المتبادلة يصبح الواحد منا ماضياً مقطوعاً عن غده وغيره. هنا يصبح التسامح في الحق تسامحاً من أجل الحق ويصبح التنازل حفظاً لما تبقى من الحقوق وشرفاً للمتنازل وأماناً للمتنازل له. على هذا، اسمحوالي أن لا أسامح أو أتسامح مع الحكام الذين منعوني من حاجتي إلى الحرية والخبز أو أن أتسامح مع من يمنعونني ويرفعون صوت المعركة فوق صوت احتجاجي من أجل المزيد من القتل والنهب والجهل وإشاعة الضغينة. لا أسامح زملائي من رجال الدين الذين يخالفون الأساس المسيحي في المحبة والغائبة الإسلامية في العدل والعدالة ويخالفون سفر الرؤيا بسفر الخروج والكلام عن (الغويم). . وفي أدبياتنا عن الإمام جعفر الصادق «وهل الدين إلا الحب».

على أن ديني يحثني ولا يرضى مني إلا أن أسامح أي فرد يرتكب المعصية في حقي، لأنني مأمور بكره المعصية ومحبة العاصي من أجل ترك المعصية. . وأنا أعصي أيضاً وأحتاج إلى مسامحة.

أنا شخص نسبي وسطي وأدعو إلى التسوية الدائمة وأسامح من أجلها بحقوق الوطنية وإذا خيرت بين أن أكون ظالماً أو مظلوماً اختار الثاني بحماسة. وفي أدبياتنا الإسلامية أن الله من عدله أن يتسامح مع العبد المقتصر في حقوق ربه وليس من عدله أن يسامح من يعتدي مادياً أو معنوياً على الناس إلا إذا سامح المعتدي عليه. لا أسامح ولا أتسامح مع الاستعمار والاستحمار وكل شموليات الغولية والحركة الصهيونية في شيء ولا أريد أن اقتصر اليهود لأهلي هنا وفي فلسطين، والسلام العادل يلزمني ويلزمني. . . وأتمنى لو أن اليهودي يتحرر من الصهيونية لا في وجهها كما سلفياتنا وأصولياتنا الدينية أو العلمانية أحياناً وفي وجه الدين لا مع

الإنسان .

لا أسامح ولا أتسامح مع الأفراد والأحزاب والدول التي تعيق بناء دولتي المدنية التي أحفظ بها أهلي وديني ، أو تهدم ما تبقى منه . لا أسامح الدول التي تريد إنتاج الدين ، ولا الجماعات الدينية التي تريد إنتاج الدولة ، لأن في ذلك خطرا عليهم .

لا أسامح أحدا يستقوي عليّ بمخالفة القانون ويلوي عنق الشريعة ليغطي بها ارتكابه . يمكن أن أتسامح من دون أن أعفو عن الاعتداء المعنوي عليّ وأتنازل عن حقي الشخصي في العقوبة إذا كان ذلك سببا للصلاح ، ولا أعاقب أحدا بيدي وأدعو بالشلل للأيدي التي تشل يد القضاء . لا أسامح من يتقص من صفة المواطنة أو الإنسانية لأي إنسان ولا من يختزلني في طائفتي ولا من يختزل طائفتي أو ديني في حزبه ، والدولة في عصبته .

لا أتسامح مع المختلف عني إثنيا أو دينيا أو مذهبيا أو سياسيا ولا أريده أن يتسامح معي ، أريد أن نتحاور لتتكامل مع موقع التكافؤ والتناظر ولتزداد معرفتنا المتبادلة بذواتنا وحقائق الكون والحياة . بل أقبله من أجلي أولا ثم من أجله إذا قبل ذلك ولا ألزمه بالقبول . ولا أتقدم اليه متسامحا بخصوصياتي ولا أريده متنسلا من خصوصياته من أجل أن يحظى بقبولي له . لا صدقا ولا نفاقا . . وإذا كانت العموميات الوطنية والإنسانية هي التي تجمعنا ، فإن الخصوصيات هي التي تمد العموميات بالحوية والفاعلية .

# قوانین و تشریحات



# الشرعية الدولية والدولة الفلسطينية

د. عبدالله موسى أبو عيد \*

## أولاً: المقدمة

يختلف مفهوم الشرعية الدولية حالياً عما كان عليه الحال قبل قرن أو أكثر. ففي القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين كانت العديد من الممارسات الدولية التي تُعدُّ اليوم مخالفة لقواعد القانون الدولي، تعتبر أعمالاً مشروعة. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك «استخدام القوة المسلحة لكسب ملكية إقليم أو لضم دولة بكامل إقليمها إلى سيادة دولة أخرى أقوى منها تضمها إلى ملكيتها بالقوة».

كذلك كانت عمليات حصار وقصف موانئ دولة أخرى لتحصيل دين أو لإجبار هذه الدولة على الاعتراف بحق أو بالتزام محدودين تعتبر أعمالاً مشروعة في القانون الدولي.

وقد استمر الحال هكذا إلى أن حاولت عصبة الأمم المتحدة التي نشأت عام ١٩١٩، تغيير الوضع ومنع استخدام القوة ووضع شروط ومتطلبات لاستخدامها، إلا أنها فشلت في ذلك وبخاصة لأن العصبة لم تضع آلية محددة لمنع استخدام القوة<sup>(١)</sup>.

ثم أعلن ميثاق باريس «المعروف أيضاً باسم بريان - كللوغ» المعقود عام ١٩٢٨<sup>(٢)</sup>، بأن استخدام القوة المسلحة لا يمكن أن يعتبر إحدى وسائل السياسة الخارجية للدول. إلا أن هذا الميثاق خلا أيضاً من آلية لمنع استخدام القوة ومعاقبة الدولة أو الدول التي تخرق نصوصه. وقد كانت اليابان وإيطاليا وألمانيا أول من خرقت هذه النصوص، حينما غزت اليابان الصين عام ١٩٣١ وغزت إيطاليا الحبشة (أثيوبيا حالياً) واحتلتها عام

\* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المشارك في جامعتي النجاح الوطنية وبيروت سابقاً

١٩٣٦، ثم قام هتلر بغزو النمسا وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨. وقد عَجَّلَ ذلك كله في انهيار عصبة الأمم.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضع ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي حدد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية<sup>(٣)</sup> كما حدد حق الدفاع الشرعي عن النفس<sup>(٤)</sup> واعتبره الحالة الوحيدة التي يمكن للدولة أن تستخدم فيها القوة المسلحة للدفاع عن أراضيها وأملاكها وسيادتها، كما وضع آلية لمعاقبة الدول التي تخرق هذه القواعد وذلك عن طريق الفصل السابع من الميثاق حيث أعطي مجلس الأمن حق معاقبة الدول التي ترتكب مخالفات جسيمة بالقيام بعدوان على غيرها من الدول وتهدد بذلك السلم والأمن الدوليين.

إلا أن هذه القواعد طُبِّقَت على الدول الصغيرة والضعيفة دون أن يرقى الأمر إلى معاقبة الدول المعتدية إذا كانت ضمن الدول الكبرى والقوية أو كانت إحدى حلفاء دولة من هذه الدول. وبذلك ظهر عيبٌ كبير وثغرة رئيسية في «نظام الأمن الجماعي» الوارد في ميثاق المنظمة الدولية.

### ثانياً: مفهوم الشرعية الدولية

على الرغم من اختلاف مفهوم الشرعية الدولية في زمننا المعاصر عما كان عليه هذا المفهوم في الزمن السابق على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة وضم الأراضي بالقوة، إلا أن هذا المفهوم ما زال يكتنفه بعض الغموض والاختلاف. فبعض الدول، وخاصة الدول الغربية الكبرى، تحاول تفسير الشرعية الدولية تفسيراً فضفاضاً، أو تفسيراً يكتنفه الغموض بطريقة تجعله ينسجم مع متطلبات مصالحها الدولية الواسعة.

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن تطور مفهوم الشرعية الدولية تأثر كثيراً بتطور العلاقات الدولية المعاصرة وبتغير موازين القوى دولياً وإقليمياً. كما أن هذا الأمر لا يقتصر على الجانب القانوني فقط بل له أبعاد سياسية واقتصادية متداخلة مع البعد القانوني، ولعل من الصواب القول إن الجانب القانوني لا بد من أن يتسق وينسجم مع التطور السياسي والاقتصادي وتغير موازين القوى الدولية ومصالح الدول الرئيسية المتضاربة في معظم الأحيان والمتقاربة في أحيانٍ أخرى.

لعل أكبر التطورات التي حدثت على مفهوم الشرعية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كانت في الفترة الواقعة بين أعوام ١٩٦٠ و ١٩٨٠ حيث تشكَّلت في مجال العلاقات الدولية قوى جديدة صاعدة شكَّلت، وإن لفترة



محدودة، تغييراً أساسياً في موازين القوى الدولية، وبالتالي تغييراً في مفهوم الشرعية الدولية.

فبعد الحرب العالمية الثانية، وآثارها المدمرة على معظم القوى الدولية الرئيسية السابقة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان، ظهرت إلى الوجود تكتلات وقوى دولية جديدة، مثل الاتحاد السوفيتي وكتلة الدول الاشتراكية، والصين الشعبية وكتلة عدم الانحياز ومنظمة التضامن الآسيوي - الإفريقي وغيرها (٥).

كل ذلك أدى إلى تغيير حقيقي في موازين القوى الدولية وانعكس ذلك مباشرةً في العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي نتج عنه صدور قرارات تدعم حركات التحرر الوطني وتحريم الاستعمار بكافة أشكاله وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول والشعوب في السيطرة على ثرواتها الطبيعية (٦).

وفي عام ١٩٧٠ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد أهم قراراتها إلى جانب القرار الصادر بخصوص «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» عام ١٩٤٨، وهو القرار الذي حمل عنوان «إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول» والذي اعتبر تطوراً ديناميكياً لميثاق الأمم المتحدة وللكتير من القواعد القانونية التي اشتمل عليها بحيث أكد هذا الإعلان على حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي السيطرة على ثرواتها الطبيعية، وفي حقها في التخلص من الاستعمار والاحتلال والدفاع عن نفسها وفقاً لنصوص الميثاق وغيرها من المبادئ الهامة المتعلقة بحقوق الدول الضعيفة وحديثة النشأة (٧).

ويجدر بنا هنا أن نبيّن أنه على الرغم من أن معظم الدول الكبرى حنت رأسها للريح وتظاهرت في الكثير من الأحيان باحترام هذه المبادئ والمصادقة عليها، إلا أنها فعلت ذلك كي تمر العاصفة علماً بأن معظم فقهاءها ومنظريها الرسميين لم يقرروا المبادئ الجديدة كجزء هام من المفهوم الجديد للشرعية الدولية. وخير مثال على ذلك أن بعض الدول الكبرى الغربية والكثير من دبلوماسيها ما زالوا لا يعترفون بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الدفاع عن أراضيها وسيادتها.

وعلى الرغم من صدور العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات المحتوى الجديد والمتطور الذي احتوى على الكثير من القواعد القانونية الملزمة لكافة أعضاء تلك الموائيق الدولية، وعلى نشوء أعراف دولية ذات محتوى تقدمي وبخاصة في مجال حقوق الإنسان وقت السلم ووقت الحرب، إلا أن تلك القواعد الجيدة كان ينقصها آلية تنفيذ حسنة وفعالة؛ إذ إن القانون الدولي بكافة فروعه ظل فيه نقطة ضعف أساسية وهي «كيفية

تنفيذ قواعده وإلزام الدول باحترامها»<sup>(٨)</sup>.

### ثالثاً: دور منظمة الأمم المتحدة في إرساء الشرعية الدولية

على الرغم من أن مجلس الأمن هو الهيئة الدولية الوحيدة التي لها سلطة التنفيذ في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع العدوان، إلا أن الجمعية العامة لعبت دور الحاضنة للكثير من قواعد القانون الدولي الحديثة.

إذ إنها، بالتعاون مع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، لعبت دوراً أساسياً في إصدار قرارات تتعلق بالكثير من قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان وهيئة الجوكي تحولها الدول إلى قواعد قانونية ملزمة عن طريق صياغتها في معاهدات واتفاقيات دولية ملزمة للدول الأعضاء فيها، كما أن بعض قرارات الجمعية العامة تحولت، مع مرور الزمن وممارسة الغالبية العظمى من دول العالم، لما اشتملت عليه من قواعد قانونية، إلى أعراف دولية تعتبر أحد مصادر القانون الدولي المعاصر. وبذلك تحولت العديد من قرارات الجمعية العامة، التي هي في الأساس توصيات غير ملزمة إلى قواعد قانونية ملزمة<sup>(٩)</sup>.

وهكذا لعبت الجمعية العامة دوراً هاماً في صياغة العديد من قواعد القانون الدولي واعتبرت قراراتها من قبل عدد من فقهاء القانون الدولي بأنها تشكل ما سموه «القانون الناعم» أي (Soft Law)<sup>(١٠)</sup> لكونها مهدت لتطور هذه القرارات إلى قواعد قانونية ملزمة عن طريق الاتفاقيات أو لتحولها إلى عرف دولي ملزم<sup>(١١)</sup>.

ونشير هنا إلى أن الكثير من تلك القرارات تحولت إلى أعراف دولية ملزمة لكافة الدول خاصة في مجالات الحقوق الأساسية للإنسان وسيادة الدول ومنع استخدام القوة والضم القسري للأراضي، وقد أطلق الفقهاء على هذا النوع من الأعراف الدولية تعبير (Jus Cogens) أي قواعد قانونية أمره لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على ما يتناقض معها وإلا اعتبر ذلك تصرفاً وممارسة باطلة بطلائعاً<sup>(١٢)</sup>.

### رابعاً: الدولة الفلسطينية وعلاقتها بالشرعية الدولية

تعتبر الكثير من قواعد القانون الدولي المعاصرة نضال الشعب الفلسطيني، وبخاصة السلمي منه، نضالاً مشروعاً لتحقيق حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على تراب وطنه، وقد أشرنا إلى بعض هذه القواعد سابقاً. ويجدر بنا هنا أن نستعرض بعض المصادر القانونية ذات العلاقة بالدولة الفلسطينية المستقبلية وبحق الشعب

- ١ . كانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية إلى حين توقيع اتفاقية لوزان من قِبَل تركيا عام ١٩٢٣ التي تنازلت فيها تركيا عن ممتلكاتها في سوريا الكبرى ومن ضمنها فلسطين ، أي أن فلسطين ظلت إلى عام ١٩٢٣ جزءاً من الدولة العثمانية ، وما تم قبل ذلك من احتلال بريطاني وإصدار وعد بلفور ومعاهدة سايكس-بيكو وإصدار صك الانتداب على فلسطين إنما تعتبر مخالفة للقانون الدولي وللشرعية الدولية .
- ٢ . صك الانتداب على فلسطين الصادر في ٢٤ تموز ١٩٢٢ :

أنشئت عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩<sup>(١٣)</sup> واحتوى ميثاقها على مادة تتعلق «بنظام الانتداب» وذلك في مادته رقم (٢٢). وفي عام ١٩٢٢ أصدرت العصبة «صك الانتداب على فلسطين» حيث إن نظام الانتداب المشار إليه أعلاه نص على وضع الأقاليم التي كانت جزءاً من الدول المهزومة ، وهي ألمانيا وتركيا والنمسا ، تحت انتداب بعض دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى . وكان نصيب فلسطين التاريخية أن وضعت تحت الانتداب البريطاني ، علماً بأنها كانت عام ١٩٢٢ ما تزال جزءاً من سيادة الدولة العثمانية - التي أصبحت تسمى الجمهورية التركية - كما أشرنا إليه أعلاه .

وقد اعتبرت فلسطين في صك الانتداب من ضمن الأقاليم المتطورة وصنفت ضمن فئة أ (A) وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٢) المذكورة في تقسيم الأقاليم المشمولة بالانتداب إلى أ ، ب ، ج ، حسب مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

ويلاحظ أن صك الانتداب على فلسطين احتوى على نصوص تتناقض مع المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، وهو جذع الشجرة التي يقف عليها صك الانتداب المذكور . ومن الأمثلة على هذه التناقضات : النص على وجوب احترام بريطانيا لالتزاماتها الدولية<sup>(١٤)</sup> ، وكذلك منح الوكالة اليهودية صفة دولية باعتراف صك الانتداب بها ، ومنح هذه الوكالة أراضي بورا في فلسطين لاستصلاحها ومنح الجنسية الفلسطينية لليهود المهاجرين إلى البلاد<sup>(١٥)</sup> ، والتعاون مع الوكالة اليهودية في مجالات متعددة من أجل تسهيل عملية إنشاء وطن قومي يهودي (Jewish National Home) ورعاية مصالح جمهور اليهود في فلسطين<sup>(١٦)</sup> .

وتجدر الإشارة هنا إلى البيان الصادر مؤخراً عن عشرات المحامين اليهود من عدة دول والموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطالبونه فيه برفض الطلب الفلسطيني للاعتراف بفلسطين كدولة حرة ومستقلة ، زاعمين أن

فلسطين كانت قد حددت كوطن قومي يهودي بموجب وثيقة قانونية دولية هي صك الانتداب على فلسطين .

وقد ادعى البيان المذكور بأن الاعتراف بدولة فلسطينية يعتبر مخالفاً لنصوص صك الانتداب ومن شأنه المس بشرعية إسرائيل وسيادتها على فلسطين التاريخية .

وعلى الرغم من أننا نرى بأن هذا البيان لا قيمة قانونية له وهو مجرد حملة سياسية للضغط على الأمين العام للمنظمة الدولية وعلى بعض الدول الأعضاء في الجمعية العمومية، إلا أنه يجدر بنا الإشارة إلى أن فلسطين كان يسكنها الشعب الفلسطيني قبل صدور صك الانتداب وبعده بأكثرية عددية تزيد على ٩٣٪ من مجمل عدد سكانها، وأن هؤلاء العرب الفلسطينيين كانوا يملكون أكثر من ٩٧٪ من أراضي فلسطين، وأن عدد اليهود، على الرغم من الهجرات المكثفة خلال الحربين العالميتين، لم يزد على ٣٣٪ من مجمل عدد السكان وأنهم لم يملكوا أكثر من ٧٪ من أراضي فلسطين رغم كل محاولاتهم لشراء الأراضي وضغوط سلطات الانتداب البريطاني ومساعداتها لتمليكهم أكبر مساحة من الأراضي .

بالإضافة إلى ذلك، فإن صك الانتداب يعتبر باطلاً ومخالفاً للقانون الدولي ولنصوص ميثاق عصبة الأمم، كما أشرنا إليه سابقاً<sup>(١٧)</sup>. ولو كانت هذه المزاعم صحيحة، فلماذا تم تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وقبّلت به قيادة الحركة الصهيونية ورقص اليهود في فلسطين فرحاً وحبوراً في شوارع كافة أرجاء اليشوف<sup>(١٨)</sup>.

١ . ما دام صك الانتداب على فلسطين وبعض القوى الاستعمارية، وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وأمريكا، اعتبرت الوكالة اليهودية من أشخاص القانون العام، وهي كانت ما تزال جنينية ولم تكن تمثل إلا نسبة قليلة من اليهود في العالم، أليس من الأجدر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، ومن باب أولى، من أشخاص القانون العام والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف بدولته الفلسطينية وهو حالياً يشكل أكثر من عشرة ملايين ونصف مليون نسمة<sup>(١٩)</sup>.

٢ . بالإضافة لما ورد أعلاه، اعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية وأعطتها صفة مراقب دائم في الجمعية العامة وكافة هيئات الأمم المتحدة، وبذلك اعتبرتها قانونياً بأنها تشكل نواة دولة مستقبلية<sup>(٢٠)</sup>.

٣ . زيادة على ذلك، صدر عن الجمعية العامة أكثر من خمسين قراراً، بعضها صدر بأغلبية تزيد على ٧٥٪<sup>(٢١)</sup> من عدد أعضائها بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كمشعب صاحب حق ثابت وغير قابل للتصرف أو التنازل عنه . كما اعترفت أيضاً بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وبيوتهم بموجب عشرات القرارات بدءاً من القرار رقم (١٩٤)، وبعدها عشرات القرارات

الأخرى خاصة بعد عام ١٩٦٩ (٢٢).

٤. اعترفت أكثر من (١٢٢) دولة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحق هذا الشعب بإنشاء دولته على أرض وطنه، وهذا العدد أكثر من عدد الدول التي لها تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل. كما اعترفت بالمنظمة جامعة الدول العربية (٢٣) وعدد من المنظمات الإقليمية الأخرى.

٥. ومن الغريب أن هناك أكثر من (٤٠) دولة، تكاد بعضها لا ترى على الخارطة بالعين المجردة، وبعضها الآخر عدد سكانه أقل من ١٠٠ ألف نسمة هي أعضاء في المنظمة الدولية بينما ما زالت الولايات المتحدة ترى بأن الشعب الفلسطيني ما زال لا يستحق مقعداً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا دولة مستقلة!!.

٦. بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ اعترفت المنظمة الدولية، ليس فقط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بل وبحقه في إنشاء دولة قومية مستقلة على ٤٤٪ من أراضي فلسطين، ومنحت الدولة اليهودية أكثر من ٥٤٪ من تلك الأراضي، وكانت هذه الدولة اليهودية تضم غالبية عربية (٢٤).

٧. وبالرغم من هذا الظلم الفادح بمنح الأقلية أكثر من نصف مساحة البلاد، إلا أن هذا القرار ما زال قائماً وذا أثر قانوني، وما تم في السنوات التي تلت، إنما يعتبر احتلالاً حربياً بقوة السلاح لمعظم مناطق الدولة الفلسطينية المقترحة وطردها لمعظم المواطنين الفلسطينيين، وكل هذه الأفعال والممارسات إنما تعتبر جرائم دولية في حق الشعب الفلسطيني، وهي لا تتقادم بمرور الزمن، كما أن حقوق الشعب الفلسطيني المشار إليها جميعها لا تلغى بفعل أعمال وتصرفات مادية وغير قانونية. فالقاعدة القانونية في القانون الدولي العام تنص على أن "أي عمل غير قانوني لا يمكن أن تنشأ عنه حقوق لمن قام بهذا العمل".

٨. تم قبول إسرائيل كعضو في المنظمة الدولية عام ١٩٤٩ بناءً على تعهداتها باحترام حقوق الشعب الفلسطيني والقرارين ١٨١ و ١٩٤ (٢٥).

٩. كان وزير خارجية الحكومة المؤقتة في إسرائيل قد تعهد للأمين العام للأمم المتحدة، في نفس يوم إعلان تلك الدولة، بقبول إسرائيل لقرار التقسيم واحترامها له، وبأن إسرائيل أنشئت استناداً إليه على الإقليم المحدد لها. كما أوضح في تعهده أن إسرائيل سوف تصدر دستوراً قبل تاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٨، وأن إسرائيل ستقوم بتنمية البلاد لمصلحة كافة مواطنيها، وأن ذلك كله سوف يستند إلى "مبادئ الحرية والعدالة والسلام!!" وأنها سوف تدعم المساواة الاجتماعية والسياسية التامة وغيرها من المبادئ السامية!! وأضاف: إن إسرائيل ستكون جاهزة للتعاون مع ممثلي الأمم المتحدة في تنفيذ قرار التقسيم رقم (١٨١)، كما أنها ستتحذد الإجراءات اللازمة لقيام الاتحاد الاقتصادي في كل فلسطين (٢٦).

## خامساً: أهمية العضوية في الأمم المتحدة

تعتبر العضوية في الأمم المتحدة، بموجب ميثاقها، حكراً على الدول المستقلة، وذلك وفقاً لنص المادة الرابعة من ميثاق المنظمة الدولية، التي تتطلب أيضاً أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة محبة للسلام، تقبل بالتزاماتها الواردة في الميثاق وتكون راغبة وقادرة على القيام بها.

ولو طبقنا هذه القواعد القانونية على إسرائيل لرأينا أنها لا تستحق العضوية في المنظمة الدولية وذلك لكونها أثبتت أنها أبعد ما يكون عن حبها للسلام وعن رغبتها في احترام التزاماتها التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى التزاماتها الأخرى المشار إليها سابقاً وقت قبولها عضواً في المنظمة الدولية.

ويشترط في عضوية الأمم المتحدة أن يزكي مجلس الأمن هذه الدولة للعضوية بقرار صادر عنه وفقاً لنص المادة (٢٧) من الميثاق (٢٧)، ثم تقدم هذه التوصية إلى الجمعية العامة التي تقرر قبول عضوية الدولة بموجب نص المادة (١٨) من الميثاق بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت رأياً استشارياً (إفتائياً) ذكرت فيه أنه كي تقبل الدولة عضواً في المنظمة الدولية يجب صدور توصية من مجلس الأمن، بموجب قرار يصدره المجلس، يقدم إلى الجمعية العامة كي تتخذ قرارها بقبول الدولة الجديدة عضواً في المنظمة الدولية وفقاً للشروط المشار إليها أعلاه. وذكرت المحكمة في رأيها المذكور أنه في حالة رفض مجلس الأمن إصدار التوصية، فإنه لا يجوز للجمعية العامة أن تنظر في الموضوع (٢٨).

لذلك فإنه من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو لمنع صدور التوصية من مجلس الأمن، وبذلك يكون مصير عضوية فلسطين كمصير بعض الدول التي كانت قد حجبت عنها العضوية بموجب فيتو من إحدى الدول الدائمة العضوية كما حدث مع الصين وكوريا الشمالية والجنوبية وألمانيا الديمقراطية.

وفي اعتقادي فإن منظمة التحرير تستطيع التقدم بطلب العضوية لمجلس الأمن حيث من المتوقع أن تستخدم أمريكا الفيتو، وأن ترفض هذه العضوية بعض الدول الأخرى. عندئذ يمكن التقدم إلى الجمعية العامة بطلب المصادقة على العضوية استناداً إلى مبدأ (الاتحاد من أجل السلام) «Uniting for Peace»، أو لصدور قرار عنها يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على كامل الأراضي التي احتلت سنة

١٩٦٧ واعتبار كافة المستوطنات باطلة وغير قانونية .

وفي رأبي أن هذا الإجراء فيه فائدة كبيرة؛ إذ إنه يعتبر إخراجاً لأمريكا ومن شأن ذلك أن يؤثر - ولو قليلاً - ببعض قطاعات الرأي العام الأمريكي والدولي .

كما أن فيه فائدة كبيرة من حيث إعادة القضية الفلسطينية إلى مرجعيتها الحقيقية والسلمية وهي منظمة الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وسحبها من مرجعيتها الحالية المتمثلة في إرادة كل من إسرائيل والولايات المتحدة . كذلك يمكننا أن نكسب كسباً معنوياً كبيراً إذا ما حصلت فلسطين على عدد كبير من الأصوات، لما في ذلك من إعلام ودعاية دوليين بأهمية حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، كما أنه يظهر إسرائيل على حقيقتها كدولة مارقة لا تحترم كافة قواعد القانون الدولي .

#### الخلاصة :

على الرغم من كل الأسانيد القانونية الدولية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنه للأسف تظل الشرعية الدولية حبيسة السيطرة والهيمنة السياسية والإعلامية والاقتصادية التي تملكها بعض الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها أمريكا، حيث تحولت الشرعية الدولية، في الكثير من أسسها، إلى لا شرعية قانونية دولية بل إلى شرعية القوة واللاعانون .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي، على الرغم من تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية، يظل عاجزاً عن وضع قواعده الجيدة والمتطورة موضع التنفيذ بسبب أنانية بعض الدول وهيمنتها على القرارات الدولية وعلى المنظمة الدولية نفسها .

لذلك لا مناص للشعب الفلسطيني من الصمود في وطنه وتأمين وحدة صفوفه وامتلاك الإرادة القوية للمقاومة العقلانية بالطرق المناسبة مع ظروفه وإمكانياته والعمل على كسب ود الشعوب العربية وقوى التحرر والسلام في العالم، وعلى معرفة كيفية استثمار عناصر القوة المتوفرة له استثماراً جيداً وعقلانياً، والعمل على أن تكون قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان هي مرجعيته الأساسية .

## الهوامش

- ١ . فلشت عصبة الأمم في منع استخدام القوة المسلحة ومنع العدوان لعدة أسباب، أهمها: عدم عضوية بعض القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وهيمنة الدول الاستعمارية الرئيسية على مقدراتها.
- ٢ . عقد هذا الميثاق في باريس بين وزير الخارجية الفرنسي بريان (Briand)، ووزير الخارجية الأمريكي كللوج (Kellog)، لذلك يطلق البعض عليه اسم اتفاق بريان-كللوج.
- ٣ . في المادة الثانية من الميثاق.
- ٤ . وذلك بموجب المادة (٥١) من الميثاق التي وضعت بعض الضوابط والشروط لحالة الدفاع الشرعي عن النفس.
- ٥ . إزداد عدد الدول المستقلة خلال العقود الثلاثة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل كبير ومعظم هذه الدول الحديثة كانت في أفريقيا وآسيا بسبب عمليات التحرر من الاستعمار التي قادتها شعوب هاتين القارتين.
- ٦ . وأبرز تلك القرارات قرار الجمعية العامة رقم (١٥١٤) لعام ١٩٦٠ والذي ينص على تحريم كافة أنواع الاستعمار واعتباره بكافة أشكاله جريمة دولية.
- ٧ . رقم هذا القرار هو (٢٦٢٥) وصدر في ١١ كانون أول ١٩٧٠ بالإجماع، ولذلك حظي بمكانة عظيمة واعتبر فيما بعد من قِبَل عدد كبير من الفقهاء بمثابة عُرفٍ دولي ملزم لكافة الدول.
- ٨ . ليس هناك جهة دولية لها حق تنفيذ عقوبات على الدول التي ترتكب مخالفات جسيمة ضد السلام والأمن الدوليين سوى مجلس الأمن حينما يتولى صلاحياته في هذا الصدد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك يصعب اتخاذ المجلس أية قرارات ضد أي من تلك الدول الكبرى دائمة العضوية أو أي من حلفاء هذه الدول، وإسرائيل خير مثال على ذلك.
- ٩ . اعتبرت قراراتها توصيات في المواد ١٠، ١١، ١٣ من الميثاق.
- ١٠ . See: Richard Lillich and Hurst Hannum, International Human Rights: Problems of Law, Policy and Practice, Little, Brown and Company, Boston, U.S.A., 1995, PP. 300301-.
- ١١ . أفضل الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة رقم (٢١٧) الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ والمتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك القرار رقم (١٥١٤) لسنة ١٩٦٠ والقرار رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠ والتي اتخذت بالإجماع وتحولت نتيجة لممارسات الدول المتكررة إلى عرف دولي See: Human Rights in International Law, Council of Europe, 2nd Ed., 2000, P. 81
- ١٢ . نَصَّتْ المادة (٥٣) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ على أن أية معاهدة تحتوي على نصوص تتناقض مع هذه القواعد الآمرة، إنما تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً.
- ١٣ . تأسست عصبة الأمم المتحدة في مؤتمر الصلح بفرساي عام ١٩١٩ ولم تنضم إليها عدة دول رئيسية في العالم. وقد نص ميثاقها في المادة (٢٢) على إيجاد نظام الانتداب على الأقاليم التي كانت خاضعة للدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى ومن ضمنها الدولة العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها.
- ١٤ . المقصود بذلك وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ وهو وعد خالٍ من أي سند قانوني ويتناقض مع كافة قواعد القانون الدولي والقيَم الإنسانية



والعدالة والمنطق السليم .

١٥ . نصّت المادة (٧) من صك الانتداب على وجوب إصدار إدارة فلسطين قانوناً للجنسية وأن صيغته يجب أن توضع بطريقة تسهل عملية إعطاء الجنسية الفلسطينية لكافة اليهود الذين يقرروا الإقامة الدائمة في فلسطين . See: Henry Cattan, Palestine and International Law, Longman, London, 1973, P. 261

١٦ . ورد ذلك الاعتراف وتلك الصلاحيات في المادة (٤) من صك الانتداب، نفس المصدر، صفحة ٢٦٠-٢٦١ .

١٧ . لمزيد من التوسع في هذا الموضوع، أنظر : W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, The Palestinian Problem : 78-in the International Law and World Order, Longman, UK, 1986, PP. 71

١٨ . اليشوف هو التعبير العبري للمجتمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ .

١٩ . أنظر : 89-Mallison and Mallison, Op.Cit., PP. 87

٢٠ . وذلك بموجب القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر في ١١/٢٢/١٩٧٤ .

٢١ . المادة (١٨) من ميثاق الأمم المتحدة تتطلب أن تصوت الجمعية العامة في الأمور الهامة، ومن ضمنها قبول الدول الجديدة، بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمصوتة فعلاً، أي أن من لا يحضر الجلسة أو يصوت بالامتناع لا يعتبر صوته ضمن الأصوات الرسمية التي تحصى .

٢٢ . وذلك بموجب القرار (B ٢٥٣٥) الصادر في ١٠/١٢/١٩٦٩ .

٢٣ . وذلك بموجب القرار الصادر عن مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ .

٢٤ . كان مقرراً أن تشتمل الدولة العبرية على ٤٩٩ ألف يهودي و ٥٠١ ألف عربي فلسطيني، وقد نص قرار التقسيم على احترام حقوقهم، كما أعلنت إسرائيل بأنها سوف تحترم كافة حقوق كل سكانها بما فيهم العرب الفلسطينيين، إلا أنها فيما بعد أصدرت عشرات القوانين ذات الطابع العنصري المناقض لتصريحاتها وتعهداتها الدولية .

٢٥ . بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣ III) الصادر في ١١/٥/١٩٤٩ الذي تعهد خلاله مندوب إسرائيل أمام اللجنة السياسية بتنفيذ واحترام كافة قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة .

٢٦ . and 51, Cited in Cattan, Op.Cit., P. 283 50, 48-See: UN Documentts, AVAC. 24SR. 45

أنظر النص الكامل في نفس المصدر، صفحة ٢٨١ .

٢٧ . تنص الفقرة (٣) من المادة (٢٧) من الميثاق على أن "قرارات المجلس تصدر في المسائل غير الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون بينها أصوات الأعضاء الدائمي العضوية متفقة . . ."

٢٨ . الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٣ آذار ١٩٥٠ .



# اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان خارج أراضي الدول الأطراف فيها

(الحكم لصالح ضحايا القوات المحتلة البريطانية في مدينة البصرة العراقية)

الدكتور محمد أمين الميداني \*

## المقدمة

من المتعارف عليه قانونياً أن تشمل اختصاصات الهيئات القضائية أراضي الدول التابعة لها، وأن تصدر هذه الهيئات قرارات وأحكام تتعلق بقضايا وقعت أحداثها في داخل هذه الدول وعلى أراضيها.

وتطبق هذه القاعدة القانونية أيضاً على اختصاصات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، ويوجد حالياً ثلاث محاكم إقليمية، وهي: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>١</sup>، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان<sup>٢</sup>، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان<sup>٣</sup>.

ولكن لم تمنع هذه القاعدة القانونية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من النظر في عدد من القضايا التي تتعلق بانتهاكات لمواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأحكامها<sup>٤</sup> من قبل دول أطراف في هذه الاتفاقية الأوروبية ولكن بخصوص أحداث وقعت على أراضي دول غير أطراف في الاتفاقية ارتكب فيها عدد من المواطنين الخاضعين لقضاء الدول الأطراف هذه الانتهاكات.

ونظرت بالفعل المحكمة الأوروبية، ومنذ ثمانينيات القرن الفائت، في العديد من هذه القضايا. ولعلنا نعطي أمثلة عن قضايا تتعلق بانتهاكات كان من ضحاياها عدد من مواطني بلدان عربية وإسلامية، مثل:

١. أوجولان ضد تركيا (قضية رقم: ٤٦٢٢١/٩٩).

٢. السعدون ومفدي ضد المملكة المتحدة (قضية رقم: ٦١٤٩٨/٩٨).

\* رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فرنسا. أستاذ زائر، جامعة ستراسبورغ، فرنسا.

٣. منصور وآخرون ضد تركيا (القضية رقم: ٦٠١٦٧/٠٠).
٤. صدام حسين ضد ٢١ دولة أوروبية (القضية رقم: ٢٣٢٧٦/٠٤).
٥. الجدة ضد المملكة المتحدة (قضية رقم: ٥٥٧٢١/٠٨).

اخترنا أن نتطرق في هذه المقالة إلى قضية عرضت على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٧، وتتعلى بانتهاكات لحقوق الإنسان وقعت في العراق من قبل قوات المملكة المتحدة، وأن نبحت في حكم هذه المحكمة الذي صدر بتاريخ ٧/٧/٢٠١١، في هذه القضية التي تتعلق بمقتل ستة مدنيين عراقيين بمدينة البصرة عام ٢٠٠٣ (قضية رقم: ٥٥٧٢١/٠٧). سنستعرض بداية وقائع هذه القضية (أولا)، ومن ثم حكم المحكمة الأوروبية (ثانيا)، ونستخلص أخيرا بعض النتائج والعبر (ثالثا).

## أولا، وقائع القضية

يمكن أن نطلع على هذه الوقائع وشكاوى المدعين من خلال النقاط التالية:

١. تقدم ستة مواطنين عراقيين وهم: مازن جمعة السكيني، وفاطمة زبون داهيش، وحامد عبد الرضا عواد كريم، وفاضل موزبان، وجابر كريم علي، والعقيد داود موسى، بشكاوى فردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص مقتل أقاربهم من قبل القوات البريطانية في مدينة البصرة.
٢. سبق تقديم هذه الشكاوى قيام هؤلاء المواطنين بتقديم طلب إلى وزارة الدفاع البريطانية بخصوص فتح تحقيق مستقل عن مقتل أقاربهم، ولكن الوزارة قررت بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٤، عدم فتح مثل هذا التحقيق، وأعلنت عدم مسؤوليتها عن مقتل هؤلاء الأقارب، وأنها لن تدفع أية ترضية عادلة لذويهم، مما حدا بالمدعين إلى اللجوء إلى القضاء البريطاني.
٣. رفضت محكمة بريطانية (Divisional Court)، وبتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٤، طلب أول المدعين الأربعة، ولم تنظر إلا في طلب المدعي السادس العقيد داود موسى، وتم أيضا تأجيل النظر في طلب المدعي الخامس جابر كريم علي. وأوضحت هذه المحكمة أن المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تطبق عمليا على أراضي الدول الأطراف فيها، ولكن توجد مجموعة من الاستثناءات لهذه الحالة، وأنه يمكن اعتبار وفاة بهاء موسى ابن العقيد موسى في سجن عسكري بريطاني واحدة من هذه الاستثناءات. وأكدت المحكمة في المقابل أن شكاوى المدعين الآخرين الخمسة هي خارج نطاق قضاء المملكة المتحدة حسب المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية.
٤. ولكن المحكمة البريطانية أقرت أيضا بوجود مخالفات لكل من المادتين ٢ و٣ من الاتفاقية الأوروبية ٧

لأنه حتى الشهر السابع من عام ٢٠٠٤، أي بعد عدة أشهر من وفاة بهاء موسى، لم يتم التوصل إلى نتائج التحقيقات بخصوص الظروف المتعلقة بوفاته. ورفضت محكمة الاستئناف، وبتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٥، كل طلبات المدعين، واعتبرت أن وفاة الأشخاص الذين جاء ذكرهم في الدعاوى من غير مواطني المملكة المتحدة، باستثناء بهاء موسى. واعتبرت غرفة اللوردات، بتاريخ ١٣/٦/٢٠٠٧، وبأغلبية أعضائها أن لا ولاية قضائية للمملكة المتحدة بخصوص الأشخاص الذين توفوا موضوع الشكوى. وكان وزير الدفاع قد أوضح أن بهاء موسى يدخل في الولاية القضائية للمملكة المتحدة.

٥. تقدم المدعون بقضيتهم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٧. وتنازلت غرفة المحكمة عن هذه القضية، وبتاريخ ١٩/١/٢٠١٠، لصالح الغرفة الكبرى للمحكمة المؤلفة من ١٧ قاضيا. كما انعقدت، بتاريخ ١٩/٦/٢٠١٠، جلسة علنية للمحكمة بخصوص هذه القضية في قصر حقوق الإنسان بمدينة ستراسبورغ الفرنسية حيث مقر هذه المحكمة الأوروبية. تضمنت الشكوى التي قدمت إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ظروف مقتل أقارب المشتكين. حيث بين ثلاثة من المشتكين في دعواهم أنه قُتل ثلاثة من أقاربهم برصاص الجنود البريطانيين. وكان قريبٍ مشتكٍ رابع ضحية جرح قاتل خلال عملية إطلاق نار بين دورية بريطانية ومقاتلين غير معروفين. وأصيب قريبٍ مشتكٍ خامس من قبل جنود بريطانيين، وتم إلقاءه في النهر ليموت غرقا. ووجد أخيرا جسد ضحيةٍ أخيرة وهو شقيق المشتكي السادس أثر وفاته في قاعدة عسكرية بريطانية حيث كان يتواجد أيضا ٩٣ جريحا. واعتبر المشتكون الستة أن قتل أقاربهم تم ضمن نطاق قضاء المملكة المتحدة عملا بما تنص عليه المواد ١، ٢، و ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأنه لم يتم القيام بأي تحقيق مفصل ومستقل بخصوص وفاة كل واحد من الذين قُتلوا، هذا من ناحية.

٦. كما دفعوا، من ناحية ثانية، بأن أقاربهم قُتلوا وهم خاضعون لقضاء المملكة المتحدة وولايتها، حسب ما تنص عليه المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما تشملهم حماية حق الحياة التي تقرها المادة ٢ من هذه الاتفاقية، وحظر التعذيب والعقوبات والمعاملات غير الإنسانية أو المهينة التي تنص عليها المادة ٣ من الاتفاقية وهو ما يتعلق بشكل خاص بالضحية بهاء موسى. والجدير بالذكر أنه تم إجراء تحقيق في ملابسات مقتل الضحية بهاء، وظهر وجود ٩٣ جرحا على جثته، وتبين أنه مات مخنوقا. وأوضح وزير الدفاع البريطاني أمام البرلمان، وبتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٨، بأنه أمر بفتح تحقيق في ملابسات مقتل الضحية، ولكن لم يتم حتى الآن نشر هذا التقرير.

أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حيثيات القضية التي نحن بصدد تحليلها أن القوات الأمريكية وقوات المملكة المتحدة وحلفائهما قد دخلت العراق في ٢٠/٣/٢٠٠٣ بقصد إزاحة النظام البعثي فيها. وتم

الإعلان في الأول من الشهر الخامس من عام ٢٠٠٣ أن العمليات العسكرية الحربية الأساسية في العراق قد انتهت، وأن القوات الأمريكية وقوات المملكة المتحدة قد أصبحت، اعتباراً من هذا التاريخ، قوات احتلال، وأنها قامت بتأسيس سلطة مؤقتة للتحالف بقصد إعادة الأمن إلى العراق. واعترفت منظمة الأمم المتحدة، من جهتها، وبقرار من مجلس الأمن رقم ١٤٣٨ (٢٠٠٣)، تاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣، بدور تحقيق الأمن الذي تقوم به سلطات الاحتلال. كما نص القرار في الفقرة ٤ منه على ما يلي: «يطلب من السلطة أن تعمل، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة، على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم، بما في ذلك بصفة خاصة العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي»٩. وانتهى احتلال العراق، حسب المحكمة الأوروبية، في ٢٨/٦/٢٠٠٤، من خلال حل السلطة المؤقتة للتحالف ونقل السلطات للحكومة العراقية المؤقتة.

وبينت المحكمة الأوروبية أن المملكة المتحدة تسلمت، خلال فترة الاحتلال، رئاسة الفرقة المتعددة الجنسية في جنوب شرق العراق، وأنها كانت مسؤولة بشكل أساس على محافظة البصرة. كما أن القوات البريطانية كانت مسؤولة، اعتباراً من الأول من الشهر الخامس من عام ٢٠٠٣، عن حفظ الأمن ودعم السلطة المدنية في هذه المحافظة، مما أدى بها للقيام بعدة عمليات لحفظ الأمن، وتوقيف بعض الأشخاص، وتطوير المظاهرات المدنية، وحماية المنشآت المدنية الخ.

## ثانياً، حكم المحكمة الأوروبية

وتوصلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الحكم الذي أصدرته بإجماع قضاة الغرفة الكبرى، بتاريخ ٧/٧/٢٠١١، إلى النتائج التالية:

١. أن المملكة المتحدة كانت تملك الولاية القضائية التي تنص عليها المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يخص المدنيين الذين قتلوا خلال أعمال الأمن التي قامت بها القوات البريطانية في البصرة وذلك أثناء الظروف الاستثنائية المرتبطة بمسؤولية المملكة المتحدة المكلفة بسلامة جنوب شرق العراق خلال الفترة ما بين الأول من الشهر الخامس من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٨/٦/٢٠٠٤.
٢. قصرت المملكة المتحدة بالقيام بتحقيق مستقل وفعال بخصوص وفاة أقارب خمسة من ستة من المدعين، منتهكة بذلك المادة ٢ من هذه الاتفاقية الأوروبية.

٣. حكمت المحكمة الأوروبية أخيراً، وبمقتضى المادة ٤١ من الاتفاقية الأوروبية ١٠، بترضية عادلة للمدعين، وطلبت من حكومة المملكة المتحدة أن تدفع لكل مدع مبلغ ١٧ ألف أورو كتعويض معنوي، ومبلغ ٥٠ ألف أورو بالتضامن بينهم كنفقات دعوى.

## ثالثاً، النتائج والعبر

١. يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والعبر من هذه القضية الهامة:
٢. إذا تركنا جانبا ما تسببه غزو العراق عام ٢٠٠٣ وبالتالي احتلاله من نتائج سلبية وخطيرة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على العراق وأهله، فإن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تأتي في مقدمة هذه النتائج، وما حدث في سجن (أبو غريب)، وسجون أخرى، وما يحدث الآن في سجون عراقية علنية وسرية ١١ (١١) دليل صارخ ومؤلم وفاضح لهذه النتائج.
٣. تعدد القضية موضوع هذه المقالة حلقة من سلسلة حلقات تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها ويمكن أن ترتكبها دول أطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان خارج أراضيها، لتشكل لاحقا استثناءات على المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث تتم محاسبة هذه الدول عن تلك الانتهاكات والانتصاف لضحاياها.

قام المدعون باستنفاد طرق الطعن الداخلية، وهي قاعدة أساسية في تطبيق الآليات الدولية والإقليمية في مجال تقديم الشكاوى الفردية. لم ينصف القضاء في المملكة المتحدة، وعلى مختلف درجاته، هؤلاء المدعين فكان أن لجؤوا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي كانت لهم الملجأ والملاذ الأخير، ولم تخذلهم هذه المحكمة الأوروبية، ودانت المملكة المتحدة على الرغم من عراقية تاريخها في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك عراقية مؤسساتها القضائية التي لم تفلح برأينا، بتفهم كل جوانب هذه القضية، واستيعاب كل أبعادها، وبشكل خاص أهمية الاستثناءات التي يمكن أن تشمل المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

## الخاتمة

أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكم جديد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا في قضية كان ضحاياها عدد من المواطنين العراقيين الذين انتهكت القوات البريطانية حقوقهم الأساسية أثناء

احتلالها المدنية البصرة العراقية عام ٢٠٠٣ . وتؤكد هذه القضية على أن حماية الحق في الحياة لا ترتبط بزمان أو مكان أو بأشخاص ، كما أن هذه الإدانة ، ستبقى برأينا ، معلما من معالم اجتهادات هذه المحكمة الأوروبية ، ورمزا لواقعة قانونية في مجال آلية الحماية التي تطبقها ، وتأكيدا على عالمية حقوق الإنسان وحياته الأساسية والدفاع عنها من قبل هيئة قضائية أوروبية تسهر على احترام أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، حتى ولو تم انتهاك هذه الحقوق خارج أراضي الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأوروبية .

ولعل المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان الأخرى : المحكمة الأمريكية ، والمحكمة الأفريقية ، تحذو حذو المحكمة الأوروبية في التوسع باختصاصاتها ليشمل أراضي دول غير أطراف في الاتفاقيات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان .



١ انظر بخصوص هذه المحكمة الأوروبية، محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٢٧ وما بعدها. (لاحقا، الميداني، النظام الأوروبي).

٢ انظر بخصوص هذه المحكمة الأمريكية، محمد أمين الميداني، «المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان (دراسة في نظامها العام)»، المجلة اليمنية لحقوق الإنسان، صنعاء، العدد الثالث، ٢٠٠٦، ص ٩٩ وما بعدها.

٣ انظر بخصوص هذه المحكمة الأفريقية، محمد أمين الميداني، «المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان (دراسة في نظامها العام)»، مجلة (تسامح)، منشورات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٨، آذار/مارس، ٢٠١٠، ص ١٤٣-١٦٠.

٤ انظر ترجمة هذه الاتفاقية الأوروبية في: الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، تقديم وترجمة الدكتور محمد أمين الميداني، الدكتور نزيه كسيبي، الطبعة الأولى، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ٢٢، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٣ وما بعدها.

٥ يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه القضايا على موقع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: <http://www.echr.coe.int/echr/> Homepage ونبيه في هذا الخصوص أن كل من هاتين القضيتين الأخيرتين تتعلقان بالحرب على العراق واحتلالها.

٦ تنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية الأوروبية، وعنوانها: واجبات احترام حقوق الإنسان، على ما يلي: «تعترف الأطراف السامية المتعاقدة لكل شخص يخضع لقضائها بالحقوق والحريات المحددة في الجزء الأول من هذه الاتفاقية».

٧ تنص المادة ٢ من هذه الاتفاقية الأوروبية، وعنوانها: الحق في الحياة، على ما يلي: «١- يحمي القانون حق كل إنسان في الحياة. ولا يجوز إعدام أي شخص عمدا إلا تنفيذاً لحكم بالإعدام تصدره محكمة ما في حال ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بتلك العقوبة.

٢ لا يُعدُّ القتل على أنه عقوبة تخالف هذه المادة في الحالات الناجمة عن اللجوء إلى القوة التي تستدعيها الضرورة:

أ لضمان الدفاع عن كل شخص ضد العنف غير المشروع؛

ب لإلقاء القبض على شخص بصورة غير مشروعة، أو لمنع هرب شخص مقبوض عليه وفقا لأحكام القانون؛

ج لقمع تمرد أو عصيان تطبيقاً لأحكام القانون». وتنص المادة ٣ من هذه الاتفاقية الأوروبية، وعنوانها: منع التعذيب، على ما يلي: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المهينة».

٨ انظر بخصوص إجراءات التنازل لصالح الغرفة الكبرى وأسبابها، الميداني، النظام الأوروبي، ص ١٣٦ وما بعدها.

٩ انظر: RES/S/١٤٣٨ (٢٠٠٣)

١٠ نص المادة ٤١ من هذه الاتفاقية الأوروبية، وعنوانها ترضية عادلة، على ما يلي: «إذا قررت المحكمة بأن هناك مخالفة للاتفاقية أو لبروتوكولاتها، وإذا كان القانون الداخلي للطرف السامي المتعاقد لا يسمح بإزالة نتائج هذه المخالفة بشكل تام، تمنح المحكمة للطرف المتضرر، إذا استدعى الأمر، ترضية عادلة».

١١ انظر بخصوص التعذيب في العراق وممارسته في السجون السرية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١١ على الرابط:

<http://www.amnesty.org/ar/region/iraq/report-2011>

ثقافة

---



# ناجي العلي... الشاهد الشهيد

(صورة قلمية) في الذكرى الرابعة والعشرين على اغتياله

سميح محسن \*

## فاتحة

ما أن تناقلت وكالات الأنباء والإذاعات، قبل أربعة وعشرين عاماً، نبأ إطلاق النار على فنان الكاريكاتير الفلسطيني الشهير ناجي العلي، ومن ثم نبأ استشهاد، حتى غطت المقالات المطولة، والأعمدة، صفحات الجرائد الكويتية، حيث كنت أقيم في الكويت التي أبعَدَ ناجي عن أراضيها بقرار سلطوي مصدره العاصمة السعودية - كما تناهى إلى مسامعنا آنذاك. وأعتقد أن الصحف العربية الأخرى، التي كانت تصدر على أطراف هوامش من الحرية، لم تكن استثناء، إلا أن الاستثناء كان وقوف عدد نادر جداً من أصدقاء ناجي، ومعارفه، في تلك الأيام السوداء، موقفاً صامتاً من الحدث نفسه، ومما كُتِبَ أيضاً، ولم يكتبوا كلمة رثاء فيه.

وبعيداً عن أي تسبب لذلك الموقف، كنت أحد الصامتين، فلم أكتب في الفنان الراحل ناجي العلي رثاءً ثرياً ولا شعرياً. وأثناء قراءتي لما كُتِبَ عنه من المراثي، الثرية والشعرية، في حينه، كان من السهل والبساطة الشديدة اكتشاف حجم الزيف والرياء في بعض ما كُتِبَ، وبخاصة أن كل واحد ممن كتبوا وضعوا أنفسهم في دائرة (أصدقاء ناجي). ولأن ناجي العلي كانت شخصية شعبية إلى أبعد حد، ومحكومة بتواضع شديد، كان من الطبيعي جداً أن يجمع حوله هذا العدد من المعارف. ولكننا، ومن خلال معرفتنا به، كان من السهل علينا أن نحدد أصدقاءه ومقربيه. إنَّ خطورة الإدعاء بالمعرفة تكمن هنا في احتمالات نسب أقوال، أو أفعال عن الشخص المحكي عنه قد لا تكون صدرت منه، سواءً أكانت إيجابية، أو سلبية، بما يحمله ذلك من خروج عن الموضوعية.

يُسَكَّلُ هذا النص (صورة قلمية) عن فنان الكاريكاتير الفلسطيني الأكثر شهرةً وجدلاً على الإطلاق حتى

\* كاتب، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، عضو هيئة تحرير مجلة تسامح

الآن، ناجي العلي، الذي اشتهر بشخصية (حنظلة)؛ هذه الشخصية التي رافقته سنوات طويلة من حياته، وباتت، وبكل أسف شديد، تُعرّف الأجيال الناشئة به، أكثر من تعريف رسوماته به، والتي ما تزال، في معظمها، تنطبق على واقع الحال. قلتُ بكل أسف هنا لأن الأهم من الأشخاص أعمالهم، فالأشخاص يذهبون، وتبقى أعمالهم هي الخالدة. هذه الصورة تأتي اليوم في الذكرى الرابعة والعشرين لاستشهاد ناجي العلي اغتيالاً في العاصمة البريطانية (لندن)؛ ولكنها أيضاً تأتي في وقتٍ أثيرٍ فيه جدلٌ كبيرٌ حول المسلسل السوري (في حضرة الغياب) الذي تناول حياة شاعر فلسطين الكبير محمود درويش، وعُرض على شاشة قناة فلسطين الفضائية خلال شهر رمضان الماضي، بينما يجري تغييب ناجي العلي، وبشكل عمدٍ من قبل المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وكأنه يشكل عبئاً على الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، وليس العكس.

فإذا كان الكاتب الشهيد غسان كنفاني، أو الشعراء: معين بسيسو، أو توفيق زياد أو محمود درويش، أو غيرهم قد أرخوا القضية الفلسطينية، بمآسيها المتشعبة في نصوصهم المكتوبة، فإن ناجي العلي، أرّخها في رسوماته الكاريكاتيرية، مع ملاحظة أنّ الكاريكاتير أكثر استجابة من غيره لعكس الأحداث، لأنّ وظيفته كذلك. بمعنى أن النص الإبداعي المكتوب محكوم بأدوات فنية تختلف عن تلك الأدوات التي يمتلكها الرسم الكاريكاتوري، فضلاً عن أنّ الفن الأخير ينتمي إلى الصحافة أكثر من انتمائه لأي فنّ إبداعي آخر، وبالتالي هو يتناول اليومي بشكل مباشر، وفور وقوع الحدث، وبالتالي يصبح أكثر تأهيلاً على توثيق الأحداث من الرواية (التي تأتي متأخرة عن الحدث)؛ أو القصيدة (التي تحكمها شروط كتابة خاصة بها).

## البداية

بدأت علاقتي المعرفية الأولى بكاريكاتير الفنان ناجي العلي عام ١٩٧٥، وتحديدًا عندما وصلت إلى العاصمة اللبنانية (بيروت) للالتحاق بالدراسة في جامعة بيروت العربية، حيث كنت شاهدت بعض رسوماته منشورة على صفحات جريدة ((السفير)) اللبنانية. وفي أعقاب اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، غادرت بيروت، وبعد عام من ذلك توجهت إلى الكويت للعمل هناك، وبعد استقرارني فيها، بدأت أنخرط شيئاً فشيئاً في نشاط الجالية الفلسطينية فيها، والتي قدّر عددها قبل الغزو العراقي للكويت بما يزيد عن ثلاثمئة وخمسين ألف فلسطيني.

خلال بدايات قراءتي للصحف الكويتية، فإنّ أول ما لفت انتباهي فيها كاريكاتير ناجي العلي، ذلك

الكاريكاتير الواضح المعاني، الحاد والمتمرد، سواء تناول قضية سياسية، أو اجتماعية. تلك بدايات تعرفي على كاريكاتير ناجي العلي، إلا أن بدايته هو مع الفن - كما قال في أكثر من مقابلة تلفزيونية أو صحفية معه، تعود إلى أيام لجوئه في مخيم عين الحلوة، في الجنوب اللبناني، الذي ظل مرتبطاً فيه حتى آخر يوم من حياته.

في محاولة لاستعادة ما كان يُصرِّح به، فقد أخذت بدايات الاحتجاج لدى ناجي العلي طريقها على جدران بيوت مخيم عين الحلوة عندما كان صبيّاً يعمل في كراج لتصليح السيارات، قبل انتقاله إلى الكويت للعمل فيها. أما بدايته الحقيقية كفنان كاريكاتير، وفي وعي العالم من حوله، فقد بدأت على صفحات مجلة ((الطليلة)) الأسبوعية الكويتية التي كانت تصدر عن مجموعة من الناشطين السياسيين المحسوبين على حركة القوميين العرب، وعلى رأسهم د. أحمد الخطيب، حيث بدأت شهرته تنطق منها. ولكن الإغلاق المتكرر للمجلة المذكورة من قبل السلطات الكويتية، وكانت بعض فترات الإغلاق تمتد إلى عام ويزيد، دفعت بناجي العلي للعمل في صحيفة ((السياسة)) التي يرأسها حتى الآن أحمد عبد العزيز الجار الله ذات الاتجاهات المحافظة.

كانت صحيفة (السياسة) التي تأسست أواسط سبعينيات القرن الماضي، وكما هي الآن صحيفة محافظة، وصحيفة كهذه، كان يمكن لها استثمار فن ناجي العلي وسمعته التي بدأت تشتهر آنذاك، ولكن في حدود معينة، ودون الإضرار بعلاقات ومصالح مالكيها الداخلية والخارجية، وبخاصة أن رئيس تحريرها ومالكها أحمد الجار الله، كانت تربطه علاقات استثمارية ضخمة بالسعودية ومصر والمغرب، وبالتالي يصبح استثمار ((فن ناجي وشهرته)) هامشياً. كان من السهل على الصحيفة المذكورة أن تتخلص من ناجي العلي عند أول احتكاك حاد له مع السلطة الرسمية في الدولة، أو القوى المحافظة في مجتمع يغلب عليه طابع البداوة، رغم مظاهر العمران والتطور الذي أنجز في بناء دولة حديثة آنذاك. وفي تلك الفترة، كان الإسلاميون، ومن خلال جمعية الإصلاح الاجتماعي، ومجلة (المجتمع) التي تصدرها، تشكل عاملاً مؤثراً للتصدي للأصوات التقدمية تحت ادعاء الدفاع عن الدين وقيم المجتمع.

فُصل ناجي العلي من صحيفة (السياسة) عام ١٩٧٨ على ما أظن. ويحضرني الآن رسمان كاريكاتيريان كانا سبباً في فصله من عمله. الأول رسم فيه مجموعة من النساء ((المبرعات)) وهن يسبحن في مياه الخليج، وأثار هذه الكاريكاتير حفيظة المحافظين الذين حاصروا الصحيفة ليلة بطولها مطالبين برأس ناجي، الذي ما كان له مغادرة مبنى الصحيفة في ظرف كهذا. والثاني رسم فيه صورة امرأة نصب في فرجها سارية العلم الأمريكي، وأثار هذا الكاريكاتير حفيظة المحافظين والسلطة التي صنفته في باب ((الأخلاقيات)). وفي

أعقاب ذلك غادر ناجي إلى بيروت، والتحق بصحيفة السفير للعمل فيها.

## بيروت - الكويت داخل - خارج (الدائرة)

ارتبط الفنان الشهيد ناجي العلي في حياته بساحتين عربيتين هامتين، وبصحافتها، وهما: لبنان والكويت. بدأت حياته الواعية تتشكل في مخيمات الساحة الأولى، وتوضح في التجمعات السكانية الفلسطينية في الساحة الثانية. وكان لهاتين الساحتين تأثيرهما على القرار السياسي الفلسطيني، ففي الساحة الأولى تشكلت القواعد المتقدمة لمنظمة التحرير الفلسطينية على تخوم الأرض المحتلة، ومركز قيادة العمل العسكري والسياسي الفلسطيني. وفي الساحة الثانية تشكلت إحدى قواعد البرجوازية الفلسطينية التي كانت تمد منظمة التحرير الفلسطينية بالمال، والإسناد السياسي إذا ما لزم الأمر ذلك. ونظراً لما كانت تحمله هاتان الساحتان من أهمية على القرار الفلسطيني، إضافة لاحتوائهما على جاليات فلسطينية كبيرة العدد والأهمية، فقد حرص ناجي على العمل، على استمرارية ارتباطه بهما، باستثناء رحلته الأخيرة إلى لندن، بسبب ارتباطاته بالعمل في صحيفة (القبس) الكويتية التي كان يعمل فيها وقت إبعاده عن الكويت، حيث انتقل للعمل في مكاتب الصحيفة المذكورة في العاصمة البريطانية، والتي كانت تصدر فيها نسخة دولية من الصحيفة.

دفعت التركيبة الاجتماعية للجالية الفلسطينية في الكويت، التي كانت تضم في صفوفها مجموعات كبيرة من السياسيين المستقلين، وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين والمفكرين والنخب الثقافية الأخرى، الذين ارتبطوا اقتصادياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممولين لها وليس كقباضين منها، إلى تكوين استقلالية ذاتية داخل المجتمع الفلسطيني هناك، دفعهم إلى حمل لواء النقد الموجّه ضد الممارسات الخاطئة داخل إطار منظمة التحرير، ومؤسساتها المختلفة، باستثناء تيار داخل حركة (فتح) كان موالياً للمنظمة بشكل تام، بينما كان هناك تيار يعارضها. وفي وقت مبكر جداً، كان ناجي العلي، الفنان البارع، والمسلح بوعي حاد، من أوائل تلك النخب الذين وجهوا نقداً لتلك الممارسات منذ السبعينات. وقد جلبت له هذه الطريقة التي اختطها لنفسه، للسير عليها، متاعب كبيرة، إلا أنه تحوّل إلى ناطق باسم القوى المهمّشة في الشعب الفلسطيني.

أثناء إقامته في الكويت، وعمله في صحيفة (الوطن)؛ ثم في صحيفة (القبس)؛ كانت الرسومات الكاريكاتيرية للفنان ناجي العلي توجّه سهام النقد بشكل أساسي للسياسة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، ولعدد من القادة المتنفذين فيها، دون إغفال الشأن الداخلي الكويتي، أو شؤون الجالية الفلسطينية في الكويت. إلا



أن حجم الرسوم الكاريكاتيرية التي كانت تتناول الجانب الأول يفوق كثيراً تلك الرسوم التي كانت تتناول الجانب الثاني . الصورة أثناء انتقاله للعيش والعمل في بيروت انعكست تماماً . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال رسوماته التي أنجزها آنذاك ، فأصبحت عيناه تراقب دائرة أخرى .

في نهاية سبعينيات القرن الماضي وقعت الحكومة المصرية آنذاك (اتفاقيات كامب ديفيد) مع إسرائيل . وبعد سنوات عقدت السعودية صفقه طائرة (الأواكس) مع الولايات المتحدة الأمريكية (وهي طائرة مزودة بأجهزة مراقبة ورصد) . وفي تلك الأيام كثر الحديث عن الحلول السلمية للقضية الفلسطينية ، حيث كان ناجي العلي يؤمن بفكرة تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني بعيداً عن الحسابات السياسية ومدى واقعيتها . وكانت أكثر أيام ناجي عطاء أثناء اقامته في لبنان ، تلك الايام التي شنت فيها القوات الاسرائيلية حربها ضد المقاومة الفلسطينية ، وقواعد منظمة التحرير وبناها التحتية . فقد عمل ناجي العلي على تحريض الجموع على الصمود والمقاومة . ودان ناجي الخروج الفلسطيني المسلح من محيط بيروت ، ولعل مجازر صبرا وشاتيلا ، قد شكّلت ملامح المرحلة الأخيرة من حياته ، التي قضى جزءاً منها في الكويت ، والآخر في لندن إلى حين استشهاده .

في تلك المرحلة ، وأثناء تَبَعْنَا اليومي لكاريكاتير ناجي العلي كُنَّا نلاحظ هذه الظاهرة . عندما يكون في الكويت ، تذهب عيناه إلى بيروت ، وعندما يكون في بيروت ، تذهب عيناه إلى خارجها . ورغم معرفتنا عن قرب بناجي العلي الذي لم يكن (يخاف في الحق الفلسطيني لومة لائم) ؛ فإننا نستبعد كلياً أن هذه الظاهرة تعود لحسابات سياسية ، بل لأسباب أخرى . وبعد عودته الأخيرة للكويت ، وقبل إبعاده إلى لندن نهائياً ، كُنَّا نناقش هذه الظاهرة معه . وعندما كنا نشير إلى أن الشخص عندما يكون داخل الدائرة ، يكون نظره منصباً على ما هو خارجها ، فيرى الخارج أكثر من رؤيته للدخل . ولا يحمل هذا الاستنتاج أحكاماً عامة ، حيث أن هذه النظرة تتم بشكل نسبي .

## أعلى درجات التطور

لم يكن ناجي العلي سياسياً ، وإنما كان فناناً يحمل وجهة نظر سياسية ، وبالتالي فإن أي فنان جاد لا بدّ وأن يعمل على تطوير أدواته الفنية . وإذا تابعنا مراحل التطور الفني عند ناجي العلي ، نلمس بوضوح لا يقبل النقص ، أن المرحلة الأخيرة من حياته ، والتي قضاها في الكويت قبل نفيه إلى لندن ، أو أشكال رسوماته وخطوطها ، أو إبداعه للرسم القصصي والروائي ، كانت المرحلة الأكثر نضجاً .

في العام ١٩٨٢، عاد ناجي العلي من بيروت إلى الكويت في محطته قبل الأخيرة. عاد مشحوناً بطاقات فنية هائلة، وأوجاع لا تُحتمل في داخل فنان ظلّ ملتصقاً بالمخيم الذي كان يعني له عنواناً أساسياً للوجع الفلسطيني، فالحكاية التي بدأت هناك، يجب أن تنتهي من هناك، فما لبث وأن فجّر تلك الطاقات بأدوات فنية جديدة.

بعد عودته إلى الكويت، واستقراره للعمل في جريدة (القبس)؛ عكف ناجي العلي على تطوير أدواته الفنية، وإبداع خطوط وأشكال، وأدوات جديدة في الرسم الكاريكاتوري، حتى غدا صاحب مدرسة في هذا الفن. لقد استطاع ناجي إنطاق الأشخاص الذين يرسمهم حتى بدون التعليق لعةً عليها. من الشخصيات المحورية في رسوماته كانت شخصية ((المتكرّش)) التي تُمثل البرجوازية، فلسطينية كانت أو عربية. فقد عمل ناجي على تمييز هذه الشخصية في الشكل، وجعلها (تسيخ) على نفسها، بل حولها إلى (مسخ)؛ ليس إمعاناً في إهانتها فقط، بل وإمعاناً في إظهار دورها ومواقفها المائعة من القضية الفلسطينية، في حين حافظ على شخصية الفقير، وشخصية (فاطمة) وظل يظهرهما بصورة آدمية، على عكس شخصية المسخ التي أصبحت في رسوماته الأخيرة تزحف، وتكتسب صفات حيوانية.

ولعلّ اللافت للانتباه في هذه المرحلة ما أحدثه ناجي العلي من ثورة في عالم الرسم الكاريكاتيري عندما انتقل بالكاريكاتير من (الكاريكاتير المفرد) إلى (الكاريكاتير الجمع). بمعنى إنه كان يرسم عدة (كاريكاتيرات) تستطيع مشاهدتها وقراءتها منفردة، وفي حالة جمعها، تقرأ كقصة متكاملة. وبدأ يشيع هذا اللون من الرسم عبر جريدة ((القبس)) التي كان يعمل بها قبل رحيله عن عالمنا، وينشره كل يوم خميس أسبوعياً. وكان يفرد لها صفحة كاملة بحجم الصفحة العادية (الكبيرة) للصحف. وقد لفتت تلك الرسومات انتباه نقاد فن الكاريكاتير، واعتبروا ذلك تطويراً هاماً في عالم الرسم الكاريكاتيري، كما أنها لقيت حماسة كبيرة من قبل النخب الثقافية لما فيها من قدرة على ربط تفاصيل تلك الرسوم وأجزائها في مشهد مكتمل. وأما الجمهور الذي كان يتابع رسومات ناجي العلي، ويتأملها مع فنجان قهوته الصباحي، وقبل قراءة (المانشيت) الرئيس في الصحيفة، فكانت حماسته لا تقل عن حماسة النخب الثقافية، وبخاصة أنها كانت أكثر قدرة على توصيل الرسالة السياسية، أو الاجتماعية، من وسائل التعبير الأخرى، وبخاصة الكتابية منها.

## الوعي الاجتماعي

قد لا يعرف كثيرون، وبخاصة من أبناء الجيل الشاب، أن ناجي العلي كان في سلوكه اليومي إنساناً بسيطاً

جداً، وشعبياً إلى أبعد الحدود. كما أنه، وفق المفهوم التقليدي للمثقف، لم يكن على درجة عالية من (الثقافة النظرية)؛ بل كانت بينه وبين (لغة المثقفين) قطعة من نوع ما. فحديثه كان شعبياً جداً، لم ترغمه سطوة صحفية، أو أي جهاز إعلامي آخر كالتلفاز ((الساحر)) آنذاك، على أن يُبدّل لغته البسيطة، وأحياناً كان يستخدم لهجته الشعبية تماماً. إلا أن هذا الأمر لم يَحُلْ بينه وبين تسلحه بوعي حاد، اجتماعي وسياسي، حيث علينا هنا التمييز بين امتلاك شخص للثقافة بمعناها التقليدي، وبين تسلحه بالوعي. ولعل انحيازه التام للفقراء والبسطاء من الناس، ليس من أبناء شعبه الفلسطيني وحسب، وإنما من أبناء أمته، ومن أبناء الإنسانية جمعاء، جعل منه إنساناً بهذه الصفة، أي اختار أن يكون هكذا.

إن وعيه الاجتماعي الحاد دفعه لأن يكون أميناً لأبناء طبقتهم، فلم تسلخه شهرته عنها. كما لم تسلخه (بجبوحه العيش) التي حققها بفنه وجهده، عنها أيضاً. وأذكر جيداً أنه عندما تعاهد مع جريدة (القبس) الكويتية، التي كانت تمثل آنذاك يسار الوسط، اشترط عليها عدم قبوله سلفاً رسم أي كاريكاتير تطلبه منه إدارة التحرير إذا تناقض مع مواقفه المبدئية. وفي نفس الوقت أبدى استعداده لتقديم عدة رسومات تختار إدارة التحرير واحدة منها. وبهذا استطاع الدفاع عن رأيه، وأعطى الصحيفة حقوقها.

إن من يكلف نفسه الآن ويعود لتراث ناجي العلي الغني بآلاف الرسوم الكاريكاتيرية، سيكتشف بسهولة، ويلمس، ليس الانحياز الطبقي السطحي، وإنما الانحياز الجذري، الجوهري، للطبقة التي انحدر منها. وانعكس انحيازه، ليس بالتعليقات المرافقة للرسم الكاريكاتوري، وإنما أيضاً باحترام أشكال الفقراء الذين يرسمهم. كما وتجلى ذلك في اختياره لاسم فاطمة، هذا الاسم الشعبي الجميل، ليلازمه كَحَنَظَلِهِ. إلا أن هذا الانحياز لم يكن انحيازاً أعمى، بمعنى: ((معاهم معاهم، عليهم عليهم))؛ فكثيراً ما كان ناجي العلي يتعارض مع طروحات ورؤى هذه الطبقة أحياناً، أو مع طرق نضالها. ونذكر هنا بالكاريكاتير الشهير الذي تبدو فيه مجاميع من العمال تحتفل في عيد العمال العالمي ((الأول من أيار/ مايو)) وهي تحمل يافطة كتب عليها: ((تعيش الطبقة العاملة))؛ وكتب تعليقاً عليها: ((طز في هيك عيشه)). ويفهم من تسجيل معارضته للشعار هنا، ليس فقط انتقاد أوضاع الطبقة العاملة، بل إنه حمل تحريضاً واضحاً للطبقة العاملة للثورة من أجل تحسين ظروف حياتها، وتحقيق مكتسبات جديدة بها، وبنضالها.

وعلى نطاق أوسع، كان ناجي العلي يعتقد، وأجدني منحازاً لاعتقاده هذا، أن الجماهير ليست دائماً (أكرر كلمة دائماً) على حق. فهي قد و(أكرر قد أيضاً) تخطئ في تقديراتها ومواقفها. وهذا الاعتقاد كان يدفعه لرسم ما يعتقد (أي ناجي) بأنه الصحيح. وقد دفعه هذا الاعتقاد إلى رسم كاريكاتيرات عديدة لا تنسجم مع

المزاج الجماهيري العام، والمتشكك حول قضايا كثيرة ومصيرية.

إلا أن هذه المواقف جعلت من فنانا الراحل صيداً سهلاً للتحريض ضده، وبخاصة عندما وصل الخلاف بينه وبين المؤسسة السياسية الرسمية الفلسطينية إلى نقطة لم يكن التراجع عنها عملية سهلة من قبل الطرفين. فقد كان استخدامه اللهجة الفلسطينية الريفية الصرف في رسوماته الكاريكاتيرية سبباً للتحريض ضده، واستجابة فلسطينيين لهذا التحريض. وأذكر - على سبيل المثال - تحويل حرف القاف إلى كاف، كقوله في أحد رسوماته ((توفيك أبو قدوه)) وكيف حاول الإعلام الرسمي الفلسطيني آنذاك تحريض الجمهور الفلسطيني، وتأليب علي فنانه الأثير، حيث اعتقد الجمهور، وبخاصة الريفي منه، بأن ناجي العلي يهزأ به، علماً بأن سكان الريف في بلادنا (وكتب هذا المقال أحدهم) يجرون هذا التحويل واقعياً في لغتهم المحكية.

وبعد الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان في العقد الثامن من القرن الماضي، شهدت الساحة الحزبية الفلسطينية الانشقاقات الكبرى، حيث انشق عدد من كبار قادة فتح آنذاك (العقيد أبو موسى، نمر صالح (أبو صالح)؛ وسميح كويك (قدري) وشكلوا (حركة فتح الانتفاضة)، التي اتخذت من دمشق مقراً لها. ولم يكن ناجي العلي يبدع رسوماته بمعزل عن (الحركات الثورية) داخل التنظيمات الفلسطينية. وكان لدخول ساحتها، وانحيازها لمن يعتبره الأكثر صحة وجذرية، قد جرّ عليه المتاعب التي لم تنته عن اعتقاد، وإنما كانت تشهد من عضده. والمحزن في هذه المعركة حقاً ليس دخول كتاب فلسطينيين ساحة الجدل والدفاع عن وجهات نظرهم، أو وجهات نظر مؤسساتهم وأطرافهم السياسية، وإنما توجيه الشتائم، واتهامات الخيانة والسقوط لناجي العلي. كان من أكثر تلك المقالات مرارة ما كتب الشاعر الفلسطيني المعروف أحمد دحبور، في حينه، مقالة في مجلة ((الافق)) التي تصدر في قبرص، شبّه فيها ناجي العلي برسام كاريكاتير فلسطيني (خان شعبه، وسقط في أحضان حزب الكتائب اللبناني) عندما تحول للرسم في صحيفة ((العمل)) الناطقة باسم الحزب المذكور. (كتب هذا المقال يحتفظ بصورة عن مقال دحبور)

## مواقف لا تنسى

كان ناجي العلي يسارياً بامتياز، وكانت علاقته الشخصية (أتحدث عن الكويت التي أعرف هنا) تتمحور حول الكتاب والمثقفين والمفكرين اليساريين من فلسطينيين وعرب آخرين. يعرف الفلسطينيون المؤطرون في تنظيمات وأحزاب سياسيه حق المعرفة أن ناجي العلي لم يكن يقيم اعتباراً للعنوان هذا الإطار أو ذاك، أو لقربه وصداقته لهذا العضو أو القائد في هذا الحزب أو ذاك، وما يؤكد أو ينفي هذا القول تراثه المحفوظ. لقد جرّت

هذه المواقف، وبخاصة لدى الأحزاب التي لا تحتمل النقد، العتب عليه، والمتاعب له. إلا أن ناجي كان يعلن آراءه واعتقاداته عبر رسوماته اليومية - والتي قد يختلف مع بعضها كاتب هذه المقالة -؛ دونما اعتبار لعلاقاته الشخصية بهم، وقد انتقد ناجي أحزاب اليسار الفلسطيني على العديد من مواقفها في مرات عديدة.

انغمس ناجي العلي في تناول الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية في رسوماته بشكل مباشر، وحاد، وبخاصة في قضايا الاقتتال والاحتكام للسلاح. وعكست رسوماته تلك الخلافات، فكان أحياناً يدين الطرفين، وفي أحيان أخرى يدين طرفاً دون الآخر، إلا أن المساس بالإنسان الفلسطيني لم يكن بالنسبة له محل اجتهاد. - فعلى سبيل المثال - تناول ناجي معارك المخيمات في الشمال اللبناني التي وقعت عام ١٩٨٣ بين القوات الموالية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والقوات المعارضة له. ففي تلك الأيام، قدّم عدة رسومات، أذكر منها واحداً كتب عليه: ((عدنا والعود أحمد جبريل))؛ حيث كانت (القيادة العامة) تقود الحرب عسكرياً ضد القوات الموالية لعرفات هناك. وقد سُميت تلك الحرب من قبل الرئيس عرفات بحرب (الدفاع عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل)، وفي أعقابها غادر عرفات، الذي عاد آنذاك متسللاً إلى الشمال اللبناني بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، غادر إلى القاهرة التي كان نظامها السياسي يعيش في عزلة منذ توقيع اتفاقيات (كامب ديفيد). ورسم ناجي كاريكاتيراً آخر كان أكثر وجعاً، حيث رسم فاطمة وزوجها الذي كان يقرأ مقالاً في صحيفة بعنوان: (اقتتال الأخوة ودور النفط في المعركة)؛ فوجّه كلامه لفاطمة قائلاً: (حاجة تقولي الدم ما يبصير مية... صار زفت). ولم يرهبه ذكر اسم أي قائد فلسطيني، مهما علا شأنه، وتعاضمت قدرته، فكان يسمي الأشياء بأسمائها، طالما أن الضحية هو فلسطين، أو الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، خاض ناجي العلي معركة الدفاع المبكر عن الديمقراطية في أكثر من موقع، وموقف. ففي حين حظي هذا الموضوع بالعشرات من رسوماته، وبأشكال متعددة، شارك بشكل مباشر عام ١٩٨٥ بالتحريض على المؤتمر العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين الذي أصرّ الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتحت مُسمى (الدفاع عن القرار الوطني الفلسطيني)؛ عقده في صنعاء، في غياب ممثلي أحزاب اليسار، وكتّاب وصحفيين من حركة (فتح) نفسها عن المؤتمر. كان ناجي العلي عضو أمانة عامة في الاتحاد، وكنّتُ عضو مؤتمراً عن فرع الاتحاد في الكويت، فقد اتصل ناجي بالكتّاب والصحفيين المعنيين بالأمر، وكنّتُ أحدهم، اتصالاً مباشراً للتحريض ضد المؤتمر، وكان ذلك التحريض جزءاً من معركته في الدفاع عن الديمقراطية.

وفي معمان هذه المعركة، نظّم الفنان ناجي العلي معرضاً لرسوماته، وخالف في بطاقات الدعوة العبارة المألوفة: ((يرجي عدم اصطحاب الأطفال)) وشطب منها كلمة «عدم» فأمتّ المعرض مجاميع كبيرة من

الجالية الفلسطينية في الكويت، والجاليات العربية الأخرى، مصطحبةً أطفالها معها، وتحلق الحضور حول ناجي في مرحلة من مراحل الهجوم عليه. واعتقد ان وعيه الحاد خلص الى نفس النتيجة التي خلصنا اليها: «إنه استفتاء عام على شعبية هذا الرجل».

### ناطق غير معين باسمنا

ذات يوم جمعتنا جلسةٌ في فندق (شيراتون الكويت) عام ١٩٨٣، أثناء إقامة أسبوعٍ للثقافة الفلسطينية في الكويت. كان ضمن الموجودين في الجلسة الدكتور هشام شرابي. وكان الحديث يدور فيها حول ردود الفعل على رسومات ناجي العلي التي غزت صحف العالم. وأذكر أن د. شرابي حذّر الفنان ناجي العلي قائلاً له بأنه قرأ مقالة في إحدى الصحف الأمريكية، خلص كاتبها إلى نتيجة مفادها: «لو أردت معرفة رأي الشارع العربي في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، عليك متابعة رسومات ناجي العلي». وكانت تقديرات شرابي أن هذه المقالة، إما مسربة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي. آي. ايه»؛ أو موجهة إليها. ومن هنا نبع التحذير. إلا أن ناجي تعامل مع هذا التحذير بسخرية عندما قال: «أنا جسمي نحيف، ولو طخوا علي ما بصيبوني».

ومع العلم أنني أتذكر بحزن عميق هذه الجملة كلما تذكرت حادثة الاغتتيال / الشهادة، وكيف أطلق حامل السلاح الجبان النار على رأس ناجي من مسافة مبالغ في قربها من رأسه، وكأنه كان يجلس بيننا وسمع سخرية الراحل. ورغم أهمية ذكر تلك الحادثة، التحذير، إنما هدفت للقول أن ناجي كان ناطقاً غير معين باسمنا، نحن فقراء هذا الشعب، وغالبيته الساحقة.

فالفنان الراحل ناجي العلي، أعلن انحيازه المبكر، كما أسلفنا، للفقراء الذين خرج من بين صفوفهم ولم يخرج عليهم، أو ينسلخ عن طبقتهم. وقد تكون بعض رسوماته الكاريكاتيرية الخاصة بالشأن الفلسطيني موضع اجتهاد، حتى بين أبناء هذه الطبقة المحكومة بعوامل وظروف متباينة. أما ما يخص النقطة التي ذكرها د. شرابي، فإن ناجي كان معبراً صادقاً عن وجهة النظر الفلسطينية الشعبية، والرسمية أحياناً، من السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي كانت، وما تزال معادية لشعبنا وتطلعاته للحرية والاستقلال.

### قارة الحزن والسخرية المرة

ومن عرف ناجي عن قرب، يلمس بسهولة ظلّه الخفيف، إلا أنه كان يحمل داخل جسده الناحل قارة من الحزن، التي تكوّنت وتراكمت خلال رحلة التشرد والعذاب التي قطعها ناجي من قرية الشجرة في الشمال

الفلسطيني عام ١٩٤٨، إلى مخيم عين الحلوة في الجنوب اللبناني، إلى الكويت على أطراف الصحراء العربية، إلى منفاه الأخير في لندن. وشاهد ناجي، وشهد، وعاش هذه الفصول الطويلة من مأساة شعبه بما حوته من عذابات واحباطات وتفاصيل. وفي حالات التعبير عنها كان هذا الفنان العظيم يلجأ إلى السخرية الحادة، المستفزة. وكان لهذا اللجوء، إضافة إلى أسباب أخرى مرّ ذكرها، في أماكن عديدة من هذه المقالة، كانهجازه الطبقي، ووعية الاجتماعي والسياسي، وامتلاكه لأدواته الفنية المتطورة، أن جعل منه فناً من طراز فريد.

ولم تتوقف شهرة ناجي العلي عند حدود الوطن العربي، بل امتدت على مساحات القارات، فكان يرسم لصحف أجنبية في باريس وطوكيو وسدني وموسكو، بين حين وآخر، استجابة لرغباتها. ولعل القراء الأعزاء، أو بعضهم، كان يلاحظ تعليقات ترد على رسومات له بلغات غير العربية. ولم يكن هذا الورود «فذلكة» منه، وإنما هي في الحقيقة وردت هكذا لأنه كان يرسمها خصيصاً للصحافة الأجنبية.

### إبعاده عن الكويت . . القضية

بعيداً عن أي تشنجات، أو مواقف بنيانها بعد الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠، وما انتجه من عدوان على العراق وشعبه الشقيق، كانت السلطات الكويتية قد «منحت» صحافتها هامشاً من الحرية استفدنا منه ككتاب وصحفيين فلسطينيين، وكقضية فلسطينية، وكان أكثر المستفيدين من هذا الهامش الفنان ناجي العلي الذي كان يطل على قرائه يوميا برسم كاريكاتيري جديد.

إن حرص ناجي العلي على إبقاء العلاقة بينه وبين رسوماته من جانب، وبين الصحافة الكويتية من جانب آخر يدحض أي رأي آخر، بل ينسفه من أساسه. خصوصاً، وكلنا نعرف أنه لم يهادن. إلا أن اشتداد الخلاف بينه وبين المؤسسة السياسية الفلسطينية الرسمية، وتناوله بالنقد والسخرية رموز أعلى قمة الهرم السياسي الفلسطيني، يبدو أنه أخرج الحكومة الكويتية آنذاك. ولكي أبعده أي لبس قد ينشأ من هذا الاستنتاج أقول إن المؤسسة السياسية الفلسطينية التي كانت تجري محاورات مباشرة مع ناجي حول رسوماته تلك قد لا يكون لها علاقة بالتأثير على القرار الكويتي بإبعاده. إلا أن ناجي كان يتعرض بين حين وآخر، إلى استفزازات تلفونية من قبل بعض «الزرعان»؛ وكان يطلع أصدقاءه المقربين عليها أولاً بأول.

أثناء سنوات عمل ناجي العلي في الصحيفة «القبس» التي رفع نسبة توزيعها، نشأت علاقة خاصة بينه وبين رئيس تحريرها الشاب محمد جاسم الصقر، ابن عضو مجلس الأمة الكويتي آنذاك جاسم الصقر، وسليل إحدى أبرز العائلات التجارية العريقة ذات الشأن والتأثير في القطاع الاقتصادي للكويت. وقد اجتمعت هذه

«المميزات» لأن يتصل رئيس تحرير (القبس) بأعلى رجالات السلطة في بلده بهدف منع تنفيذ قرار الإبعاد، ومنهم رئيس الوزراء وولي العهد في حينه، سعد العبد الله، الذي ألح إليه بأن قرار الإبعاد لم يكن كويتيًا. وفهم الصقر، كما قال لنا ناجي، أن الحكومة السعودية هي التي وقفت وراء استصدار القرار.

### شاهدته، وأحسست بأنها ستكون الأخيرة

في عصر أحد الأيام كنا مجموعة من الأصدقاء، الشاعر محمد الأسعد، القاص تيسير نظمي، والكاتب والصحفي ماجد الشيخ، وأنا، في مبنى صحيفة «الطلیعة» الكويتية، وإذا بالفنان ناجي العلي يدخل المبنى، ولم أرَ ناجي يحمل فوق كتفي جسمه الضامر حزنا كالذي لمستته في ذلك النهار المعتم. ويحمل داخل رأسه همًا كالذي أحسست به يومذاك. وبعد أن جلس أخبرنا أن كل محاولات ثني السلطة الكويتية عن تنفيذ قرار إبعاده قد باءت بالفشل، وإنها أمهلته أسبوعًا واحدًا فقط حتى يتسنى له أن ينهي أوراقه الخاصة، بينما سمحت لزوجته وداود وأبنائهما بالبقاء حتى نهاية العام الدراسي.

لقد مضى على تلك الحادثة ربع قرن، ولكنني أستطيع تمثّل ذلك الموقف مليًا. ففي تلك الجلسة تخلص ناجي، ومرة واحدة، من عاداته في الحديث. لم أستطع الدخول في أعماق الرأس ذي الشعر الأشيب حتى أعرف ما يدور في دواخله في تلك اللحظات المؤلمة. إلا أنني، وبعد انفضاض الجلسة وذهاب كل منا إلى سبيله، قلت لصديق منهم: «لدى شعور غريب، أحس أن هذه المرة هي الأخيرة التي سأشاهد فيها أبا خالد». لم يكن بي، أو به، مرض يظهر في نهايته موت محقق، وإنما كنت أرى في لندن، التي أجبر على اختيارها بحكم وجود مكاتب لجريدة (القبس) التي يعمل فيها هناك، حديقة مفتوحة على العالم، وأرى فيها غابة لا يمكن لناجي أن يسير فيها، ويأمن الشرور، وصدق هذا الإحساس، وليته ما صدق، عندما أطلق جبان النار عليه في الثاني والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٨٧، وقاوم جسده الموت حتى غادرنا إلى عالمه في التاسع والعشرين من آب (أغسطس) من العام نفسه.

### الشاهد الشهيد

تدرج مهنة رسام الكاريكاتير ضمن قائمة المهن الصحفية، وتؤرخ الصحافة اليومية، بالعادة، للحدث الراهن. وإذا كان ذلك الرسام فنانًا من طراز ناجي الفريد، متسلحًا بوعي حاد، منحازًا للاغلبية الساحقة من أبناء شعبه، أمته، وبشريته، مالكا أدواته الفنية المتقدمة، وابن قضية كان شاهداً على أدق تفاصيلها، إذا كان ذلك الرسام هو ناجي العلي، فيمكننا بكل موضوعية القول إننا نستطيع قراءة تفاصيل القضية الفلسطينية، وليس عناوينها فقط، وعلى ما يزيد عن ربع قرن، في رسوماته الكاريكاتيرية.



لقد نَصَّبَ ناجي العلي، ومنذ بداية علاقته بالفن كرسام كاريكاتير محترف ذي قضية سياسية، إنسانية، واجتماعية، حنظلة شاهدا عليه، وعلى ما يجري من أحداث. واستطاع، وبمقدرة فائقة، أن يُعَبِّرَ أصدق تعبير عن هذه القضية، بعيدا عن حسابات الاتفاق، أو الاختلاف معه، أحيانا، في مواقفه السياسية. وإن ورد هذا الاختلاف، فقد كان هامشيا بينه وبين التنظيمات والأحزاب التقدمية، التي كانت تحتل نقده، مهما كان ساخراً، أو حاداً.

وعلى طول سنوات عمره الفني وعرضها، مثَّلَ ناجي العلي ضمير شعبه أصدق تمثيل، وكان الشاهد الحق على مأساة هذا الشعب، والمعبر الصادق الأمين عنها. وقد وضعه هذا الدور الذي اضطلع به في دائرة الاستهداف لمسدس جبان. لقد صرخ ناجي العلي، في إحدى كاريكاتيراته في وجه كاتم الصوت: «لا لكاتم الصوت» في دعوة صريحة لانتهاج الحوار أسلوباً للنقاش، وليس لاستخدام كاتم الصوت لحل أي خلاف للرأي.

وكأن ناجي، القادر دائماً على ممارسة الوعي واستشراف آفاق المستقبل كان يتنبأ بمصيره، وقد صرح بذلك أكثر من مرة. ولكن هذه النبوءة الدامية لم «تحفزه» يوماً، ساعة، لحظة، للوقوف والتفكير بمراجعة «حساباته»!! التي هي واقفة، التي هي الأمانة التي حملها لذاته، التي هي قضية شعبه ومأساته، كما عاشها كتجربة يومية بكل تفاصيلها وعمقها، فكان ناجي العلي، المولود في قرية الشجرة، اللاجئ إلى مخيم عين الحلوة، فصحاء الكويت، والمصروع في منفى لندن، كان الشاهد الحي على القضية، وشهيداً لها. وباستشهاد ناجي، خسرت القضية الفلسطينية، وفن الكاريكاتير في الصحافة العربية والعالمية واحداً من ألمع فناني الكاريكاتير في العالم.

الآن، وقد مضت أربع وعشرون سنة، اكتملت وفاضت، على رحيل الشهيد ناجي العلي، إلا أن هذا الذي لم ينح من الموت، ما يزال يحتل مكانته التي كانت. وما زال تراثه، وأمام أي حدث حديث، يُعَبِّرُ عن وضعنا الراهن. فهذا (الآن) لم يتغير؟ الواقع في تحول مستمر، هناك أحداث تتشابه بهذا القدر أو ذاك، ولكن الوعي الحاد عند ناجي أهله لأن يرى. لأن يقرأ الواقع الذي كان راهناً في زمنه، ويحلل في وعيه، ويرى، وينقل ما يراه على الورق. ونرى في حال الاستعانة بهذا التراث أن كاريكاتيراً ما سيعبر عن هذا الحدث أو ذاك لو حصل اليوم.

ويمكننا المجازفة، والادعاء، بأن الفنان ناجي استطاع أن «يسرق»!! الضوء المسلط على فن الكاريكاتير المصري، بصفة الأخير الأقدم، والأكثر فنية، والأعمق تجربة ومراساً بين فن الكاريكاتير في الوطن العربي،

---

ويسلّطه على فن الكاريكاتير الفلسطيني الذي أصبح فناً، ومدرسةً على يديه، وبه. لم تكن تلك مهمة سهلة أمام تراث الراحل صلاح جاهين، إلا أن ناجي استطاعها. ولا أمام السخرية المصرية الشعبية العامة، والفكاهة اللاذعة، إلا أن ناجي استطاعها أيضاً.

وفي النهاية، فإن من حق ناجي العلي، الذي سال دمه على الإسفلت، كما قال عنه شاعر العامية المصري الكبير عبد الرحمن الابنودي، أن يسيل عرقنا من أجل أن نجعله مستمراً فينا، وأعتقد أنه أصبح جزءاً أصيلاً من مخزون الذاكرة الجمعية، ليس للفلسطينيين وحسب، وإنما للعرب جميعاً، والإنسانية أيضاً.

# التسامح في فكر أحمد أمين

علي خليل حمد \*

## ١ : مقدمة

ولد أحمد أمين في القاهرة عام ١٨٧٨ وتوفي فيها عام ١٩٥٤ ، ودرس بعض الوقت في الأزهر ، وتخرّج في مدرسة القضاء الشرعي ودرّس بها ، ثم تولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية ، ولكنه انصرف إلى الكتابة والتأليف مما أهله للتدريس في كلية الآداب بالجامعة المصرية ، ثم لأن يصبح عميدا لها .

أهمّ مؤلفاته موسوعته عن الحضارة العربية الإسلامية في مختلف عصورها: فجر الإسلام ، وضحي الإسلام ، وظهر الإسلام ، ويوم الإسلام ، وكذلك كتابه فيض الخاطر ، وهو عشرة أجزاء جمع فيها مقالات له في مختلف شؤون الحياة مما كان قد نشره في المجالات .

تحدّث أحمد أمين عن غرضه من تلك المقالات (العقاد ، ١٩٧١ ، ص ٦٠) ، فقال : «أكثر ما اتجهت في هذه المقالات إلى نوع من الأدب تغلب عليه الصبغة الاجتماعية والنزعة الإصلاحية ، فهذا أقرب أنواع الأدب إلى نفسي وأصدقها في التعبير عنّي» .

كما تحدّث عن طريقة معالجته للقضايا في كتاباته فقال في مقدمة الجزء الثالث من كتابه ضحي الإسلام : «وألزمت نفسي - على قدر وسعي - أن أقف موقف القاضي العادل ، أدقق النظر ، وأردّد الفكر في أقوال

\* كاتب وباحث وتربوي ، عضو هيئة تحرير «تسامح»

مؤيدي الرأي ومهاجميه، وأصغى لحجج الفريقين، وأحاول ما استطعت أن أتجرد من إلفي وعادتي، حتى إذا نضج الرأي وتبين لي الصواب أصدرت حكمي مؤيداً بدليله في غير حرج ولا تسفيه، ثقةً مني بأن قوة الحجة في معانيها الكامنة، لا في أشكالها الظاهرة، وأن من طلب الحق ودعا إليه، علم أن العنف يدعو إلى العنف، وتسفيه الرأي يدعو صاحبه إلى الإصرار عليه».

ومثل هذا ما وصفه به أحمد فؤاد الأهواني (ص ص . ١٠-١١) في قوله: «اجتمعت له خصال إذا اجتمعت في شخص كان حكيماً على الحقيقة هي: حرية الفكر، والبعد عن الدجماطيقية، والترحيب بالنقد، والجلاء والوضوح، والعناية بالكلّ دون الأجزاء، والبحث عن العلل».

يشير هذا إلى أن شخصية أحمد أمين شخصية مركبة اجتمع فيها الفكر، والقاضي، والأديب، والناقد، والمصلح، والمتصوّف، مما جعل لمقالاته طابعاً فريداً يتيح الاستمتاع بها من قبل جمهور واسع من القراء والدارسين.

تقدّم هذه المقالة أيديولوجية أحمد أمين، وأقواله حول التعصّب والتسامح في التاريخ العربي، وآراءه في التسامح القومي والتسامح الديني، والمرأة، وأخيراً العلاقة بين التسامح والتربية والتعليم.

## ١ : الأيديولوجية

يمكن القول إن أحمد أمين مفكر إسلامي تنويري ليبرالي، بيد أن لكلّ صفة من هذه الصفات خصوصية تستلزم التوضيح لديه.

• شغلت الدراسات الإسلامية الجزء الأكبر من إنتاج أحمد أمين الفكري واهتماماته، ويتجلى ذلك في موسوعته الضخمة عن تاريخ الحضارة العربية الإسلامية بجوانبها الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الموزعة على عصور تاريخية مختلفة في مؤلفاته: فجر الإسلام، وضحي الإسلام، وظهر الإسلام، وغيرها.

وفي تلك الدراسة، بل الدراسات، يتعرف الباحث وجهات نظر أحمد أمين تجاه كثير من القضايا الإسلامية، مثل: طبيعة الإيمان، وضرورة تجدد الاجتهاد، وتبني العقلانية في تفسير الحوادث، ودور السياسة في تعدد الأيديولوجيات، ورفضه تسييس الدين، وغير ذلك مما يشير إليه هذا المقال.

قد يبدو من بعض أقوال أحمد أمين أنه يتردد بين ما يطلبه عقله من تبني التشريعات المدنية الحديثة، واستلهاج النصوص الدينية في التشريعات، كما في قوله في فيض الخاطر، ج ٣ (ص ص ١٧٥-١٧٦). "فأما طائفة فرأت حصر الدين في دائرة ضيقة جدا لأنه فقد مرونته، وفقد أهله مرونتهم، ولتكن هذه الدائرة دائرة العبادات والأحوال الشخصية، وأما ما عدا ذلك من نظم الحكم وقوانين البلاد وما إلى ذلك من مرافق الحياة، فيجب أن يتجه فيها إلى أوروبا ونظمها وقوانينها، فهذه باب الاجتهاد فيها مفتوح والمرونة على أممها".

«وبجانب هؤلاء دعاة آخرون يرون أن الإسلام في أساسه عنصر صالح كل الصلاحية، يحمل في ثناياه المرونة الكافية كما أسلفنا، وجمود أهله عارض، وقشرة ظاهرية إذا أزلناها بقي على صلاحيته . . . وأساس تعاليم الإسلام عدم التفرقة بين شؤون الدين وشؤون الدنيا . . .»

«والعالم الإسلامي الآن حائر بين النزعتين والدعوتين، ويخيّل إليّ أن الدعوة الأولى غالبية والعمل يجري عليها والاتجاه إليها أقوى في صمت وسكون، والأمم الإسلامية تختلف في مدى تطبيقها والعمل بها، وربما عدت تركيا في طليعة الآخذين بها».

«حبذا لو أمكن السير على الرأي الثاني، ولكنه - كما أسلفت - لا يمكن حتى يثبت أهله صلاحيتهم للمرونة، وللاجتهاد المطلق، والله الموفق . . .». بيد أن ما لا شك فيه هو قناعة أحمد أمين أن التشكلات الماضية في السياسة والتشريع وغيرهما، إنما هي محض اجتهادات وقتية، وأنه لا غنى عن اجتهادات حديثة تنسق مع العصر ومتطلباته.

• الانفتاح والعقلانية مبدآن أساسيان من مبادئ التنوير، وفي كل منهما يجد الدارس متسعا للحديث عن فكر أحمد أمين ووجهات نظره.

من مؤشرات الفكر التنويري عنده دعوته إلى محاربة التعصب والانغلاق، وإلى إزالة الحواجز والحدود بمختلف أشكالها بين الأمم، وإلى الانفتاح على آفاق النهضة الأوروبية، ومن ذلك قوله في فيض الخاطر، ج ٥ (ص ٨١): "رؤيتك أمة جديدة فتح عين لك جديدة، فالحكم على المسائل الاجتماعية يعتمد أكثر ما يعتمد على المقارنة، ولا مقارنة إذا اقتصر الإنسان على النظر إلى أمته وشؤونها، فنشأته فيها واعتياده من صغره رؤية مظاهرها يضعف قوة النقد عنده، ويعوقه عن إدراك مزاياها وعيوبها، فإذا هو رأى أمة أو أمما غير

أتمته ازداد علما، وازداد قوة على النقد، وكان أقرب إلى صحة الحكم».

وهو يعيب على الإنجليز احتقارهم الديمقراطية، وحظرها على الشعوب التي يحكمونها (ص ٢٣٣): "لا يعجبني شعوري بأن هؤلاء القوم - وقد فهموا الديمقراطية على وجهها الصحيح أبوا أن يصدروها إلى الخارج في أملاكهم ومستعمراتهم، ومناطق نفوذهم، واحتفظوا بها ميزة لأنفسهم، وصدّروا إلى الخارج نوعا من الديمقراطية أشبه شيء بعبث الوليد، وارتضوها لهذه الشعوب المسكينة، وأيدّوها بقوتهم، ولم يشجعوا المصلحين على إصلاحها وتقويمها، وأيدّوا العابثين ليزيدوا في زيفها . . .".

• العقلانية، في أبسط تعريفاتها، هي ربط المسببات بالأسباب، كما ذكر ابن رشد، وهي تمثل المرجعية المعتمدة عند أحمد أمين في مناقشته لمختلف القضايا، وقد يكون عمله في سلك القضاء أحد العوامل المهمة في تعزيز هذا الاتجاه الفكري لديه.

وهذا الربط بين النتائج والأسباب يحكم العلاقات البشرية عند أحمد أمين، في حين يقصره كثيرون على الظواهر الطبيعية، يقول في فيض الخاطر، ج ٢ (ص ٢٩٢): "يتلخص الإصلاح الحديث في الإيمان بقانون السببية، وبأنه شامل للظواهر الطبيعية، فحسن الأخلاق وسوءها، والإجرام وعدمه والغنى والفقر، وحال القرية، وحال الفلاح، والفجور والعفة، كل أولئك ينطبق عليها قانون السببية، كما ينطبق على الأجسام المادية التمدد بالحرارة، والانكماش بالبرودة، ونحو ذلك من قوانين".

كما أنه يرد اختلاف الأخلاق الاجتماعية في الغرب عن نظائرها في الشرق إلى أسباب اقتصادية، فيقول في فيض الخاطر، ج ٥ (ص ٣٠٩): "لعل السبب في أن الأخلاق الاجتماعية في الغرب نشأت عما حدث فيه من الانقلاب الصناعي، فالآلات الجديدة والمخترعات وتقدم الصناعة احتاجت إلى كثير من رؤوس الأموال وتأسيس المصانع وتعاون العقول التي تديرها وتعاون الأيدي التي تعمل فيها، فكان من ذلك الشعور القوي بأن التعاون لا بد منه لنجاح هذه المشروعات الضخمة فتعاونوا . . .".

تتجلى العقلانية عند أحمد أمين بوضوح في محاربته للفكر الخرافي المعادي للعقلانية، يقول في فيض الخاطر، ج ٣ (ص ٧٣): "أخطر ما في التخريف أنه يزلزل الإيمان بقوانين الطبيعة وقوانين السببية! فتكفي دعوة شيخ لقلب قوانين الاقتصاد وقوانين النبات، وتكفي تعزيمة رجل لتزليل أسباب الفقر الطبيعية، ويكفي وجود الأضرحة لتتقى بها الأعداء في الحروب، ويكفي عقد الزواج في ساعة من ساعات السعد لتصبح الحياة

الزوجية سعيدة رغم كل عوامل الشقاء الطبيعية وهكذا».

«ولا تشقى أمة شقاءها بهذا التخريف، ولا يضعفها في حياتها ما تضعفها هذه المعتقدات». ومن تجليات العقلانية عند أحمد أمين انتصاره للمعتزلة، وهم الفرقة التي امتازت بعقلانيتها في الإسلام، وحزنه الشديد على مصيرهم الذي لم يكن نكسة لهم وحدهم، بل كان نكسة للعلم العربي بأسره، يقول في فيض الخاطر، ج ٨ (ص ٣٢): «مما يؤسف له أن مدرسة القياس هذه لم تستمر في سيرها حتى تؤتي ثمارها، فإن النكبة التي أصيب بها المعتزلة نكبة أصيب بها العلم العربي كله».

ولا يخفي أحمد أمين رضاه عن المنهج العقلاني، في التفكير ورفض التفسيرات الخرافية، لدى الجاحظ كما ذكر في ضحى الإسلام، ج ١ (ص ٣٩٨)، وكذلك في إعجابه بالزمخشري المعتزلي في تفسيره «الكشاف» حيث يقول في ظهر الإسلام، ج ٢، (ص ٤٣): «ومن ألطف ما فيه أنه كان لا يؤمن بالسحر والخرافات كروية الجن. فلما أتت الآيات يدل ظاهرها على السحر والعين، مثل قوله تعالى: «يا بني لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة»، وسورة الفلق، أول النفاثات في العقد، بمن يطعم شيئا ضارا، أو يسقيه، أو يشمه، أو يجوز أن يراد بهن النساء الكيادات أو اللواتي يفتن الرجال بتعرضهنّ لهم، وعرضهنّ محاسنهنّ كأنهنّ يسحرنهم بذلك، ونفى نفيا باتا ما يزعمه العوام من رؤية الجن مستندا على قوله تعالى: «إنه يراكم وقييله من حيث لا ترونهم . . . الخ. فالحق أنه بذل في هذا التفسير مجهودا جبارا يدل على عقل كبير ومقدرة هائلة».

• تنادي الليبرالية، وهي أيديولوجية الطبقة البورجوازية، بحرية السوق وإطلاق يد البورجوازية وعدم تدخل الدولة في أنشطتها إلا بما يسهل تنفيذ تلك الأنشطة، ومن شعارات الليبرالية حرية الفرد، والديمقراطية، وقد حظيت الليبرالية بقبول كثير من التنويريين العرب باعتبارها عاملا من عوامل النهضة في الغرب ومؤشرا عليها.

وما من شك في أن البورجوازية المصرية الصاعدة في النصف الأول من القرن العشرين، والمنافسة للإقطاع على السلطة، شكلت رافعة قوية للتوجهات التنويرية لدى المثقفين في مصر، وبخاصة أنصار الفكر الليبرالي ومنهم أحمد أمين.

بل إن بعض الباحثين يعد الليبرالية الموجّه الأوّل لفكر أحمد أمين، ومن ذلك قول رفعت السعيد في كتابه

”عمائم ليبرالية” (ص ١٢٧): ”القسم الأغلب من كتاباته كان إسلاميا، وإن جهده الأساسي قد تركز من أجل فهم ليبرالي للدين، ولتاريخ الإسلام والمسلمين“.

وهذا ما يستشف من وصية أحمد أمين لولده في كتابه ”إلى ولدي“ (ص ١٥٩): ”فليكن لك في اختيار المثل (الأعلى) عينان: عين تنظر بها إلى أوروبا، وعين تنظر بها إلى مصر“.

ومن مثل ذلك قوله في فيض الخاطر، ج ١ (ص ٣٠) عمّا ينبغي أن يكونه المثقفون في الوطن: ”في مصر حلقة مفقودة لا نكاد نشعر بوجودها في البيئات العلمية، مع أنها ركن من أقوى الأركان التي تبنى عليها نهضتنا، وفقدانها سبب من أسباب فقرنا في الإنتاج والغذاء الصالح“. ”تلك الحلقة هي طائفة من العلماء جمعوا بين الثقافة العربية الإسلامية العميقة، والثقافة الأوروبية العلمية الدقيقة، وهؤلاء يعوزنا الكثير منهم، ولا يتسنى لنا أن نهض إلا بهم، ولا نسلك الطريق إلا على ضوءهم“.

ولكن ما الذي كانت تعنيه الديمقراطية عند أحمد أمين؟ نجد الإجابة عن هذا السؤال في حديثه عن الديمقراطية الدستورية في فيض الخاطر، ج ٣ (ص ٩٨-٩٩): ”إنها حكم الشعب بالشعب لخير الشعب، إنها القضاء على تحكم طبقة ممتازة - في الشعب بأجمعه، إنها نشر التعليم ونشر المساواة والحرية والإخاء بين أفراد الشعب، إنها هدم العوائق في سبيل رقيّ الشعب“.

إنها حدّ للغنى الواسع وقضاء على الفقر المدفع. إنها حرب على الامتيازات السياسية والاقتصادية. إنها إفساح للفرد أن ينمي ملكاته وقواه حسب استعداده. إنها تربية للرأي العام وتعيده الرقابة على الحكومة وعلى توجيه الحكام للخير العام.

إنها روح عامة تسيطر على الشعب فتوجهه لخير الجميع. إنها قضاء على رق الأفراد ورق الأمم، وما يستعبد الأفراد من جهل وشهوات، وما يستعبد الأمم من استغلال واستعمار. إنها ثورة على استعباد الأقليات للأكثريات، والأفراد للأمم، والأمم للأمم“.

ويستنتج أحمد أمين من ذلك أنها ستكون خيرا للشرق مثلما كانت خيرا للغرب، وأنها تتنافى مع الانتداب والاحتلال وما إليهما، ولا ينسى أن يحتج على قصر علاقة الديمقراطية بين الدول الغربية وحدها، فلا تبيح حكم فرنسا إنجلترا، أو حكم إنجلترا فرنسا، وتتغافل عن حكم الغرب للشرق!



## ٢ : التسامح القومي

شهد النصف الأول من القرن العشرين تصاعد الصراعات بين البلدان الرأسمالية الأوروبية، وانتشار ظاهرة الشوفينية، أي التعصب القومي فيها؛ وقد تفجرت هذه الصراعات في هيئة حربين عالميتين طاحنتين، اكتوت مصر وبلدان عربية أخرى بنارهما في حين استأثرت بعض الدول الأوروبية بالأسلاب والغنائم .

وقد وضع أحمد أمين العلاقة الوثيقة بين الحروب والمصالح الاستعمارية للدول، فذكر أن أهم البواعث الحقيقية على الحرب (فيض الخاطر، ج ٢ ص ٢٩٤) هو حب السيادة وما يستتبعه من نعة قومية وعصبية وطنية، ثم يلي ذلك بواعث أخرى، كالسيطرة الاقتصادية والحصول على المواد الخام في البلدان المختلفة وتصريف السلع، ونحو ذلك مما يرمي إلى غنى الأمة وثروتها .

وتحدث أحمد أمين عن نشأة القومية، فقال إنها كانت أثرا من آثار الثورة الفرنسية التي حاكاها العالم، فانقسم إلى ممالك أصبحت أحد مميزات القرن التاسع عشر الذي حل فيه ”التعصب الوطني (القومي) محل التعصب الديني الذي كان سائدا في القرن السابع عشر . . . وأصبح أشد النزاع (هو القائم) بين الأمم المختلفة ولو اتحدت دينا، كما هو المشاهد اليوم” (فيض الخاطر، ج ٧، ص ١٠٥).

ومثلما رفض أحمد أمين التعصب القومي، كذلك دعا إلى الانتماء الإنساني الذي يناسب سماحة طبعه وإحساسه الروحي العميق بجمال الوجود والكائنات، وطالب الحكومات والأفراد باتخاذ الآليات والإجراءات التي تعزز هذا الانتماء الإنساني العام، يقول في فيض الخاطر، ج ٨ (ص ٨٥): ”إن الذي نودّه في المستقبل أن يتجه العالم إلى الإنسانية مجردة عن اعتبار الوطنية، فيأخذ القوي بيد الضعيف من أي جنس وبأي لون، ويعين من يحتاج إلى العون من أي دين كان ومن أي وطن كان، ويعلم العالم الجاهل، ويطبّب الصحيح المريض، ويسود الشعور العام في العالم بأن الإنسان أخو الإنسان فتقطع الحروب، ويحل الوثام محل الخصام، ويسود في العالم السلام“ .

ويردد أحمد أمين، في هذا السياق، قول عمر الخيام:

أحسن إلى الأعداء والأصدقاء

فإنما أنس القلوب الصفاء

واغفر لأصحابك زلاتهم

وسامح الأعداء تمح العدا

لكن تحقيق هذا الهدف الذي يتخطى القومية ليس سهلاً، وإن كانت بعض شروطه عند أحمد أمين مقاربة للعلوّة الاقتصادية بأن "تفتح البلاد للتجارة الحرة تتنافس تنافساً مشروعاً أساسه الرخص والجودة وما إليهما . (فيض الخاطر، ج ٦، ص ٢٣-٢٤).

لا تعني هذه الدعوة إلى تغليب الإنسانية تخلي الفرد عن هويته القومية، فهذه مغروسة في النفس منذ الصغر، ولا سبيل إلى التخلص منها، بل الخير كل الخير في الحفاظ عليها مع إشباعها بالروح الإنساني، بحيث تعزز الإنسانية القومية، وتعزز القومية الإنسانية .

وهو يعيب على الشرقيين الانخفاض الكبير في درجة الحب الوطني عندهم، بالقياس إلى الغربيين، فيقول في فيض الخاطر، ج ٢ (ص ٣١): "لست أعني حب الرجل المرأة ولا المرأة الرجل، ولا حب الأب لابنه، ولا الابن لأبيه، فهذا حب غريزي تراه في القطط والكلاب وكل حيوان، كما تراه في الإنسان . . . وإنما أعني حب الإنسان لقومه، فهذا القدر في الشرق أقل جداً من مثله في الغرب".

وكذلك يضع الانتماء القومي الإيجابي في مقابل الانتماء الحزبي السلبي، فيقول في فيض الخاطر، ج ٥ (ص ٢٤٩): "إن هناك فرقاً كبيراً بين العمل الحزبي والعمل القومي، فالعمل الحزبي هو لنصرة حزب على حزب وتولية الحكم، وهذا ما يجب أن يكف الطلبة عنه . والعمل القومي هو العمل لخدمة مصر كلها، وهذا واجب كل فرد، وفيهم الطلبة".

بل إن هذا التوجه نحو الانتماء القومي يحمل عنده الأمل في نهضة الأمة كما كان عليه الحال لدى الأمم الأوروبية؛ يقول في فيض الخاطر ج ١٠ (ص ٥٨): "والعالم العربي الآن له عواطف قومية جديدة لم تكن لديه قبل سنين، هي نتاج التيار الحديث الذي غمر أوروبا وسار منها إلى الشرق، فملاً مشاعرها ألماً مما هي فيه، كما ملاًها أملاً في حياة خير من الحياة النافهة التي يحيونها".

وفي سبيل القومية العربية، يقترح أحمد أمين مشروعاً يمثل الخطوة الأولى لها، يسميه الحلف العربي، وهو شبيه بالاتحاد أو الفيدرالية، يقول في فيض الخاطر، ج ٣ (ص ٢٠٨-٢١٠): "في ذهني صورة لحلف عربي هي مجال للأخذ والرد والتعديل والتبديل، وهي أن يتكون الحلف العربي الآن من دول أربع: مصر والسودان ووحدة، والشام وفلسطين ولبنان وشرق الأردن ووحدة، والعراق ووحدة، وبلاد العرب ووحدة، وأن تكون كل وحدة مستقلة في شؤونها الداخلية، وأن تربطها مع سائر الوحدات روابط ثقافية واقتصادية

وسياسية . . . وهذا يتطلب أن يكون للعصبة قوة مشتركة أقوى من قوة كل أمة منفردة، وأن يكون لها جيش مشترك . . . ثم هذه العصبة لا تتدخل في المسائل الداخلية البحتة، فلكل أمة حريتها في داخليتها، لا يحدها من ذلك إلا النظر في المصالح المشتركة“.

### ٣: التسامح الديني

التسامح الديني عند أحمد أمين نتيجة طبيعية لإيمانه بوحدة الأديان في جوهرها، وأن الاختلافات بينها ما هي إلا اختلافات شكلية بحتة، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك بقوله في كتابه ”حياتي“ (ص ص ١٥-١٦):  
”كان من أثر هذا الجدل الديني أنني أعملت عقلي في تفاصيل الدين وجزئياته، أما جوهر الدين من إيمان بالله وجلاله وعظيم قدرته فظل ساكنا في أعماق قلبي لم ينل منه أي جدل ولم يتأثر بأي قراءة، وكل ما في الأمر أنني صرت أكثر تسامحا مع المخالفين وأوسع صدرا للمعارضين“.

ويزيد هذا التحديد وضوحا ما قاله في فيض خاطر، ج ٧ (ص ٢٩٤): ”الدين الحق يحيى الضمير، ويدعو للعدل بين الجميع، بين من تحب ومن تكره، ومن هو من جنسك ولونك ومن ليس (من) جنسك ولونك، ويهدم الفردية والفردية القومية ليحل محلها عاطفة الأخوة العالمية“.

يدعو أحمد أمين إلى التسامح الديني بين مختلف المذاهب والفرق الإسلامية المعاصرة، مدعما دعوته بحجتين (ظهر الإسلام، ج ٤، ص ١٠٥)، الأولى أن كثيرا من أسباب الخلاف كان تاريخيا، وقد أصبح الآن في ذمة التاريخ كالخلاف في أي الصحابة أفضل، والخلاف فيما عمله الصحابة في حروبهم وسيرهم، والحجة الثانية هي أن المسلمين اليوم أحوج ما يكونون إلى الوحدة لوقوعهم في مشاكل أمام أوروبا وأمام أنفسهم لا ينقدهم منها إلا وحدتهم.

ويرفض أحمد أمين تسييس الدين رفضا قاطعا، ويعتبره على حد تعبير رفعت السعيد كارثة على السياسة وعلى الدين معا (عمائم ليبرالية، ص ١٣٨)، وهو يستند في ذلك إلى ما قاله عن دعوى الخلافة (ضحى الإسلام، ٢٠٠١، ص ٤): ”ولو نظرنا إلى المسألة بعقلنا اليوم لقلنا إنها مسألة سياسية بحتة، فالدين لم يقيد المسلمين فيها بشكل خاص ولا بشكل معين، وكل ما قيدهم به أن ينظروا إلى الصالح العام، فأولو الرأي في الأمة يضعون القوانين التي تكفل حسن الاختيار، وتحسم أسباب النزاع ويختارون من يحقق المصلحة العامة، ويعزلون من لم يحققها، وينظرون في كل زمن بما يناسبه ويتقدمون في فهم ذلك بتقدم الناس في فهم الحقوق

والواجبات، فإذا حدث خلاف بين أولي الرأي فيمن يتبع وفيمن يختار فالخلاف سياسي، كالذي يكون بين الأحزاب السياسية اليوم“.

ما من شك في أن هذه الآراء في وضع القوانين وانتخاب الحاكم وعزله وتغليب الصالح العام في جميع الأحوال، لا تساير الدعوى لتسييس الدين، وهي في ذاتها دليل قاطع على صحة دعوى القائلين بصراحة أحمد أمين في التعبير عن اعتقاداته الدينية وإن خالفت الآراء الشائعة، مثلها في ذلك مثل مناصرته المعتزلة في غير موقع من مؤلفاته.

بقي أن نشير في موضوع التسامح الديني عند أحمد أمين، إلى حديثه عن المتصوفة ووجهات نظرهم المقاربة لوجهة نظره نحو الدين وجوهره، حيث يقول بعنوان ”التسامح الديني“ في كتابه ظهر الإسلام (ص ص ١٦٤-١٦٥): ”وإذا قال كثير منهم (المتصوفة) بوحدة الوجود كانوا أسمح الناس في اختلاف الأديان. فالاختلاف بين الأديان إنما هو اختلاف في المظاهر، أما من حيث الحقيقة والجوهر فكل يسلك طريقا إلى الله، والغاية واحدة وهي حب إله واحد“.

#### ٤ : التسامح في التاريخ العربي

امتاز أحمد أمين من سائر المؤرخين للتاريخ العربي باختياره تاريخ الحضارة موضوعا لكتابه، وذلك في مؤلفاته: فجر الإسلام، وضحي الإسلام، وظهر الإسلام وغيرها... وفي جميع هذه المؤلفات يجد القارئ عرضا وتحليلا وتفسيرا بدرجة كبيرة من التفصيل والعمق للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في مختلف البلدان والعصور التي شهدت الحضارة العربية الإسلامية، وما تخللها من صراعات قومية (كالعرب والفرس)، أو قبلية (كالقيس واليمن)، أو مذهبية (كالسنة والشيعة).

وفي جميع حالات الصراع كان أحمد أمين يحرض على تبيان الارتباط الوثيق بين أيديولوجيات الجماعات ذات الصلة من جهة والسلطة من جهة أخرى. ومن هنا يمكن تفسير ضيق المساحة التي خصصها أحمد أمين للحديث عن التعصب أو التسامح في علاقة النصارى واليهود بالمسلمين داخل المجتمع العربي الإسلامي، حيث ساد التسامح والعيش المشترك في معظم الأحوال، واتساع المساحة التي تحدث فيها عن التعصب لدى الفرق والمذاهب الإسلامية وذلك أنه في الحالة الأولى، وباستثناء حالات فردية قليلة، لم تكن تلك الجماعات تشكل خطرا يهدد بانتزاع السلطة، بخلاف الحال لدى الفرق والمذاهب الإسلامية التي ساد التنافر

والاحتراب علاقاتها بعضها مع بعض في سعي كل منها لاحتكار السلطة باستثناء حالات قليلة أو نادرة ومنها فرقة المرجئة في العهد الأموي (فجر الإسلام، ١٩٩٦، ص ٤٤٦) و(ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٣٢٤-٣٢٦).

من العصبية المذهبية التي زعزت كيان المجتمع العربي في مختلف حواضره، كما ذكر أحمد أمين، عصبية المحدثين - رواة الحديث النبوي - المعتمدين على النقل والمتكلمين، كالمعتزلة، الذين اعتمدوا على العقل واتخذوه محكاً لفهم النصوص وتأويلها.

وقد تفجر الصراع بين المعتزلة والمحدثين عندما استولى الأولون على السلطة في عهد الخليفة المأمون، المعروف بحلمه ورحابة صدره، وقد استجوب المأمون في آخر أيام حياته زعيم المحدثين، ابن حنبل، الذي تعرض للتعذيب بعد وفاة المأمون، واضطهد هو وزعماء المحدثين في عهد الخليفة الواثق، غير أن انتقام المحدثين من المعتزلة كان شديداً بالغ الشدة في عهد الخليفة المتوكل من بعد.

إذا كان أحمد أمين قد استغرب موقف المأمون هذا من المحدثين، فإن محمد عابد الجابري الذي درس النصوص ذات الصلة بما حدث، لدى أحمد أمين وغيره من المؤرخين، توصل إلى أن سبب استعمال العنف لم يكن شعار خلق القرآن الذي قال به المعتزلة ورفضه خصومهم، بل إنه كان نتيجة خلاف سياسي، يتعلق في المقام الأول، بالاستحواذ على السلطة في العاصمة بغداد.

وكذلك كان الصراع بين المذاهب تناحرًا، لا بين السنة والشيعة فحسب، بل بين أتباع المذاهب الأربعة نفسها أيضاً، وفي ذلك يقول أحمد أمين (ظهر الإسلام، ج ٢، ص ٨٠-٨١): "يقول ياقوت عند الكلام على أصفهان بعد أن ذكر مجدها القديم: وقد فشا فيها الخراب في هذا الوقت وقبله في نواحيها لكثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية، والحروب المتصلة بين الحزبين، فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى وأحرقتها وخربتها لا يأخذهم في ذلك إلّ ولا ذمة".

ويقول عند الكلام على الرّي: "كان أهل المدينة ثلاث طوائف، شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم، لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة، أما أهل الرستاق فليس منهم إلا شيعة وقليل من الحنفية، ولم يكن فيهم من الشافعية أحد، فوَقعت العصبية بين السنة والشيعة فتظافر عليهم (الشيعة) الحنفية والشافعية، وتناولت بينهم الحروب، حتى لم يتركوا من الشيعة من يُعرف".

## ٥ : المرأة

كان أحمد أمين واحدا من مناصري المرأة المصرية في سعيها من أجل نيل حقوقها في التعليم والعمل وغيرهما، ومن الأمثلة الجلية على ذلك إسهامه في تحرير جريدة ”السفور“ التي كانت تتبنى آراء نصير المرأة المعروف قاسم أمين في دعوته إلى تحرير المرأة العربية والاعتراف لها بجميع حقوقها، ومشاركتها الرجل في بناء الإنسان العربي وتقدمه (حياتي، ص ١٩).

وقد ناقش أحمد أمين أسباب سبق المرأة الغربية في ميدان التحرير الاجتماعي، معتمدا على الظروف التاريخية التي عرفها الغرب في عصر النهضة الأوروبية، فقال في كتابه فيض الخاطر، ج ١٠ (ص ص ٢٥٨-٢٥٩): ”مرت الأسرة الأوروبية بالدور الذي مررنا به، وهو نظام الأسرة الأوروبية الاستبدادية التي كان فيها الأب السيد الأعظم الأمر الناهي المتصرف الوحيد في البيت وشؤونه ثم تغيرت الظروف الاجتماعية فتغير مركز المرأة، ويرجع هذا التغيير إلى أمور أهمها التطور الاقتصادي، فانهدم النظام الإقطاعي وتقدمت الصناعات.

والنظام الإقطاعي والمعيشة الزراعية تساعد كثيرا على تثبيت سلطة الآباء، فلما انهار النظام الإقطاعي وركبت الصناعات ضعفت سلطتهم (الآباء). ومنها انتشار الثقافة بين أفراد الشعوب، وخصوصا نوع الثقافة الذي يشعر الإنسان بحقوقه وواجباته. من حقها أن تتعلم ومن حقها أن تكون شريكة الرجل في البيت لا خادمه“.

ويؤكد أحمد أمين أن المرأة هي المرأة في جميع أرجاء العالم، فليس للمرأة الأوروبية، على سبيل المثال، امتياز أو طبيعة مختلفة بالمقارنة مع المرأة العربية أو غيرها، فالاستعداد الطبيعي لتقدم المرأة موجود، وكذلك البيئة الطبيعية وموارد الثروة، ولا يستلزم الأمر للتطور في مستوى النساء أو الذكور سوى حفز الأمم وبذل الجهود والاستمرارية فيها (فيض الخاطر، ج ١٠ ص ص ٢٥٨-٢٥٩).

وهذا ما وقع فعلا، بدرجة ما، عند احتكاك الشرق بالغرب، فبعد أن كانت المرأة الشرقية ”جاهلة محجبة، تربي داخل البيوت تربية منزلية، ولا تعرف شيئا مما وراء البيت ضيقة العقل، محصورة الأفق، وهي هي التي يعهد إليها في تربية الجيل“، أدى الاحتكاك المذكور إلى بدء مطالبة المرأة الشرقية بحريتها وحقوقها، واختلف حال المفكرين في الشرق بين مؤيد ومعارض، ولكن المرأة المصرية - كما ذكر أحمد أمين - ظلت سائرة إلى الأمام، وهي كل يوم تفتح بابا جديدا، من سفور، إلى تعلم، إلى مطالبة بتشريع، إلى مزاحمة للرجل في الأعمال، إلى طلب مساواة للرجل في جميع الشؤون (زعماء الإصلاح، ج ٢، ص ص ٣٤٤-٣٤٥).

بيد أن أحمد أمين لا ينسى الإشارة إلى المعوقات التي خففت وتيرة تقدم الحركة النسائية في الشرق الذي يعيش ظروفا قاسية، وبخاصة في ظل الاستعمار، مما جعل الهم العام يتصدر قائمة اهتمامات المجتمع، ويغطي على غيره من الاهتمامات، يقول (ص ٣٤١): ”وجد في هذه الآونة من يدعون إلى الإصلاح الاجتماعي الداخلي، ولكن صوتهم كان خافتا بجانب الزعماء السياسيين، وقويت هذه الظاهرة على مر الأيام، حتى أننا لنرى في مصر - مثلا - أنه لم يتم مصلح اجتماعي بعد قاسم أمين، على حين أن سلسلة الزعماء السياسيين لم تنقطع، وتبع هذا أن عواطف الشعوب كانت تتجاوب وزعماء السياسة أكثر مما تتجاوب ودعاة الإصلاح الاجتماعي“.

## ٦ : التربية والتعليم

يعيب أحمد أمين على التربويين إهمالهم الجانب الروحي في التربية، مما يسهم في تحويل المتعلمين إلى آلات صماء، مفتقرين إلى الحسّ بجمال العالم، والانتماء إلى الإنسانية، يقول في فيض الخاطر، ج ٤ (ص ١١٠): ”ما أظلم علماء التربية، يهتمون بتربية العقل والجسم والخلق، ولا يعيرون التفاتا للروح، كأن الإنسان آلة صماء، والخلق الذي يهتمون به هو الخلق التجاري من صدق ونظام واقتصاد، وتربية الروح وراء ذلك“.

ويزيد أحمد أمين هذه المقولة تفصيلا في الكتاب نفسه (ص ٢٣٣) بقوله: ”في هذا القرن وأواخر القرن السابق أخذ علماء التربية يفكرون في أن يضموا إلى تربية العقل تربية اليد، فأخذت المدارس تعنى بهذه الناحية من رسم وتصوير وأشغال يدوية وما إلى ذلك، وأخيرا جدا تنبهوا إلى وجوب إضافة تربية القلب إلى تربية العقل واليد، بوضع برامج يكون الغرض منها تحسين العلاقة بين أفراد الأمة الواحدة وبين الأمة والأمم الأخرى... ولكن - مع الأسف - عنوا بتربية حسن العلاقة بين أفراد الأمة الواحدة بما أدخلوا من دراسة التربية الوطنية، ولما يعنوا العناية الكافية بتربية القلب من ناحية الإنسانية“.

وهو يرى أن الأشكال التي تدرس فعلا للتربية الوطنية في هذا البلد أو ذاك، إن هي إلا مسوغ أيديولوجي لهيمنة البلد على سائر البلدان، بتصويرها الأمة التي ينتمي إليها الفرد فيه الأمة الأرقى والأجدر بالحياة، ومن ثم فإنه لا يجد غضاضة في استعمار الآخرين وخوض الحروب ضدهم والفتك بهم؛ يقول في فيض الخاطر، ج ٧ (ص ٢٩٦، ٢٩٧): ”على هذا الأساس (استغلال الأمم الأخرى) أيضا وضعت برامج التعليم، من تربية وطنية ودروس تاريخية تمجد الوطن وتعنى بإظهار تاريخ الأمة بمظهر العظمة ولو داس الحقيقة، ونشأ عن هذه النظرة الضيقة للوطنية أن الأمم الأوروبية تسابقت في هذا المعنى، فكل أمة تريد أن تسمو،

وكل أمة تريد أن تلتهم الضعيف، وكل أمة تريد السيادة والغلبة، وهي لذلك لا بد أن تتسلح وتسبق غيرها في التسلح، كما تتسابق في التربية الوطنية ومسح التاريخ، وإشاعة أن جنسها خير جنس، ودمها خير دم، وإلهها خير إله، وأنه معها ينصرها في الحرب ويساعدها في السلم، فكانت نتيجة هذه الوطنية بهذا المعنى سلسلة الحروب التي كانت والتي ستكون والخراب الذي حدث والذي سيحدث“.

ولكن كيف يرى أحمد أمين إصلاح هذا الوضع التربوي السلبي والمدمر؟ تستند فلسفته في ذلك إلى تعزيز الانتماء الإنساني والديني في نفوس المتعلمين، ولا شيء غيره، يقول في فيض الخاطر، ج ٧ (ص ٢٩٤):  
”إن هذا العرض يدعو إلى تغيير برامج التربية في العالم من أساسها، ووضعها على أساس آخر هو حب الله خالق الناس أجمعين، وحب الإنسان للإنسان من غير تفريق بين جنس وجنس، وأمة وأمة، ولغة ولغة، ودين ودين، وهذا وحده هو الذي ينقص العالم اليوم“.

وبالطبع يدرك أحمد أمين عظم الجهد الذي يستلزمه مثل هذا التحول في عادات الناس وانتماءاتهم، فيقول في فيض الخاطر، ج ١٠ (ص ١٨٤):  
”كل ما في الأمر أنها تحتاج إلى مجهود عالمي جبار يصرف في وضع التربية على أسس جديدة يكون محورها الإنسانية لا الوطنية، والعالمية لا القومية“.

كما أنه لا ينسى صعوبة تطبيق البرامج اللازمة لذلك. يقول في فيض الخاطر، ج ٦ (ص ٣٣-٢٤):  
”ولكن كيف الإصلاح؟ وكيف يعم هذا الإصلاح الأمم كلها حتى لا يتسلح قوم بالوطنية والخصومة، بينما الآخرون متسامحون يؤسسون تعاليمهم على الإنسانية والعطف والإخاء؟ وكيف ينفذ الإصلاح لو عرف، والقابضون على زمام التربية والتعليم عقليتهم من جنس عقلية حكومتهم التي تحافظ على القديم وتكره الجديد، خصوصا إذا كان جديدا نائرا؟ هذا موضع حيرة“.

من المشكلات التي تواجه التربية والتعليم في مصر، كما عهدتها أحمد أمين، مشكلة استغلال الطلبة في الأنشطة الحزبية، أو ما يمكن تسميته بالتعصب الحزبي، ففي مقال له بعنوان ”الجامعة والسياسة“ من كتابه فيض الخاطر، ج ٦ (ص ١٣٤-١٣٥) يقول: ”أولا - من الخطأ المحض أن ينغمس مدير جامعة أو عميد أو أستاذ في الحزبية السياسية ويصبغ تصرفاته بهذا اللون، فيحايي بعض الطلبة لأنهم من حزبه ويضطهد آخرين لأنهم من غير حزبه، أو يسلك هذا المسلك في ترقيات الأساتذة وحرمانهم... وثانيا - من الخطأ الفاضح كذلك أن تتلاعب الأحزاب المختلفة بالطلبة فيجعلوهم وسيلة لاستردادهم الحكم إذا كان الحزب مغلوبا، وللدفاع عن الحزب إذا كان الحزب غالبا“.



إن الطالب للعلم والخلق - أولاً - وللسياسة ثانياً. ولا يكون للسياسة إلا إذا كانت سياسة قومية حقاً، لا سياسة قومية مزيفة تحت ستار الحزبية“.

وفي المستوى العربي، يصف أحمد أمين ما ينبغي أن تكونه المناهج التربوية بقوله في فيض الخاطر، ج ٨ (ص ١٧٧-١٧٨): ”ليس يصح الآن أن تتفرق الدول العربية، فتضع كل أمة منهاجاً في التعليم، وأغراضها من التربية؛ بل لا بد أن تكون لها غاية واحدة تضع كل منهاجها على وفقها، فإن اختلفت في شيء فإنما تختلف في التفاصيل والتوسع في دراسة بيئتها الخاصة وشؤونها الخاصة، أما الغرض فيجب أن يكون واحداً.

ليس من حق أية أمة عربية أن تعلم على نمط التعليم في القرون الوسطى، ولا أن تضع منهاجاً مثله الأعلى حياة العرب في العهد الأموي أو العباسي، بل لا بد أن يكون منهاجها وفقاً لما دل عليه العلم الحديث والتربية الحديثة، وإلا رجعنا إلى الوراء“.

## المصادر

- أمين أ. (١٩٦١). إلى ولدي: دار الكتاب العربي .
- أمين أ. (١٩٥٨). فيض الخاطر، ج ٤ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). زعماء الإصلاح في العصر الحديث . بيروت إدارة الكتاب العربي .
- أمين أ. (١٩٩٦). فجر الإسلام . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- أمين أ. (١٩٥٦). فيض الخاطر، ج ٢ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (١٩٥٨). فيض الخاطر، ج ٥ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). فيض الخاطر، ج ٣ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (١٩٥٦). فيض الخاطر، ج ٤ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (١٩٥٦). فيض الخاطر، ج ١٠ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). فيض الخاطر، ج ٧ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). ضحى الإسلام، ج ١ . بيروت: دار الكتاب العربي .
- أمين أ. (١٩٦٩). كتاب الأخلاق . بيروت: دار الكتاب العربي .
- أمين أ. (١٩٧١). حياتي . بيروت . دار الكتاب العربي .
- أمين أ. (١٩٥٥). الشرق والغرب . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (١٩٥٦). فيض الخاطر، ج ٨ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). ضحى الإسلام، ج ٢ .
- أمين أ. (١٩٦١). فيض الخاطر، ج ٦ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (د.ت.). ضحى الإسلام، ج ٣ . بيروت: دار الكتاب العربي
- أمين أ. (١٩٥٨). ظهر الإسلام، ج ١ . القاهرة: مطبعة خلف .
- أمين أ. (١٩٥٧). ظهر الإسلام، ج ٢ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- أمين أ. (١٩٥٣). ظهر الإسلام، ج ٣ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
- السعيد، ر. (٢٠٠٢). عمائم ليبرالية في ساحة العقل والحرية . دمشق: المدى .
- العقاد، ع. (١٩٧١). أحمد أمين: حياته وأدبه . بيروت - صيدا: المكتبة العصرية .

# ربيع الثورات العربية

هرمنا، ارصل، زنقة زنقة، شبيحة، بلطجية، كتائب

ياسر علاونة \*

لا شك بأن كلمة ربيع لها دلالات ومفاهيم ومعان عديدة من حيث جمال الطبيعة ونزول المطر وسماع أصوات البرق والرعد، وتحول الأرض إلى حلة خضراء جميلة كأنها غطيت باللون الأخضر ليزين كل شيء، بلادي خضراء وربيعها أخضر، على الرغم من ارتباط اللون الأخضر بفصيل فلسطيني لا ألتقي معه أيديولوجياً وفكرياً، فمن المعروف أن الألوان فلسطينياً ترتبط بتوجهات وأحزاب وحركات سياسية محددة، بالطبع اللون الأخضر فلسطينياً لا يرتبط بحزب الخضر، وعلى الرغم من أن اللون الأخضر ربيعي إلا أنه علينا اختيار لون ملابسنا بدقة خوفاً من معرفة الناس توجهاتنا الفكرية، لاعتقاد البعض أن لون الملابس له علاقة بالتوجهات الفكرية والسياسية.

ربما ارتبط كل لون بفصيل فلسطيني ما، ولكن الأهم في ذلك كله أن اللون الأخضر ارتبط على مدار عقود بمؤلف «الكتاب الأخضر» وهو العقيد معمر القذافي، وكنت بالمصادفة قد حصلت على نسخة منه هدية عندما كنت في سويسرا وقرأته قبل ثماني سنوات، وعلى الرغم من كل المواقف إلا أنني أحب اللون الأخضر، وهل من أحد يكره لون الربيع والأزهار والأشجار الخضراء!؟

في الربيع سأذكر زهر اللوز ورائحته الجميلة، وحببات القمح التي بذرت في الأرض وهي تنبت وتكبر، لونها طبيعي لا تدخل من أحد في ألوان الأرض الطبيعية، كل شيء على حاله طبيعياً، والأرض زينت بكل

\* باحث حقوقي مقيم في رام الله

عفوية دون تدخل أيدي البشر كي يضاف منظر جمالي غير اصطناعي، كل شيء ترك لينبت بجماله دون تدخل في مسيره وعلوه؛ إذن الربيع في كل جماله سيستحضر في ذاكرتي أغنية فريد الأطرش «الربيع»، وكذلك أغنية «مواكب الربيع» لليلى مراد، وأردد وأتذكر قصيدة جبران خليل جبران «وفد الربيع إليك قبل أوانه» وستذكر قصيدة أحمد شوقي مرحباً بالربيع في ريعانه.

مررت بالطريق بين رام الله ونابلس لأرى الأرض خضراء، نعم خضراء، وكم هو جميل أن تكون الأرض جميلة والطبيعة أجمل في الطريق، أعني الطريق بين المدينتين اللتين أصبحت المباني الشاهقة تشوه جمالهما وخضرتهما وعذريتهما لتقام المباني الحجرية الصامته دون أي معنى؛ ترى الجبال الخضراء رغم امتداد المستوطنات القبيحة، اللون الأخضر والربيع والأزهار والأشجار حضوراً بهياً على الرغم من المستوطنات القبيحة المسقوفة باللون القرميدي، وهو ما يدل على بناء المستوطنات للقادمين من مكان وزمان آخر.

بلادِي إذن ذات ربيع وأشجار خضراء، فأشجار اللوز والأرجوان والزعتر والزيتون والخس والبصل كلها خضراء، سنابل القمح والعدس كلها خضراء؛ في الربيع تختلف كل الأشياء والمعاني وراودني تساؤل: لماذا قال الشاعر محمود درويش في «الجدارية» خضراء أرض قصيدتي خضراء، عالية، كلام الله عند الفجر أرض قصيدتي، وأنا البعيد، أنا البعيد، وفي قصيدته الأخيرة «لاعب النرد» قال:

أُحِبُّكَ خُضْرَاءَ . يَا أَرْضُ خُضْرَاءَ . تُفَاحَةً  
تَتَمَوَّجُ فِي الضُّوْءِ وَالْمَاءِ . خُضْرَاءَ . لَيْلِكَ  
أَخْضَرَ . فَجَرِّكَ أَخْضَرَ . فَلْتَزْرِعِي بَرَفِيقِ  
بَرَفِيقِ يَدِ الْأُمِّ ، فِي حَفْنَةٍ مِنْ هَوَاءِ  
أَنَا بَذْرَةٌ مِنْ بَذْوَرِكَ خُضْرَاءَ

وقد يتبادر إلى الذهن هل خطر ببال درويش قبل رحيله ربيع الثورات العربية؟ أم إن المصادفة جعلته يكتب عن اللون الأخضر، ولماذا كتب أكثر من مرة عن ذات اللون؟ هل إنه يحب الربيع ونزول المطر؟ هل كان يحن إلى رائحة الربيع في حيفا وعكا ويتذكر رائحة البرتقال والليمون الحزين؟! .

إذن هو الربيع الكل يحب لونه وصفاء سمائه، ولا أعرف إن كنا متفقين على حب الربيع العربي أم لا؟؟؟ في الربيع أقصد الربيع العربي كما يطلق على الثورات العربية المتلاحقة الواحدة تلو الأخرى تيمناً بربيع براغ ولا

أعرف إن كانت مخططا لها أم عفوية .

صديقي قال : فرطت المسبحة وانكسر حاجز الخوف لدى الشعوب العربية ، ولكن السؤال هو : هل كل الحبات ستسقط أم لا؟! في الربيع العربي تابعت ثورتي تونس ومصر بشغف وأصبحت متابعاً للثورة الليبية من باب سماع خطابات العقيد معمر القذافي أو بالأحرى معمر الطاسة كما يقال ، سأصغي إلى بعض الأخبار والمحللين ولا أتردد في سماع أغنية عندما أشاهد وأسمع البعض منهم لأنني مللت سماع نفس الكلمات مرات عديدة ، وسأصغي إلى المحللين العسكريين بصمت ، كيف ستحسم المعركة وأضحك بصوت عال من سياتصر على من ، لماذا لا يحدث أن تتم المظاهرات والاحتجاجات دون سيل دماء ، اللواء أركان حرب هلكنا في تحليلاته العسكرية وكيف سيقضي الناتو على كئائب القذافي ، السؤال هو : لماذا لم يقصف الناتو إسرائيل؟! .

أدخل الربيع العربي العديد من المصطلحات والمفاهيم والكلمات التي لربما غابت طويلاً عن الشارع والمواطن العربي ، وربما كان البعض منها من باب الأحلام والتمني ليس إلا ، وأصبحت تردد الآن على ألسنة المواطنين ومنها ، الرئيس المخلوع ، والرئيس الهارب ، والرئيس الميت سريرياً ، كما سطعت أسماء في سماء الوطن العربي حفظها عن ظهر قلب الشيب والشبان ومنها «محمد البوعزيزي» مفجر الثورة التونسية ، وهو من قام بحرق نفسه رفضاً للظلم ، لم يكن مشهد الحرق بجديد على المشاهد العربي فقد شاهد العديد من هذه الحالات لمواطنين يحرقون أنفسهم في الشارع العام في العديد من بلدان العالم .

وأدخل ربيع الثورات العربية مصطلحات جديدة في القاموس العربي منها كلمة «زين وشين الهاربين» أطلقت على الرئيس التونسي المخلوع ، وأصبح مصطلح «هرمنا» متداولاً بين المواطنين العرب في تعبير واضح عن طول فترة بقاء الزعماء العرب في الرئاسة ، وكذلك قفشات مضحكة كتصور دخول الرئيس التونسي المخلوع على إحدى محطات الإذاعة في السعودية ، وإهداء الرئيس حسني مبارك أغنية «بستناك» ، وذلك في إشارة إلى اتساع رقعة الثورة ضد الرؤساء في المنطقة .

وأجمل ما في ربيع تونس انكشاف كميات الأموال التي كان يحتفظ بها الرئيس التونسي في خزائن مكتبه من كل أصناف العملات الأجنبية والعربية والذهب ؛ اعتقد أن الندم يأكل بن علي لو دفع جزءاً قليلاً من تلك الأموال لكان عدد الفقراء في تونس أقل ، ولما اشتد الربيع عليه ليتحول إلى صيف حار بدلاً من ربيع دافئ ، ولم يكن بن علي يعلم بتبدل الفصول وكان يعتقد أن فصول السنة ثابتة لا تتغير ، إلا أن البوعزيزي بدل فصول بن علي بلا رجعة .

أما في مصر فقد ظهر خلال ربيع الثورة مصطلح البلطجية في إشارة إلى أتباع الرئيس المصري المخلوع، ومصطلح شباب ثورة (٢٥) يناير بالإشارة إلى شباب الثورة المصرية، والقائمة السوداء وأدخلت النكات على الثورة ومنها إلغاء شهر رمضان لأنه مبارك، كما أدخل إلى القاموس المصري العديد من النكات ومنها اتصال مبارك بإحدى الإذاعات وبالتحديد برنامج «ما يطلبه المستمعون» وأهدى مواطنيه من على الأثير أغنية «أخاصمك أه، أسبيك لا». البرنامج ذاته تلقى اتصالاً من الشعب المصري الذي طلب أغنية أهداها للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، كلماتها «بن علي... خد صاحبك عني، بن علي... صاحبك جنتي». ومن النكات طلب معاوني الرئيس المخلوع منه رسالة «تودّع فيها الشعب يا رئيس»، فأجابهم «ليه هو الشعب رايح فين؟»، في إشارة إلى عناده الذي يغذي تمسكه بالكرسي طوال حياته ورفضه التخلي عنه، وأصبح مصطلح «ارحل» يصدح في شوارع القاهرة، وانتشر هتاف «الشعب يريد تغيير النظام» وتردد في حناجر الأطفال العرب في كل مكان وعلى سبيل الفكاهة والنكتة تم تحريفه «الشعب يريد تغيير المدام».

أما ربيع ليبيا فكان له رونق ومذاق خاصين من الفكاهة والنكتة وبخاصة ما تحور منها حول خطابات العقيد معمر القذافي، معمر الطاسة ملك ملوك إفريقيا والشرق الأوسط، وشد خطابه الشهير حول الثورة في ليبيا ملايين الناس، وأصبحت كلماته نغمة للهواتف المحمولة، وأصبح المواطنون يرددون كلمات خطابه الشهير «بيت بيت، زنقة زنقة، فرد فرد، دقت ساعة العمل، دقت ساعة الانتصار، ثورة إلى الإمام».

وتحولت تهديدات القذافي بتحويل ليبيا إلى نار حمرا إلى أفعال، حيث اشتعلت الحرب باستخدام كل أنواع الأسلحة وزاد تدخل الناتو في الشأن الخاص الليبي من عصبية القذافي وعودته إلى طلب العون من القبائل والمشايخ، ولم يتوان عن وصف معارضيه بالخونة والجردان، وأنه لو لديه منصب رسمي لرمى الاستقالة في وجه الجماهير، وأنه قائد الثورة، واشتهر القذافي بحبب الهلوسة، وقال إن المحتجين يتعاطون حبوب هلوسة.

معقول كل الشعب مهلوس من أين يستطيع أن يشتري حبوب هلوسة إلا على رأي القذافي الغرب بدفع؟! فصار كل الشعب مهلوس وحمل السلاح من أجل إسقاط حكمه، وعلى الرغم من أن الشعار الموحد لكل الثورات العربية كان الشعب يريد إسقاط النظام إلا أن الشعب في ليبيا كان يردد الشعب يريد إنهاء الخطاب في إشارة منهم إلى خطابات القذافي الطويلة جدا. ومن باب النكتة قال لي صديق إن القذافي لا يدرك تغيير فصول السنة فكيف له أن يدرك تغيير الفصول السياسية في إشارة إلى طبيعة ملاسه.

قد يتساءل البعض لماذا الثورة الليبية صار فيها قصف من قبل حلف الناتو وفرض حظر جوي؟ أعتقد أنه كان

من الأجدد فرض حظر جوي على إسرائيل وهي تقتل أطفال غزة، مشاهد قصف الناتو لباب العزيرية كانت تطرح عشرات الأسئلة حول مستقبل ليبيا والتخوفات من التغلغل الغربي فيها، كنت أتمنى أن لا تراق قطرة دم وخصوصاً أن القتال كان يدور بين أبناء العمومة والشعب الواحد، وأيش دخل الغرب في الثورة.

أما الربيع في سوريا فله رونق آخر، ينشغل القلب على الصديقة خزام التي تنقطع أخبارها بين الفينة والأخرى ويصبح كل ما في الأمر أن أطمئن عليها إن كانت بخير أم لا، ويخطر ببالي أحياناً أن مكروها قد أصابها جراء تلك الأحداث إلا أنها تظهر فجاءه وتحديثي بالأمس كنت أشاهد حفل موسيقى لموسيقار قد دعاني لحفلة، إذن أنت كنت في باب توما؟! والشام القديمة؟! وأنا منشغل البال عليك أقول لها، ترد أنا بخير وتختتم حديثها بكلماتها المعهودة «عينك على حالك».

يدور النقاش بيني وبين الصديقة عائشة حول الأحداث في سوريا وأقول لها: إن الأصدقاء في سوريا يقولون لي إن هناك تضخيماً لما يحدث هناك، وماذا عن الشبيحة؟! وما تنقله بعض الفضائيات هل كل ذلك حقيقي، وماذا عن شهود العيان، المصطلح الأكثر تدولاً في كل النشرات الإخبارية في الثورات العربية؟ من يروي الحكاية ولا نعرف مدى صدقه.

عائشة قالت في تعليقها: لا أعرف جيداً ماذا يحدث هناك!! يا شام عاد الصيف فعودي، في حين للشام ولطبية أهلها ولجمال طبيعتها، أو غاريت مهد الأبجدية؛ وتصمت عائشة ربما لأن آخر مدينة زارتها مؤخرًا كانت الشام، هل يعود صمتها لذكريات جميلة في باب توما واللاذقية ومخيم اليرموك، لربما تتذكر شيئاً ما، أقول: هل تعود إلى سوريا وتجلب لي حنظلة هدية مرة أخرى وهي تعرف العشق ما بيني وبينه.

نتمنى للشام السلامة والحرية لشعبها، ونقول: تحرسك رماح يا شام، إلا أنني ما زلت اشعر باشمئزاز كلما تذكرت مقابلة إعلامية مع معارض سوري قال فيها إن سوريا دولة محبة للسلام أنه في يوم ما سيرفع العلم (الإسرائيلي) في دمشق. وخطر ببالي ما يفعله السفيران الأمريكي والفرنسي في المدن السورية، ورأيت أن طبيعة حلب تجعلك تؤسر بجمالها فلا بد أنه كان في جولة سياحية بعد أسبوع شاق من العمل، أو بالأحرى كان في فسحة جميلة أو شطحة على رأي أهل الشام أو لربما اشتاق إلى الكبة الحلبية.

أما في اليمن فإن الربيع كان كربيع ليبيا حريباً، فقد كانت السمة الغالبة للثورة أن إطلاق النار كان متواصلاً على المتظاهرين وحصلت اشتباكات عسكرية بالأسلحة النارية بين أتباع صالح والأحمر، واعتقدت لفترة

طويلة أنني أشاهد فلماً وشدني منظر القذائف والصواريخ وهي تضرب المباني وقلت في ذاتي إن عصير البندورة انقطع في اليمن من كثرة تمثيل الدماء التي تسيل والخدع السينمائية، من المؤكد أن تكلفة هذا الفيلم عالية جداً؛ فيما بعد قرأت أسفل الشريط: الثورة في اليمن، معقول هذه ثورة في اليمن مش فلم، وأنا كنت مفكر فلم أكشن، أه والله اكتشفت أنه ثورة في اليمن مواطنون في ساحة التغيير ومواطنون في ساحة الحرية، أتباع علي عبد الله صالح وشباب الثورة كل يطلق النار وكل يتهم الآخر، خطر بالي القات اليمني، بصراحة، قلت: لما أرجع مرة أخرى على اليمن أكيد يكون كل شيء انتهى وبروح بعمل جلسة قات في الساحتين، انتظرت وتابعت الثورة، الرئيس كان واضح ومصر لازم ينهي فتره حكمه يعني كمان سنتين يا جماعة وبعدها اعملوا ثورة مثل ما بدمكم، على الشاشة خطاب للرئيس اليمني بعد قليل انتظر ساعة ساعتين ثلاث ساعات، بعد قليل، أقول أكيد المذيع أخذ قات ونام أو الرئيس عنده جلسة قات ونسي موعد اللقاء؛ بعد قليل تكررت مع الرئيس المخلوع حسني مبارك والعقيد معمر الطاسة القذافي، المذهل في الثورة اليمنية أن الرئيس صار عنده صيف حار واحترق كامل جسده وتغيرت كل ملامح جسده، وما زال مصرأ على أن يبقى رئيساً، واضح أن ربيعته تحول إلى صيف حار ولكن احترق بارتفاع درجة حرارة الثورة اليمنية.

كما أدخلت الثورة مصطلحاً جديداً لا أستطيع تحديده إن كان مسمى وظيفياً أو سياسياً لناشط شبابي، ونشطت مجموعات على شبكة الفيس بوك تحت هذه المسميات، وفي دوار المنارة في رام الله وأثناء تواجدي في إحدى الوقفات التضامنية شاهدت فضائية تجري مقابلة مع شخص تجاوز الستين من العمر، قال: «نحن الشباب» قلت أكيد الشباب شباب الروح ولا يقاس بالعمر، الكل يحب يركب الموجة، معلى وغادرت المكان، قلت أكيد أنا عمري لم يتجاوز الأربعين يعني لسا ما وصلت مرحلة الشباب، وهولت إلى شارع آخر دون فضائيات وإعلام.

لا أحد ينكر أن الربيع العربي من الممكن أن يغير المنطقة ولا نستطيع الجزم إلى أي اتجاه يسير، ولكن هناك أسئلة طويلة تنتظر الإجابة عنها منذ عقود، لماذا يبقى الرؤساء العرب على كرسي الحكم مدى الحياة ولماذا لا يغادرون طوعاً؟! ولماذا يحلمون بالتوريث؟! ولماذا تسيل الدماء في الشوارع؟! ولماذا لا تتم المظاهرات مثل الغرب بشكل حضاري بحيث تقف المعارضة والمؤيدون في شارع واحد؟! قد يقول البعض إنني ضد الثورات ويتهمني بأنني أدمم الأنظمة القمعية، بكل تأكيد أنا مع الحرية والعدالة والمساواة ومع مطالب الشعوب وحقوقها العادلة، ولكنني ضد سفك الدماء، وأنا ضد طائرات الناتو كما أنني لا أومن بالحرية والديمقراطية التي تصلنا ممتطية ظهر دبابة أو صاروخ وبخاصة إن كانت أمريكية الصنع.





# TASAMUH

Tolerance

**RCHRS**  
Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

34<sup>st</sup> Issue, 9<sup>th</sup> Year, September 2011

## Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

## Executive Editor

Taher Masri

## Editorial Committee

Rima Nazzal

Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani



Periodical Quarterly Journal  
concerned in  
Tolerance and Human Rights